"القضية الكردية في العلاقات التركية السورية"

The Kurdish issue in Turkish-Syrian relations

إعداد

أسيل صبحي عيد

المشرف

د. عبد الرحمن إبراهيم

المناقشون

د. غسان الخطيب

د. أحمد عزم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من

معهد إبراهيم أبو لغد – كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت- فلسطين

2021

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الدراسات الدولية \ مهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

القضية الكردية في العلاقات التركية السورية

The Kurdish issue in Turkish-Syrian relations

رسالة ماجستير من إعداد: أسيل صبحي عيد

تم إيجاز هذه الرسالة بعد المناقشة بتاريخ 25\5\2021

أعضاء لجنة النقاش

د. عبد الرحمن ابراهيم (مشرفاً ورئيساً)

د. أحمد عزم (عضواً) **د. غسان الخطيب (عضواً)**

القضية الكردية في العلاقات التركية السورية

The Kurdish issue in Turkish-Syrian relations

إعداد: أسيل عيد

تم إجازة هذه الأطروحة بعد عرضها للنقاش بتاريخ 2021/05/25

أعضاء لجنة النقاش

د. عبد الرحمن ابراهيم (رئيساً).....

د. غسان الخطيب (عضوا).....

د. أحمد حمد (عضواً).....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدارسات الدولية من كلية الدارسات العليا في جامعة بيرزيت.

فلسطين

الإهداء

إن رسالتي وتعبي وجهدي وحياتي كلها إهداء وفداء للوطن فلسطين. وهذا الجزء منه في هذه الرسالة بكل تعبها هي اهداء لتراب الوطن ولكل الثوار المنتفضين لانتزاع حقوقهم المسلوبة وحقهم في تقرير المصير في كل بقاع الأرض، أهديها أيضاً إلى عروس القدس لفتا، تلك القرية التي لجأ أجدادي منها قسراً إلى مخيم قلنديا، حارس العاصمة في بوابتها الشمالية، وورثتها أنا هويةً وجزء من القلب والروح يختزل بمعناه كل درجات الحب بكل لغات الأرض.

أهدي هذه الرسالة إلى كل الثابتين على الحق والحرية دون تجزئة للمبادئ، إلى شهداء وأسرى الحرية الذين ينيرون لنا دوماً طريق تحررنا. كما أهديها إلى من هم السند والروح والأرض الثابتة لي في هذه الدنيا، أبي وأمي وعائلتي. وأخيراً، إلى جامعة الشهداء، جامعة بيرزيت الحبيبة، هذا الصرح الذي كان حلم طفولتي واحتضنني في درجتي البكالوريوس والماجستير.

شكر وتقدير

بداية أنصح طلاب الماجستير بأن يختاروا من هو أهل للتخصص والخبرة والإشراف، وقد كان لي الشرف والحظ الوفير أن تكون رسالتي تحت إشراف الدكتور عبد الرحمن إبراهيم، والذي انتظرته بفارغ الصبر ليكون لي مشرفاً وقدوة. وهنا أقدم له كل الشكر والتقدير والاحترام لما بذله معي من إشراف دقيق وتقديم النصائح التي أخذتها جميعها بعين الاعتبار طيلة فترة الكتابة، ولولاها لما كانت الرسالة الآن جاهزة للنشر.

أتقدم بعظيم الشكر ووافر الامتنان لعضوي لجنة المناقشة الدكتور غسان الخطيب، والدكتور أحمد عزم لجهدهما وملاحظاتهما التي تحسن فحوى الرسالة.

وأخيراً، أشكر كل من قرأ وسيقرأ رسالتي، وأتمنى أن أكون قد زدت في بحر المعرفة لكل من يقرأ عن القضية الكردية في العلاقات التركية – السورية.

الفهرس

الملخص	**ذ**
Abstract	**س**
المصطلحات	**ض**
المقدمة	**ق**
أهمية الدراسة	**ل**
إشكالية الدراسة	**ل**
أسئلة الدراسة والفرضية	**م**
حدود الدراسة	**ن**
منهجية الدراسة	**ن**
الإطار النظري	**هـ**
الدراسات السابقة	**ب ب**
الفصل الأول: الأكراد في منطقة الشرق الأوسط	**1**
جذور القضية الكردية	**2**
القضية الكردية في القانون الدولي والسياسة الدولية	**23**
الفصل الثاني: القضية الكردية والدولة التركية	**32**

الأزمة الكردية والحكومة التركية	33
الثورات الكردية ضد الدولة التركية	35
الأحزاب الكردية في تركيا	38
الأزمة الكردية وحزب العدالة والتنمية ومحاولات احتواء الأزمة	50
الفصل الثالث: القضية الكردية والدولة السورية	56
الأزمة الكردية والحكومة السورية	57
الأحزاب الكردية في سوريا	60
الأكراد قبل الحرب في سوريا 2011	64
الأكراد بعد الحرب في سوريا 2011	68
الفصل الرابع: العلاقات التركية – السورية	79
العلاقات التركية السورية منذ 1998–2010	80
العلاقات التركية السورية منذ 2011–2019	82
روجافا	93
الولايات المتحدة الأمريكية والأكراد	98
التدخل التركي العسكري في الحرب السورية	104
السيناريوهات القادمة	110

الخاتمة	**117**
المراجع	**121**
الملحقات	**137**

ملخص

إن القضية الكردية ليست وليدة الثورات العربية أو الثورة السورية، بل تعود جذورها إلى العهدين العثماني والفارسي، وزادت تعقيداً مع اتفاقيات تقسيم الأراضي العثمانية بعد انهيارها في الحرب العالمية الأولى، إذ قسمت كردستان بين عدة دول، أبرزها تركيا وإيران وسوريا والعراق.

وقد حاولت الدول الأربع صهر وقمع الأقلية الكردية في أراضيها. ولتشعب وتتداخل العلاقات والدعم بين الأكراد في تلك الدول، خرج تأثير القضية الكردية باعتباره شأناً داخلياً، ليصبح بعداً خارجياً له سطوته على العلاقات بين البلدان المذكورة، منها تركيا وسوريا. فمنذ قيام حزب العمال الكردستاني في السبعينيات من القرن العشرين وحتى العام 1998، شهدت العلاقات التركية – السورية توتراً كبيراً وصل حد التهديد العسكري، كان سببه الأول احتضان سوريا لحزب العمال الكردستاني في أراضيها، والذي اتخذ من سوريا مقراً لانطلاق عملياته المسلحة داخل تركيا، ودعم الأكراد المعارضين للحكومة بالعتاد والعدة؛ كونه يعتبر من أكبر الأحزاب الكردية المعارضة للحكومة التركية وأكثرها تهديداً لأمن تركيا.

فحالت اتفاقية أضنة عام 1998 دون وقوع الحرب، إذ تضمنت الاتفاقية نفي عبد الله أوجلان، رئيس حزب العمال الكردستاني، من الأراضي السورية، وإغلاق مكاتب الحزب مع تنفيذ شروط أخرى تضمن أمان الحدود التركية مع سوريا. وعلى إثر تلك الاتفاقية ومع ترؤس حزب

العدالة والتنمية لتركيا عام 2002 وحتى العام 2010، كان الأكراد يعانون من قمع ممنهج من قبل السلطات التركية والسورية على حد سواء في ظل تغير وتطور إيجابي متصاعد في العلاقات التركية – السورية.

وفي العام 2011، ساءت العلاقات التركية – السورية لتعود إلى المربع الأول، وذلك بعد اندلاع الحرب في سوريا، فقامت تركيا بدعم المعارضة السورية، وردت سوريا بقطع العلاقات والتوقف عن قمع الأكراد والسماح لهم بنشر قواتهم في بعض الأراضي في الشمال السوري والذي لحقه إعلان الإدارة الذاتية عام 2016. تلك الأحداث أعادت الأمل للأكراد في سوريا وتركيا لتحقيق الحلم الكردي بإقامة الدولة الكردستانية، لا سيما أن علاقات قوية وتاريخية تجمع الأكراد بتركيا وسوريا، إذ كانت سوريا على مدى طويل قاعدة لانطلاق أعمال الكفاح المسلح داخل الأراضي التركية ومقراً لحزب العمال الكردستاني.

أما بالنسبة لتركيا، يعتبر حزب العمال الكردستاني من أكبر مشاكلها الداخلية. لذا، فإن إقامة الكيان الكردي في شمال سوريا الموالي لحزب العمال يعني تشكيل قاعدة خارجية قوية لدعم الأكراد الانفصاليين في تركيا، وربما نقل المعركة للأراضي التركية، أي أنه تهديد مباشر لأمن تركيا ووحدة أراضيها. هذه الأحداث زادت من توتر العلاقات مع سوريا وقادت تركيا للتدخل العسكري الفعلي في الأراضي السورية، وعلى الرغم من اعتبار الحكومة السورية أن الخطر الكردي على تركيا هو حجة لتغطية التطلعات التاريخية للحكومات التركية المتعاقبة في

إعادة تركة الدولة العثمانية التي فقدتها خلال الحرب العالمية الأولى، إلا أن القضية الكردية كان لها دور بارز في توتر العلاقات التركية – السورية في العام 1998 وبعد اندلاع الحرب عام 2011.

Abstract

The Kurdish issue is not nascent of the Arab or Syrian revolutions, the roots of the issue dates to the Ottoman and Persian eras. However, when the ottoman empire was defeated and dismantled after World War I, the Kurdish issue became more complicated, as Kurdistan was divided among several countries, most notably Turkey, Iran, Syria, and Iraq.

Those countries tried to assimilate and oppress the Kurdish minority into their territories. However, the bifurcation and overlapping of relationships and support between the Kurds themselves took the issue from being an internal affair to having external dimensions affecting the relations between the mentioned countries, like Turkey and Syria. Since the Kurdistan Workers' Party (PKK) was established in the seventies of the twentieth century and until 1998, the Turkish – Syrian relations witnessed great tension to the point of military threats. The root reason was Syria's embrace of the PKK within its territories, which used the Syrian Lands as a base to launch its armed operations in Turkey and prop up the opposition

Kurds on the Turkish soil with weaponry and resources. As a result, the PKK was one of the most prominent Kurdish opposition parties and most dangerous.

In 1998 Adana agreement diffused the tension, and the two nations retracted from the brink of war. The agreement Included the end of Syrian support for the PKK, the closure of the party's offices, and the expel of its leader Abdullah Ocalan from the Syrian lands. The agreement also stipulated other conditions to ensure the safety of the borders between Turkey and Syria. However, due to the agreement and with the Justice and Development Party (AKP) coming to power between 2002 and 2010, the Kurds were suffering from systematic oppression by the Turkish and Syrian authorities alike, in light of the positive reinforcement of the Turkish-Syrian relations.

Since the Syrian war started in 2011, the tension came back to the Syrian-Turkish relations. Turkey supported the Syrian opposition, and in response, Syria severed the diplomatic ties with turkey and increased support for the Kurds, allowing them to deploy the Kurdish fighters in northern Syria, followed by the declaration of the Autonomous Administration in 2016. These events restored hope for the Kurds in Syria and Turkey to realize the Kurdish dream and establish the Kurdistan state, especially with the strong historical ties between the Kurds in Syria

and the Kurds in Turkey. Syria has long been a base for launching armed operations in the Turkish territories, and a headquarter for the PKK.

As for Turkey, The PKK is considered one of the biggest internal problems. The establishment of the Kurdish entity in northeastern Syria and its loyalty to the PKK means forming a solid external base to support the separatist Kurds in Turkey and perhaps transferring the battle to the Turkish territories, directly threatening the Turkish state security and territorial integrity. These events exacerbated the tension in relations with Syria and led Turkey to an actual military intervention in the Syrian territories. However, the Syrian government considered that Turkey is using the Kurdish danger as an excuse to cover the historical aspirations of the successive Turkish governments to restore the legacy of the Ottoman Empire that was lost during World War I. Nevertheless, The Kurdish issue had a prominent role in the tension of Turkish-Syrian relations in 1998 and after 2011.

مصطلحات الدراسة

1. الأكراد

يختلف المؤرخون حول أصل الشعب الكردي، فمنهم من يعتبرهم من أصول إيرانية هندوأوروبية، ورحلوا في القرن السابع من منطقة بحيرة أورمية باتجاه منطقة بوهتان. وقال آخر إنهم شعب أصيل غير مهجن مع وجود صلة قرابة مع شعوب آسيوية قديمة، وكانوا يتكلمون لغتهم قبل أن يستبدلوها بلغة فارسية خاصة.

ومن الباحثين من يميز بين الأكراد في شرق كردستان وغربها بسبب اختلاف لون البشرة وشكل الجمجمة، ويرجعون السبب في ذلك للتزاوج مع الأرمن والترك والفرس واختلاطهم بهم. لكن يتفق العلماء والباحثون بأن الأكراد نتاج اختلاط وانصهار بين شعب سكن جبال زاغروس، بين إيران والعراق، والعديد من الأقوام التي غزت تلك المنطقة، مثل الأقوام الهندوأوروبية التي استقرت هناك بعد الغزو. كما يتفق الباحثون والعلماء بأن الأكراد دخلوا التاريخ كشعب جبلي

يتخذ القسم الجبلي من إيران وطناً له، ومن هناك انحدر شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً بشكل تدريجي نحو آسيا الصغرى والعراق.[1]

2. كردستان

هي كلمة كردية تعني بلاد الكرد، وكردستان هي التسمية الجغرافية لموطن الأكراد أو المناطق التي ينتشرون فيها منذ زمن قديم. وهي منطقة تم توزيعها بين عدة دول في اتفاقية لوزان عام 1922. ويقول المؤرخ الروسي ميتورسكي إن "الأكراد يعيشون ضمن أراضي فارس والقوقاز وتركيا وإيران والعراق"، وهي الدول التي تم تقسيم أراضي كردستان بينها. أما مؤرخو صدر الإسلام فيعتبرون أرض الأكراد هي التي تمتد من همدان وحتى البحر المتوسط.[2] فيما يقول الأكراد إن بلادهم تمتد من جنوب شرقي تركيا وشمال شرقي العراق وغرب إيران وتمتد لتصل نتوءاً محصوراً في شمال شرق سوريا، وتتوزع جغرافيتهم البشرية في تلك البلدان، إضافة إلى شمال شرق سوريا وبعض الأجزاء من جمهورية أرمينيا، وفي مناطق من الأردن ولبنان.[3]

3. اتفاقية سيفر (1920)

اضطرت تركيا أن توقع اتفاقية باسم سيفر عقب الحرب العالمية الأولى مع دول الحلفاء، ونصت تلك الاتفاقية على عدد من البنود، هي: "منح تراقيا والجزر التركية الواقعة في

---

[1] موسى مخول، الأكراد من العشرية إلى الدولة، (بيروت: بيسان، 2013) ص 16-21.

[2] جكر خوين، تاريخ كردستان، (بيروت: مطبعة أميرال 1996) ص7-8.

[3] أحمد تاج الدين، الأكراد: تاريخ شعب وقضية وطن، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر 2001) ص11-15.

بحر إيجه لليونان، والاعتراف بكل من سوريا والعراق كمناطق خاضعة للانتداب، والاعتراف باستقلال شبة الجزيرة العربية، والاعتراف باستقلال أرمينيا، واعتبار مضيقي البوسفور والدردنيل منطقتين منزوعتي السلاح وتحت إدارة عصبة الأمم، وحصول كردستان على الاستقلال حسب البنود 62،63، و64". وقد شملت الحدود الكردستانية، حسب البند 62: "من شرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا، على أن يتم تحديدها لاحقاً، لشمال حدود تركيا مع سوريا والعراق". إلا أن تركيا رفضت الخضوع، وأصرت على تسوية جديدة تحققت لها لاحقاً بإعادة لوزان بعد ثلاث سنوات.[4]

4. اتفاقية لوزان (1922)

هي اتفاق سلام بين دول الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى وحكومة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا (وهي حكومة أنقرة المؤقتة أثناء الحرب)، وتم توقيعها في أعقاب حرب الاستقلال التركية ضد الحلفاء، وكان من أهم بنودها استقلال تركيا وتحديد حدودها، وتم بعدها إلغاء معاهدة سيفر التي قسمت أراضي الدولة العثمانية وأجبرت الدولة العثمانية على التوقيع عليها، كما نصت على حماية الأقليات المسيحية واليونانية الأرثوذكسية في تركيا، وحماية الأقليات المسلمة في اليونان.[5]

---

[4] وليدة حسن، معاهدة لوزان وتأثيرها على الكرد ومنطقة الشرق الأوسط، (برلين: المركز الكردي للدراسات، 2018)، 3-4.

[5] رفيق عادل، النص الكامل لمعاهدة لوزان، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2020)، ص3

وتعد اتفاقية لوزان علامة فارقة لتركيا وإنجازاً لمصطفى كمال أتاتورك بانتزاع دولته الجديدة، واعتبرت بمنزلة نصر تركي لانتزاع دولة ذات سيادة، يعترف بها الأعداء قبل الأصدقاء.[6]

5. حزب العمال الكردستاني (PKK)

هو حزب سياسي كردي يساري التوجه، تأسس عام 1978م على يد مجموعة من الطلاب الماركسيين، من بينهم عبد الله أوجلان، الذي أصبح لاحقاً رئيساً للحزب، وقد كبرت أعداد أعضائه حتى وصل العدد في التسعينيات إلى عشرة آلاف مقاتل. يعتبر الحزب اليوم من أهم التنظيمات السياسية في الساحة الكردية، ويتخذ من العمل المسلح وسيلة لتحقيق أهدافه المتمثلة بإنشاء دولة كردستان الكبرى المستقلة.[7] بداية التأسيس كانت في تركيا من قبل أوجلان، لكنه غادر تركيا عام 1980 ليعمل من المنفى، واتخذ من دمشق والبقاع اللبناني، الخاضع للسيطرة السورية، مقراً له. وظل في سوريا حتى ساءت العلاقات التركية – السورية بسبب احتضان الأخيرة للحزب، وانتهت باتفاقية أضنة عام 1998 والتي شملت إغلاق مقرات الحزب وطرد أوجلان من سوريا.[8]

---

[6] أحمد السامرائي، مؤتمر لوزان ونتائجه على تركيا الحديثة، (بغداد، كلية التربية والعلوم، جامعة تكريت)، ص1

[7] موقع الجزيرة، حزب العمال الكردستاني 2014/2/12. https://bit.ly/37BeLmB . تاريخ الاسترجاع: 2021\2\22

[8] موقع الجزيرة، عبد الله أوجلان 2014\12\6. https://bit.ly/3aDuYt1. تاريخ الاسترجاع: 2021\4\27

6. حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)

"تأسس حزب الاتحاد الديمقراطي عام 2003م من مجموعة من المثقفين والسياسيين الأكراد الذين يؤمنون بفكر عبد الله أوجلان، وذلك بهدف حل القضية الكردية في المنطقة. وهو ليس حزباً قومياً، وإنما حزب سوري يتركز نشاطه في كافة أنحاء الساحة السورية، ولكن بسبب الوضع الراهن في سوريا بعد عام 2011 انحصر نشاطه بشكل أساسي في مناطق شمال وشرقي سوريا – روجفا. ويهدف الحزب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية والأخلاقية بين جميع مكونات الشعب السوري، وكذلك النضال من أجل حرية المرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين على أساس مفهوم الأمة الديمقراطية، ويهدف إلى العمل على حل القضية الكردية في سورية حلاً ديمقراطياً عادلاً في إطار دستور توافقي ديمقراطي، وذلك لترسيخ نظام اللامركزية الديمقراطية في شمال وشرقي سوريا على أساس الإدارات الذاتية الديمقراطية، وتعميمه على جميع أنحاء سوريا بهدف الوصول إلى سوريا لا مركزية ديمقراطية، بالإضافة إلى دعم ومساندة النضال التحرري الديمقراطي في المجتمع الكردستاني، وتحقيق الوحدة الوطنية الكردستانية وترسيخها على مبدأ الكونفدرالية المجتمعية الديمقراطية.[9]

7. روجافا

---

9 مقابلة إلكترونية بتاريخ 2020\11\26 مع ممثلة العلاقات العامة للمرأة في حزب الاتحاد الديمقراطي بأوروبا روشن عبد القادر.

هي كلمة كردية تعني "حيث تغيب الشمس"، وتطلق على ثلاثة كنتونات متقطعة أعلنها الأكراد ذات حكم ذاتي كردي داخل سورية عام 2016. وتمتد على حدود شمال سوريا، وهي: عفرين، وكوباني، والجزيرة. وبالتحديد من المالكية (ديريك) على الحدود الشرقية مع العراق إلى عفرين على الحدود السورية التركية غرباً.[10]

8. الإثنية

"على عكس العرق، لا توصف الإثنية استناداً لمعايير بيولوجية، بل لمعايير ثقافية مثل (اللغة، التاريخ، العقائد، العادات، والانتماء المشترك)، وينسب هذا المفهوم إلى مجموعة اجتماعية معينة مرتبطة بواقع يتجاوز أي هيكلية سياسية، ويستنبط هذا الواقع وفقاً لمعاينة سمات تعتبر فطرية ومشتركة بين كل أعضاء المجموعة التي تعطي اسماً معيناً."[11]

---

[10] غادي صاري، الإدارة الذاتية الكردية في سوريا: بين الطموح والبقاء، (لندن: برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تشاتام هاوس. 2016)، ص7

[11] شاعة محمد، المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية، (الجزائر: حوليات جامعة الجزائر) العدد 31، ج4، ص171

1. المقدمة

تعد القضية الكردية من أبرز المشاكل في الشرق الأوسط، وتعود جذورها للعهد العثماني، لكنها ازدادت تعقيداً مع الحرب العالمية الأولى (1914–1918) حين تقاسمت دول الحلفاء أراضي الدولة العثمانية ضمن عدة اتفاقيات أُبرمت بين الدول المنتصرة، حيث أُعيد فيها رسم الحدود فيما باتت تعرف اليوم بدول الشرق الأوسط. ورغم أن العديد من الدول العربية انتزعت استقلالها لاحقاً، إلا أن الأكراد أو الكرد، كما يحبون تسمية أنفسهم، لم يتمكنوا من انتزاع دولة كردستانية مستقلة، وتشتت شملهم في اتفاقية لوزان عام 1922 التي عقدت بين دول الحلفاء وحكومة تركيا ليصبحوا موزعين في خمس دول رئيسة هي ايران، تركيا، سورية العراق وأذربيجان.

واتبعت الدول الحاضنة للأكراد طرقاً عديدة لحل الأزمة الكردية في أراضيها، سواء بالطرق السلمية عن طريق الدمج والتوطين أم بالطرق العنيفة عن طريق القمع ومحاولات

الإبادة، لكنها كلها باءت بالفشل، وبقي الشعب الكردي متمسكاً بحلم الدولة الكردستانية والحق بتقرير المصير. وعلى مدار تلك السنين، لعبت القضية الكردية دوراً مهماً في التأثير على العلاقات بين تلك الدول، ومنها تركيا وسوريا، لا سيما بارتباط الأحزاب المضادة للحكومات فيهما بشكل كبير، ودعم بعضها بالعتاد والعدة ما يهدد، حسب رؤية الحكومة التركية، أمن وسيادة الدولة التركية، التي يتراوح عدد الأكراد فيها بين 12 و15 مليوناً؛ أي ما يقارب 18-23% من عدد السكان"[12]، وقد أعربت تركيا مراراً عن رفض إقامة أي كيان كردي داخل الأراضي التركية لأنه يهدد سيادتها على أراضيها، أو حدودي معها لأنه يعتبر تهديداً لأمنها. أما سوريا، التي يشكل فيها الأكراد نسبة أقل، تصل لـ10%، تعتبر كافة الجماعات الكردية المسلحة جزءاً من الاحتلال التركي والأمريكي لسوريا، وأن وجودها مرتبط بوجودهم، كما أن زوالها مرتبط بزوالهم، وترفض سوريا إقامة أي كيان كردي يهدد وحدة أراضيها، وتعتبر الأكراد جزءاً من الشعب السوري.[13]

هذا البحث سيركز على القضية الكردية في العلاقات السورية – التركية بين 1998 و2019، التي تشمل حالتي السلم والحرب، وكيف تأثرت وأثرت القضية الكردية على العلاقات

---

[12] Francis, O'Connor. "The Kurdish Movement in Turkey between Political Differentiation and Violent Confrontation." (Frankfurt am Main: Peace Research Institute Frankfurt). 2017. P22.

[13] مقابلة هاتفية بتاريخ 17\2\2021 مع الدكتور عفيف دلة رئيس اتحاد شبيبة الثورة في حزب البعث بسورية

بين البلدين، خاصة بعد اندلاع الحرب السورية عام 2011، والتي أعادت الأمل لأكراد تركيا بإقامة كيان كردي مستغلين قيام إدارة ذاتية كردية في المناطق الكردية في سوريا، إذ شكلت مركزاً لانطلاق العنف المسلح داخل تركيا في تهديد صريح لأمن تركيا وسيادتها، الأمر الذي اعتبرته الأخيرة خطاً أحمر لا يمكن السماح به. وبذلك عادت القضية الكردية إلى الواجهة لتهدد إعادة بلورة المشهد الدولي في منطقة الشرق الأوسط.

2. أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة بعودة القضية الكردية المعقدة وغير المحلولة منذ قرون للواجهة مجدداً لتكون من أبرز القضايا الساخنة التي تهدد إعادة بلورة المشهد في الشرق الأوسط. هذه الدراسة لن تتطرق للقضية الكردية بقدر ما ستدرس كيفية تأثيرها على العلاقات التركية – السورية، وتحليل ترابط عناصرها وتأثير التشابك بين الأحزاب الكردية تاريخياً على الوقت الحاضر، وكيف يمكن أن تساهم إقامة الأكراد لكيان كردي في سوريا في تأجيج الصراع بين سوريا وتركيا. وهذا الزاوية –على حد علم الباحث– لم يتم التطرق إليها رغم أهميتها في ظل التوترات المتصاعدة في المنطقة.

3. إشكالية الدراسة

قلبت التوترات والحروب والثورات في الشرق الأوسط منذ العام 2011 فترة ركود قضية الأكراد، لتعود للظهور من جديد مهددة تشكيل الحدود في الإقليم وعلاقات الدول فيه خاصة تركيا وسوريا. فبعد أن أعلنت الفصائل الكردية في سوريا، وعلى رأسها حزب الاتحاد الديمقراطي، عن إنشاء كيان كردي شمال سوريا عام 2016 بمحاذاة الحدود التركية، بدأت العلاقات مع تركيا بالتوتر، خاصة أن الحزب المذكور تجمعه روابط وطيدة مع حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا.

وقد جاء هذا الإعلان في ظل تصاعد التوتر بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني الذي عاد للعنف المسلح من جديد بفضل الصراع السوري، وعاد له الأمل بتحقيق حق تقرير المصير وإقامة دولة كردستانية الأمر الذي ترفضه تركيا، ما دفع الأخيرة لبدء حملة عسكرية على المناطق الكردية في شمال سوريا بدافع الحفاظ على أمن الدولة.

4. أسئلة الدراسة

- السؤال الرئيس: كيف أثرت القضية الكردية على العلاقات التركية – السورية؟
- الأسئلة الفرعية:

1. ما هو أساس تشكل الأزمة الكردية في منطقة الشرق الأوسط؟
2. كيف يمكن أن يؤثر الاستقلال الكردي على الاستقرار في تركيا وسوريا؟
3. كيف أثرت القضية الكردية على العلاقات بين تركيا وسوريا؟

4. كيف أثرت القضية الكردية على قرار التدخل التركي العسكري في شمال سوريا؟

5. الفرضية

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن القضية الكردية أثرت على العلاقات التركية – السورية بين الأعوام (1998 و2019) في حالتي السلم والحرب، وكانت أحد أسباب التحول الجذري في العلاقات التركية– السورية بعد الحرب عام 2011، بما يشمل تأثيرها على قرار التدخل العسكري التركي في الأراضي السورية عام 2016.

6. حدود الدراسة

1.6 الحدود الزمنية

تغطي هذه الدراسة المرحلة الزمنية الممتدة من 1998 إلى نهاية العام 2019 مع الرجوع إلى التاريخ لاستكمال المعلومات. وتم اختيار المدة الزمنية هذه لأن العلاقات كانت في تحسن حتى الحرب السورية عام 2011 التي عادت لتأجج الأوضاع بين البلدين.

2.6 الحدود المكانية

تغطي هذه الدراسة دولتي تركيا وسوريا، تحديداً الأماكن التي يتواجد فيها الكرد.

7. المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي لفهم وإبراز القضية الكردية. الأول من منطلق أن فهم الحاضر لا يمكن أن يتم إلا من خلال فهم الماضي وتسلسل أحداثه، والثاني لإلقاء الضوء على تأثير القضية الكردية على العلاقات السورية – التركية، والثالث لربط الأحداث والبحث عن أسباب الوقائع الحالية.

وبناءً عليه، ستشمل الدراسة فصولاً عدة، على النحو التالي: الفصل الأول سيتناول القضية الكردية في الشرق الأوسط، فيما سيركز الفصل الثاني على الأزمة الكردية والدولة التركية، أما الفصل الثالث فسيتطرق إلى الأزمة الكردية والدولة السورية، فيما الفصل الرابع سيسرد العلاقات التركية – السورية بما فيها الاتفاقيات والعلاقات قبل الحرب وبعدها، فيما الفصل الخامس والأخير سيتطرق إلى الأزمة الكردية وأثرها على العلاقات التركية السورية.

8. الإطار النظري

1.8 النظرية الواقعية الهجومية

طورت الواقعية الهجومية من قبل مجموعة من الباحثين المعاصرين، وتعد امتداداً للواقعية التقليدية، ويعد جون ميرشايمر أهم مفكريها ويرى أن القوة النسبية وليست المطلقة هي الأهم بالنسبة للدول، فهي تحاول الوصول إلى الحد الأقصى من قوتها النسبية، لأنها لا تستطيع أن تجزم في أي وقت ستظهر القوة التي تطالب بتغيير الوضع الراهن.[14]

---

[14] فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، ص 387

ويرى ميرشايمر أن "المؤسسات الدولية قائمة على المصالح الذاتية للقوى العظمى وتمتلك الحد الأدنى من التأثير على سلوك الدول"،[15] ويعتقد أن التعاون بين الدول له محدداته لأنه مقيد بواسطة هيمنة التنافس الأمني.[16] وأن القوى العظمى تعمل وفق منظومة فوضوية، والفوضى هنا بمعنى أنها تعمل ضمن نظام لا مركزي ولا يوجد فيه وسيط محكم أو تسلسل هرمي. وتؤيد الواقعية البنيوية الواقعية الكلاسيكية بأن هدف الدولة هو البقاء، لكنها تعتبر أن القوة وسيلة في سبيل البقاء وليست هدفاً. ولذلك فهي تسعى للحفاظ على سلامة أراضيها واستقلال نظامها السياسي المحلي.[17] وهذا ما يفسر وجود نص في القانون الدولي يضمن حق تقرير المصير للشعوب، بينما يناضل الأكراد منذ أعوام طويلة دون الحصول على هذا الحق.

الجدير ذكره أن كلتا المدرستين، الواقعية والواقعية البنيوية بشقيهما الهجومي والدفاعي، لا تتناقضان، ويتشابه منظرو المدرستين في عدة نقاط، منها: التركيز على القوة الأساسية باعتبارها مفهوماً مركزياً وجوهرياً في السياسة الدولية، وتجتمعان على أن الصراع والتنافس من أكثر الأنماط السلوكية وضوحاً وتكراراً في العلاقات الدولية، وأن الدولة هي وحدة من وحدات التحليل إضافة إلى كونها الفاعل الرئيس والوحيد في النظام الدولي، كما أن كلتيهما تؤكد عدم اهتمام الدول القومية في النظام الدولي إلا إن وجدت مصلحة قومية لها والتي تعرف لديها في

---

[15] علاء، الحطاب، أطروحة التقاطع والالتقاء بين الواقعية البنيوية والهجومية الدفاعية، الحوار المتمدن– العدد: 6083، 2018.

[16] فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، ص 388

[17] خاضر، *نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع*، ص213

إطار مفهوم القوة والحفاظ على الوجود وحماية الأمن القومي لها، كما تتفق المدرستان على فوضوية النظام الدولي والذي يعد أصلاً من أصول الواقعية، حيث يعتبر الواقعيون الجدد أن الدول هي أعلى سلطة داخل النظام الدولي ولا يوجد أعلى منها وتعتبر كل دولة كياناً سيادياً منفصلاً عن الآخر له سلطة مركزية وقانون ونظام يفرض على الشعب ولا توجد سلطة أو حكومة مركزية كبرى تحكم كل تلك الكيانات، ويفسرها والتز على أنها "غياب وجود سلطة مركزية عليا تقوم بالتحكم وإدارة شؤون العالم، وتفرض قواعد للتحرك على باقي الدول". [18]

2.8 الإثنوواقعية*

يسلط الإثنوواقعيون الضوء على أهمية الخوف في الصراعات الإثنية، فالتوترات الإثنية تولد الخوف الذي ينتج حالة من الفوضى ما يفرز معضلة أمنية. والمعضلة الأمنية هي مفهوم ثابت في معظم النظريات الواقعية.[19]

بعد الحرب الباردة زادت حدة النزاعات الإثنية، وأصبحت أحد التحديات المهمة التي تواجهها الدول المستقلة. ويعرف ميشال هاوارد النزاع الإثني بأنه: "نزاعات ما بين جماعات إثنية لم تحقق دولتها بعد، وتظهر عندما تحاول مجموعات مقاومة إدماجها أو إعلان استقلالها عن مجموعات كبرى تهدد ثقافتها وهويتها. "وبكلمات أخرى، تظهر النزاعات الإثنية كشكل من أشكال

---

[18] أحمد محمد أبو زيد، كينيث والتز: خمسون عاماً من العلاقات الدولية، (1959–2009): دراسة استكشافية. العدد، 27، ص 104.

[19] محمد. المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية. ص176

الحرب الانفصالية نتيجة خوف هذه الأقلية وعدم ثقتها بالدولة التي يحكمها نظام الأغلبية، والتي لا تمنح الأقليات حقوقها فتندلع حرب بسبب انعدام الأمان. [20]

وتتمثل زيادة النزعة الانفصالية في عدة محددات، منها تركز الأقليات في المناطق الحدودية، إذ تزيد النزعة الانفصالية عندما تتركز الأقليات في المناطق الحدودية بحكم قدرتها على التواصل وتلقي المساعدات من الخارج، إضافة إلى قدرتها على إقامة المناطق العازلة لها. كما تزيد النزعة الانفصالية ويتعمق الشعور بالهوية القومية كلما تجمعت الأقليات في موقع جغرافي معين.[21] وهو ما ينطبق على الحالة الكردية عند الأخذ بعين الاعتبار طبيعة توزيع الأكراد جغرافياً وإطلاقهم اسم كردستان الكبرى على موقعهم الجغرافي حتى بعد تقسيمهم بين عدة بلدان، لذا فلا غرابة في صعوبة صهر الدولة التركية للهوية الكردية واستمرار النزعة الانفصالية لديهم.

ويضيف سينيم أرسلان ضمن مقاربة نظرية، أن الإثنيات العابرة للحدود تؤثر على عملية السلام في الحروب الأهلية، كما تؤثر على المفاوضات. ولحل صراع مماثل، ستكون هناك حاجة لصياغة اتفاقية ذاتية الاستدامة، وتحسين الديمقراطية والاقتصاد لأنها يمكن أن تساهم بشكل أكبر في إنهاء الظلم، وبالتالي تساهم في تعبئة "المتمردين". وفي الصراع الكردي، يجب أن تكون هناك قوى عظمى لتتوسط بين الأطراف وتضمن تنفيذ الاتفاق، كما يجب أن يسبقها

---

[20] المرجع السابق، 173

[21] البدور، المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020، ص 33-34.

استقرار بيئة الصراع الأوسع لأن مفاوضات السلام ترفع "المتمردين" إلى مرتبة سياسية، وتشير إلى منافسين آخرين، وأن العنف ستتم مكافأته، وبالتالي ترفض كافة الحكومات التسويات السياسية، وتستخدم مصطلح "إرهابيون" لكسب الحرب.[22] وهذا ما فعلته تركيا بوصف حزب العمال الكردستاني بالإرهابي.

وفي السياق نفسه، تطرقت مقاربة نظرية ثانية لارس إريك سيدرمان وكريستيان سكريد وآخرين إلى أنه مع ازدياد قوة الجماعات الإثنية العابرة للحدود يزيد خطر الصراع الداخلي في الدول التي تحتضن هذه الجماعات. وأن خطر الصراع هو أعلى مستوى في تعادل القوى.[23]

1 الدراسات السابقة

---

[22] Sinem Arslan. Transborder Ethnic Kin and the Dynamics of Peace Processes: Insights from the Kurdish Conflict. https://bit.ly/2RtBbkA. Accessed: 5\5\2021. P17-18

- "تكييف النظرية الواقعية مع الخصوصيات الإثنية للنزاعات، حيث ركزوا على الإثنية بوصفها مستوى أساسيًا للتحليل بدل الدولة لدى الواقعيين، كما قاموا بتكييف مفهوم الفوضى الذي يعدّ ميزة للنظام الدولي لدى الواقعيين، فالعلاقات الإثنية تؤدي إلى نزاعات لأنها غير خاضعة للسلطة الفعلية للدولة، فعندما تنهار الدولة تحلّ الفوضى الداخلية التي تشبه الفوضى في النظام الدولي، فمعضلة الأمن تنطبق على الإثنيات كما هو الحال بالنسبة للدول."

[23] Lars-Erik Cederman, Kristian Skrede Gleditsch, Idean Salehyan, and Julian Wucherpfennig. Transborder Ethnic Kin and Civil War. https://bit.ly/3y0io14. Accessed: 5\5\2021. 407

تت

نشر مركز إدراك للدراسات والاستشارات تقريراً مترجماً صادراً عن المركز الإسباني للدراسات الاستراتيجية بعنوان: **"كيف يمكن أن يؤثر الاستقلال الكردي على الاستقرار في سوريا؟"** (ديسمبر، 2017)، شمل التقرير معلومات عن أكراد العراق وأكراد سوريا وحزب العمل الكردستاني وروجافا ليحلل "تأثيرات إقامة منطقة حكم ذاتي كردي في شمالي سوريا" ودور ذلك في تهدئة الصراع السوري.

وتعد هذه الدراسة من أهم الدراسات التي وجدتها الباحثة والمتعلقة في صلب الموضوع، كونها حديثة ومواكبة لآخر تطورات القضية الكردية في سوريا تحديداً، ولأن الكاتب تطرق للتفاصيل بشكل سلس ومتتالٍ، خاصة أنه تناول محاولات الأكراد تكوين أشكال جديدة من الاستقلال والحكم الذاتي، وكيف يمكن لهذه النقطة التأثير على الاستقرار السوري.

ومن أهم استنتاجات المركز الموضحة في الدراسة أن الاستقلال الذاتي للأكراد في سوريا هو عامل ضروري يمهد إلى تحقيق السلام في سوريا، ولأن تركيا لن ترضى به فستكون هناك ضرورة لتقديم تنازلات سياسية على المستوى الداخلي، ربما تصل لانفصال كرد سوريا عن حزب العمل الكردستاني المرتبطين أيديولوجياً به بشكل كبير.

إلا أن هناك نقداً وحيداً وهو توظيف المركز الألماني لكل تلك التفاصيل والمعلومات ووضعها في إطار يهدف إلى توضيح ضرورة تفكيك حزب العمل الكردستاني وعزله، وهذا ما ظهر جلياً حين أوصى أكراد سوريا بالانفصال عن حزب العمل الكردستاني بشكل كامل، وإيقاف

المساعدات له في سبيل عزل المنظمة وجرها إلى التفاوض على وقف إطلاق النار. وهو أمر أظهر توجه الكاتب الشخصي متناسياً حق تقرير المصير في القانون الدولي.

ونشرت كلية الآداب في جامعة الشرق الأوسط دراسة بعنوان: "**المسألة الكردية في ظل الربيع العربي (أكراد سوريا دراسة حالة 2011-2016)**"، للباحث مبارك سعيد في العام 2017.

ومن أهم استنتاجات الدراسة أن الأكراد حاولوا إقامة حكم ذاتي وتحقيق الاستقلال بإقليمهم قبل قيام الدولة الحديثة في منطقة الشرق الأوسط، لكن من أسباب عدم تمكنهم من حصولهم على حقوقهم القومية تفككهم وعدم وجود قيادة موحدة تجمعهم في الدول التي يعيشون فيها. وعرج الكاتب على نتيجة مهمة هي أن المجتمع الدولي لن يغامر بعلاقته مع دول الوجود الكردي والسماح بإقامة دولة كردية ما لم توافق الدول الأربع، وأن الأحزاب الكردية التي فرضت إدارة ذاتية وتمكنت من الحصول على شبه دولة داخل سوريا استفادت من أحداث "الربيع العربي"، وخشيت من توغل تركيا في سوريا، وبالتالي الوضع ذاته ستعيشه في إيران والعراق، وبالتالي يضيع حلمهم في تحقيق طموحهم القومي.

وأصدر مركز حرمون للدراسات المعاصرة دراسة بعنوان: "**مدخل إلى المسألة الكردية بين الحقوق والواقعية السياسية**"، كتبها الباحثان عمر الحداد وطريف الخياط عام 2017.

لم تعرض هذه الدراسة نتائج مفصلةً ولكن يمكن استنباط أهمها من ضمن المعلومات المدرجة في فصول الدراسة، ومن أهم ما تم سرده هو أن تركيا تتفق مع إيران رغم مصالحهما المتضاربة في سوريا على منع تكرار تجربة إقليم كردستان العراق؛ باعتبار أن أي استقلال للكرد في أي منطقة من المناطق الحاضنة لهم سيهدد وحدة أراضيهما. أما فيما يخص العلاقات الاقتصادية بين إقليم كردستان العراق وتركيا، فهذه العلاقات بغرض التحكم بخيارات الإقليم الاقتصادية ومنع محاولة جدية لاستقلاله.

بحث الحداد والخياط هذا، على الرغم من كمية المعلومات المهمة التي يحتويها، إلا أن القارئ يلتمس وجهة نظر الكاتبين بشكل واضح وبعيد نوعاً ما عن الموضوعية، إذ إنه يلوم الحكومة السورية على عدم إعطاء الأكراد حقهم وتذويبهم في المجتمع كمواطنين سوريين. ويعتبر الكاتبان أن الوضع السوري هو أحد التحديات التي تقف في وجه إيجاد حل متوازن للمسألة الكردية في سوريا، إذ أورد في بحثه: "إن قضية الأكراد السوريين هي قضية جميع السوريين". وأضاف في الخاتمة: "لا بد من التأكيد أولاً وقبل الأشياء كلها على أن عصر الدولة القومية بمعناها العرقي قد ولى وإلى غير رجعة وأن الدولة الحديثة هي دولة عموم المواطنين الأحرار بغض النظر عن عرقهم وإثنيتهم وأديانهم".

وأصدر برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تشاتام هاوس بلندن عام 2016 دراسة بعنوان: "**الإدارة الذاتية الكردية في سوريا: بين الطموح والبقاء**"، كتبها الباحث غادي صاري.

وقد قيمت الدراسة تطور الإدارة المحلية في روجافا؛ وروجافا كلمة تعني غرب كردستان وتشمل ثلاثة أقاليم في سوريا، ويضع البحث القارئ في صورة تطورات الأحداث في سوريا والمشهد الكردي على مستوى الإقليم، ويشمل على مقابلات مع مسؤولين.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن حركة المجتمع الوطني الديمقراطي قد نجحت فعلاً في السيطرة على مناطق واسعة وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، لكن المبالغة في التوسع قد تزرع بذور صراع إثني حقيقي وهذا ما حذر منه الباحث. كما أن الطبقة الحاكمة في سوريا انقسمت إلى فريقين أحدهما يؤمن بالنظام في روجافا، والآخر ينظر لها كعملية مؤقتة حتى تعود السلطة بمركزيتها إلى الحكومة السورية فور انتهاء الحرب وهو ما سيؤدي لتدهور الأوضاع في المستقبل.

وأصدر مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن عام 2016 دراسة بعنوان: "**الأزمة السياسية الخارجية التركية – انعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الإقليمي**".

تناول الباحث في فصله الثاني نقاطاً عدة في غاية الأهمية، منها نقطتان رئيسيتان في صلب هذا البحث، إذ اعتبر الباحث انشغال الحكومة التركية بمواجهة حزب العمل الكردستاني

أحد أسباب الأزمة التركية التي أثرت على سياستها الخارجية، وعملت على جر علاقتها مع بعض الدول إلى توتر كالدولة السورية، أما النقطة الثانية هي تنامي قوة "حزب الاتحاد الديمقراطي"، الذي تعتبره تركيا الجناح السوري لحزب العمل الكردستاني، وإعلانه الصريح نيته إقامة فدرالية من جانب واحد في الشمال السوري الحدودي مع تركيا.

وفي الفصل الثالث، تطرق الكاتب إلى أن أزمة الأكراد هي أزمة تركية داخلية، انعكست على أزمات المنطقة أولها الأزمة السورية، متطرقاً لإحصائيات عن تطور العلاقات التركية – السورية والتي تعمقت بعد ترؤس حزب العدالة والتنمية الحكم، إلا أن التطورات في "الأزمة الداخلية" أحدثت تحولاً مهماً أدى إلى توتر العلاقات، خاصة أن استعصاء حل الأزمة السورية من قبل الحكومة انعكس سلباً على الأمن الداخلي التركي، وبالتحديد فيما يتعلق بحزب العمل الكردستاني وهو ما يدور في صلب هذه الدراسة. ونتج عن ذلك توتر في العلاقات التركية مع الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية، وتراجع للدور التركي وتأثيره على الأزمة، إلى جانب استعصاء حل الأزمة وتشابك ملفاتها مع احتدام صراع الأجندات الإقليمية والدولية حولها، وأخيراً تراجع التبادل التجاري بين الدولتين.

ومن أهم النتائج التي تطرق لها الباحث سامح الفرا في دراسة نشرها كأطروحة في جامعة الأزهر في غزة عام 2015 بعنوان: "**تطور الأوضاع السياسية للأقلية الكردية في ظل الصراع على السلطة في سوريا (2011–2013)**"، أن المسيرة السياسية لبناء الدولة السورية

لم تعالج القضية الكردية منذ البداية وتعاملت معها بتهميش، ما زاد من تعقيد المشكلة بشكل أكبر وانعكس ذلك على استقرار سوريا، كما أشار البحث إلى أن الأكراد أصبحوا يتطلعون لتحالفات إقليمية ودولية تساعدهم على مواجهة النظام لانتزاع حقوقهم، فهم الرابحون في ظل الحرب السورية التي استطاعوا خلالها تحقيق ما لم يحققوه منذ قرون.

ومن ضمن النقاط المهمة المذكورة نقطتان مهمتان لهذا البحث، إذ أكد الباحث في نتائج بحثه أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني يرتبط مع حزب العمال الكردستاني في تركيا، بينما يرتبط الكثير من الأحزاب الأخرى في حكومة إقليم كردستان بالعراق، كما أكد أن الخيار الداعي لتشكيل كيان مستقل في شمال شرق سوريا يشكل خطراً على مستقبل سوريا بجميع أطيافها، وأيضاً يشكل خطراً على القضية الكردية نفسها.

ومن جانب آخر، تعارضت بعض النقاط المذكورة مع نتائج أبحاث أخرى، فقد أكد هذا البحث على أن الحكومات السورية المتعاقبة لم تعترف بحقوق الأكراد في سوريا وقد اتبعت عمليات منظمة ومدروسة لطمس هوية الأكراد القومية، وبخاصة بعد ترؤس حزب البعث للحكم، إذ تحولت القضية الكردية في سوريا لقضية أمنية شائكة مع قدوم الرئيس حافظ الأسد واستمرت الأوضاع بالتدهور حتى اليوم.

وأشارت دراسة نشرها مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، من إعداد معمر فيصل خولي بعنوان: "**المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف**" عام 2014،

لقضية مهمة وهي التحديات المستقبلية لكل من تركيا والكرد، فالتحدي التركي يتمثل في استمرارية محاولة المفاوضات مع الأكراد حتى لو غادر حزب العدالة والتنمية الحكم بدل الخيار الأمني الذي أثبت فشله منذ عقود. وأما التحدي الكردي لحزب العمل الكردستاني فهو مدى تأثير التطورات المستقبلية في البيئة الإقليمية بما في ذلك الوضع الكردي في سوريا وإيران في عملية التفاوض مع تركيا.

وتمثلت التوصيات في هذه الدراسة المصغرة بضرورة عمل تركيا على صياغة دستور جديد يعترف بحقوق الأكراد ويقوم وينظم العلاقة فيما بينهم لحل القضية الكردية حلاً سلمياً. وستساعد هذه الدراسة –رغم قدمها– على فهم طبيعة تسلسل الأحداث المتداخلة وتاريخها.

وأشارت دراسة صادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر بعنوان: **"تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟"**، للدكتور عقيل محفوظ عام 2012، إلى عدة نتائج، كان أهمها أن الدولة التركية ما تزال تنظر إلى الأكراد نظرة أمنية، وأن مبادرة الحكومة تجاه الأكراد تساعد على نمو تيارات كردية لديها اتجاهات مختلفة بشأن الهوية والتكوين السيادي والعلاقة مع الدولة، ومن المحتمل أن يؤثر ذلك على الوزن النسبي لحزب العمال الكردستاني في الوسط الكردي، وقد يشجع بعضهم على تبني رؤية حزب العدالة والتنمية للسياسة العامة وهوية المجتمع والدولة.

ومن الجدير بالذكر أن المدة المدروسة في هذا البحث كانت حتى العام 2012 ولا شك أنها مهمة، إلا أن أحداثاً عديدة لحقت في السنوات التي تلتها ما يجعلها أقل أهمية من غيرها مع حفاظها على صفة مهمة لما تحتويه وتتضمنه من معلومات عن الفترة المدروسة.

وأصدر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية دراسة مهمة وثرية عام 2011 للباحثة مليحة بنلي ألطون إيشيق بعنوان: "**سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية**". وركزت الدراسة على عناصر السياسة الخارجية التركية الجديدة، وأشارت إلى أن اهتمام تركيا بالمنطقة لم يكن وليد اللحظة، كما لم يبدأ بالألفينيات" الألفية" أفضل بتصور، بل امتد لخمسينيات وتسعينيات القرن العشرين، إذ كانت تركيا طرفاً في إنشاء حلف بغداد، ووقعت اتفاقيات مع حكومة الاحتلال الإسرائيلية، وأن العلاقات التركية العربية والتغيرات التي شهدتها المنطقة والتي أتاحت الفرصة للتدخل التركي وبشكل خاص بعد عمليات السلام بين العرب والاحتلال الإسرائيلي في العام 2000 وحرب العراق عام 2003 وما تلتها من أحداث، غيرت المشهد السياسي الإقليمي.

وعلى الصعيد القانوني، كتب الباحث فراراجي جميلة في رسالته الماجستير الصادرة عن جامعة مولود معمري في الجزائر، والتي حملت عنوان: "**مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق**" عام 2009، عن حق تقرير المصير تاريخياً منذ ظهوره بشكل واضح إبان الثورة الفرنسية التي عملت على تحقيقه وإدراجه ضمن مرسوم صادر عن الجمعية الوطنية

الفرنسية عام 1792، إلى أن نادى به الرئيس الأمريكي ويلسون إبان الحرب العالمية الأولى في خطابه عام 1917 والحرب العالمية الثانية وحتى تضمنته الأمم المتحدة في ميثاقها وأصبح حقاً مشروعاً بالقانون الدولي.

وستستفيد الدراسة الحالية من الجزء الأول من دراسة فراراجي، إذ تطرق في الفصل الأول إلى "ماهية مبدأ حق تقرير المصير"، شاملاً التعريف بالمبدأ والزوايا المختلفة له، مثل: حق تقرير المصير السياسي، حق تقرير المصير الاقتصادي، حق تقرير المصير الاجتماعي والثقافي. ويعد هذا توضيحاً مهماً للفروق بينها حتى لا يقع القارئ بأي لغط عند الخوض في تفاصيل الموضوع.

كما تطرق الباحث لعدة قوانين دولية من ميثاق الأمم المتحدة تشير جميعها إلى حق تقرير المصير للشعوب. وكان من أهم تلك القوانين التي ركزت من خلالها الأمم المتحدة على الأقليات التي تسعى للانفصال أو أي انقسام يهدد وحدة أراضي الدولة الأم، طارحاً مسألة أثارها قانون حق تقرير المصير بعدم شمله للأقليات المطالبة بالانفصال عن الدولة الأم، إذ عبر السكرتير العام للأمم المتحدة عام 1970 بشكل صريح عن "أن الأمم المتحدة، كمنظمة عالمية، لن تقبل أبداً ولن توافق على مبدأ انفصال جزء من أراضي أحد أعضائها". وربما هذا يستخدم حجة لعدم دعم الأمم المتحدة لبعض الحركات المطالبة بالانفصال مثل حركة "التاميل" في

سيرلانكا. ويعتبر هذا الجانب من الدراسة مهماً جداً للطرح والفهم قبل البحث في حقوق المنظمات والجبهات التي تطالب بتطبيق قانون حق تقرير المصير.

وفي الحديث عن حق تقرير المصير، لا بد من التطرق إلى أساليب تطبيقه التي تناولها الباحث في المطلب الثاني بعنوان: "الطبيعة القانونية لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وأساليب تطبيقه"، كالاستفتاء أولاً والكفاح المسلح ثانياً، وفي حال فشل الحل السلمي المشرع دولياً في ميثاق الأمم المتحدة. إلى جانب التطرق لحق تقرير المصير في المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان شاملاً محكمة العدل تحت عنوان: "دور الأمم المتحدة وإسهامات محكمة العدل الدولية في تكريس مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها". وهو ما ستشمله هذه الدراسة في المبحث الثالث من الفصل الثاني. ولكنه لم يتطرق للثغرات الموجودة بالمنظمة والتي لم تطبق عدة قرارات أصدرتها، وهو ما يشكك بفعاليتها على الساحة الدولية على الرغم من أهمية الموضوع.

وتطرق الباحث في الجزء الآخر من الدراسة إلى تأثير اتساع مفهوم السلم والأمن الدوليين وانحسار ميدان الشؤون الداخلية للدول بتكريس حق التدخل وتأثير التدخل الأمريكي في العراق على حق تقرير المصير. ورغم أهمية هذه الجزئية بعد خلاصة خرجت بها الدراسة بأن عامل التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول يؤثر على حق تقرير المصير الذي يعاني من

ازدواجية التطبيق، إلا أن هذه الدراسة لن تخوض في تفاصيل هذا الموضوع بشكل موسع لأنها ليست الهدف الأساسي للبحث.

وفي المراجع الإنجليزية، وجدت دراسة للباحثة ايفا ماريا ريسش بعنوان: "**Syria's Impact on the Kurdish Peace Process in Turkey**" أي "**التأثير السوري على عملية السلام الكردية في تركيا**"، وصدرت عن معهد الأعمال العالمي (IAI) في إيطاليا عام 2017.

ومن أهم نتائج الدراسة أن التطورات التي طرأت بعد ترؤس حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002 على القضية الكردية بما يتضمن بدء عقد اتفاقيات لحل النزاع بطرق سلمية قد تغيرت بشكل كبير بعد بروز أحزاب كردية في سوريا وإعلانها الحكم الذاتي على الحدود السورية – التركية في ظل اندلاع الحرب السورية. وأن روجافا قد أحيت المشاعر الكردية وحلم إقامة الدولة الكردستانية من جديد والتي يحتمل اليوم أن تكون متداخلة بين حدود تركيا وسوريا والعراق وإيران، وهاتان النقطتان بالتحديد هما صلب هذه الدراسة.

وقد عرج الكاتب في خاتمته على توصية بإحياء المحادثات السياسية بين تركيا وحزب العمل الكردستاني من منطلق أنها الطريقة الوحيدة للوصول إلى تسوية للصراع، وعلى المحادثات أن تشمل حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والجالية الكردية في تركيا، ويجب أن يكونوا واضحين بشأن تطلعاتهم المحلية والإقليمية. ويضيف الكاتب: "فقط بهذه

الطريقة يمكن لاتفاق السلام أن يكون متيناً، وبالتالي يتم تنفيذ عملية مصالحة ناجحة لتسوية صراع دام في تركيا منذ زمن بعيد".

وفي دراسة للباحث جون هولاند–ماكاون، صدرت عن المركز الدولي لدراسة التطرف في لندن (ICSR) بعنوان: "**war of Shadows: How Turkey's Conflict with the PKK Shapes the Syrian Civil War and Iraqi Kurdistan**"، أي "**الحرب في الظل: كيف شكل الصراع التركي مع حزب العمال الكردستاني الحرب الأهلية السورية وكردستان العراق**". ركز على عدة نقاط مهمة هي أن أنقرة تخشى تطور منطقة الحكم الذاتي لدى الأكراد في سوريا من حيث زرع الأمل في أكراد تركيا وستكون المنطقة بمنزلة ملاذ آمن لمقاتلي حزب العمال الكردستاني في المستقبل. وهذا هو أحد أسباب تدخلها في سوريا، ومن أمثلة التدخل عملية درع الفرات عام 2016 التي كانت تحت نية طرد الإرهابيين من شمال سوريا وتمت ضد داعش والمسلحين الأكراد.

وفي نتائج هذا البحث التي تخص هذه الدراسة، أن حزب العمال الكردستاني كان قد حقق مكاسب ملحوظة منذ قيام الحزب السوري المدني والحرب ضد داعش، وأن الجماعات المسلحة التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي وقوات حماية الشعب وقوات الدفاع الذاتي التي تقودها قوات حماية الشعب والتي تم اعتبارها أكثر القوى فاعلية ضد داعش تتجذر بقوة ويسيطر عليها

حزب العمال الكردستاني. من جانب آخر، حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ليكونا حليفين سياسيين في المنطقة.

كما عرج الكاتب على أن تركيا لن تغير رأيها بأن قوة حزب العمال الكردستاني المتنامية في العراق وسوريا غير مقبولة لمصالح الأمن القومي التركي، لذا فمن المتوقع حسب الباحث أن يستمر أردوغان في توجيه ضربات جوية ضد الأهداف التابعة لحزب العمال الكردستاني في جميع أنحاء المنطقة. وتوقع الباحث بدء تركيا بعمليات برية عسكرية في الأراضي السورية، وهو ما حدث فعلاً، حيث استشهد بعاملين، أولهما أن الغارات عبر الحدود في كل من العراق وسوريا لها سابقة من ناحية، وأن القواعد التركية في شمال سوريا بمنزلة منصات إطلاق مفيدة يمكنهم من خلالها مراقبة نشاط حزب العمال الكردستاني والرد عليه عسكرياً من ناحية أخرى.

وهناك أيضاً تقرير صادر عن جمعية هنري جاكسون في لندن بعنوان: "**Unity or Erbil PYD Power Play? Syrian Kurdish Dynamics After the Agreement**" أي"**الوحدة أم قوة حزب الاتحاد الديمقراطي؟ الديناميكيات الكردية السورية بعد اتفاق أربيل**" لثلاثة باحثين هم: إلهان تانير وفلاديمير فان ويلغنبرغ وعمر حسين.

استنتجت هذه الدراسة أن اتفاق أربيل جاء لتمكين حزب الاتحاد الديمقراطي المرتبط مع حزب العمال الكردستاني في تركيا، وأن هذه الاتفاقية هي نتيجة لعجز المجلس الوطني السوري وجماعات المعارضة العربية الأخرى للتوصل إلى اتفاق بشأن أكراد سوريا. واعتبر الباحث أن

غالبية المعارضة السورية المسلحة وغير المسلحة، إلى جانب الحكومة التركية، قد قررت ترك مسألة أكراد سوريا لفترة ما بعد الأسد.

وأشار البحث إلى أن انسحاب قوات الأمن التابعة لنظام الأسد من المناطق الكردية المهمة ساعدت أكراد سوريا على الوصول لمستويات كبيرة من الحكم الذاتي وشبه الحكم الذاتي، وأن وجود أكراد مسلحين في شمال سوريا ومن المعروف أنهم مرتبطون بحزب العمال الكردستاني في جنوب تركيا عمل على إثارة قلق وتوتر أنقرة. ومن جانب آخر تردد أنقرة بضرب مواقع حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا كان أمراً مفهوماً لأن التدخل من أجل تمديد حربها الطويلة ضد حزب العمال الكردستاني سيفتح فعلياً جبهة كردية أخرى في سوريا، وسيؤدي ذلك إلى عواقب غير متوقعة لتركيا وسوريا على حد سواء. أما أكراد العراق فيشير الباحث إلى أن القوة الناعمة الممارسة ضدهم من قبل تركيا قد أثمرت؛ العلاقات القائمة بين أكراد العراق وتركيا علاقات جيدة.

وفي التوصيات، أكد الباحث أنه يتعين على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا الضغط على حزب الاتحاد الديمقراطي والأحزاب الكردية في سوريا للتوصل إلى توازن متساوٍ، وإنهاء سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي على المناطق الكردية، وقبول ودمج جنود الأكراد السوريين في بارزاني. وعرض الباحث وجهة نظره في الموضوع بقوله: "من دون مشاركة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالتنسيق مع تركيا، المشكلة السورية – الكردية التي لم يتم

حلها يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة بما في ذلك زيادة ما أسماه بالنشاط الإرهابي لحزب العمال الكردستاني والتشجيع غير المتعمد لنظام الأسد".

وأضاف الباحث: "يجب أيضاً الضغط على حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) لتنفيذ اتفاقية أربيل لتقاسم السلطة مع المجلس الوطني، وإزالة شعارات ورموز حزب العمال الكردستاني، وقبول إنشاء آليات وخدمات أمنية مشتركة، وغيرها من المؤسسات، فهي ضرورية للحفاظ على أمان شمال سوريا. وفي مستقبل ما بعد الأسد، يجب على حزب الاتحاد الديمقراطي إنهاء احتكاره للسيطرة الأمنية على المناطق الكردية مقابل ضمانات الحقوق المدنية والاعتراف الدولي".

ومن الجدير ذكره وجود عدم موضوعية في هذه الدراسة على الرغم من أهميتها وخاصة في التوصيات، فمثلاً استخدم الكاتب مصطلحات تصف حزب العمال الكردستاني بالإرهابي الذي يجب على الدول الكبرى مساعدة تركيا في إيقافه.

وفي دراسة مقتضبة حملت اسماً شبيهاً لهذا البحث للباحث ايدار الباكيان بعنوان:_ **"The Kurdis Factor in Turkey–Syria Relations (2012–2013)" أي "العامل الكردي في العلاقات التركية – السورية (2012 – 2013)"** وقُدمت في المؤتمر الدولي للتعليم والعلوم الاجتماعية عام 2014. لخصت الدراسة عدة نقاط مهمة هي أن العامل الكردي لطالما أثر على العلاقات بين سوريا وتركيا منذ استقلال البلدين، وقد وحدهما الكفاح

ضد الأكراد، وبالتالي أضرمت النار في العلاقات بينهما خلال الأزمة السورية، كما أن النضال والحركات السياسية للأكراد السوريين هما محور قضايا الأمن القومي التركي في كل من السياسة الداخلية والخارجية، كما لخص البحث أن تركيا تواجه اليوم مشكلة ناشئة مرتبطة بإعادة تنظيم توازن جديد للقوى في الشرق الأدنى وفقاً لمصالحها الخاصة والقضية الكردية السورية لها تأثير كبير على هذا التوازن.

وتوقع الباحث في ختام دراسته أن تركيا ستختار إما التحالف مع السلطات السورية أو ستشن عملية عسكرية في شمال سوريا بغرض ردع أكراد سوريا لأن إنشاء كردستان الغربية المستقلة يتعارض مع المصالح الوطنية التركية وهو ما حصل فعلاً.

وتعد هذه الدراسة من أهم وأقرب الدراسات لهذا البحث، إلا أنها اقتصرت على عامين فقط بعد الحرب السورية، وهما 2012 و2013، إلا أن المدة الزمنية لهذا البحث ستكون أوسع وأشمل.

إن اختلاف الدراسات السابقة وتعددها إلى جانب الأحداث المستمرة تؤكد على أهمية الموضوع، إلا أن أياً من الدراسات السابقة لم تتطرق لموضوع هذا البحث وسؤاله وهو ما سيميز هذا البحث من الناحية الأولى. أما الناحية الثانية، فإن العديد من الدراسات لم تكن موضوعية وانحازت لأحد أطراف الصراع، فإما الأكراد أو تركيا أو سوريا، أما هذا البحث، ولكون الباحثة ليست طرفاً في الصراع، فسيكون موضوعياً في السرد والتحليل.

الفصل الأول

الأكراد في منطقة الشرق الأوسط

لفهم أي قضية، على الباحث أن يفهم جذورها التاريخية. لذا هذا الفصل لن يتطرق للعلاقات التركية – السورية، بل سيعرض محاولات إقامة دولة كردستانية في ظل الحكومة العثمانية، وكيف زادت القضية الكردية تعقيداً بعد تقسيم الدولة العثمانية وتقسيم كردستان بين عدة دول.

1. جذور القضية الكردية

1.1 أين تقع كردستان ومن هم الأكراد؟

كلمة كردستان هي كلمة فارسية تتألف من مقطعين "كرد" و"ستان"، وتعني الكلمة الأولى الشجعان، أما الثانية فتعني البلاد، لتصبح سوياً "بلاد الشجعان" أو "بلاد الكرد".[24] ويختلف المؤرخون في أصل الأكراد، فبعضهم يقول إن جذورهم تعود لشعب مستقل، سمي بشعب جبال زاغروس الذي كان يقطن كردستان منذ فجر التاريخ، ومن ثم انضم إليه تيار من الشعوب الهندوأوروبية والتي هاجرت إلى كردستان في القرن العاشر قبل الميلاد.[25] فيما يقول آخرون إنهم قبائل آرية قدموا إلى كردستان واختلطوا بالقبائل الجبلية من السكان الأصليين وصهروهم، وإنهم أمة تتكون من أربعة شعوب: كرمانج وكوران ولور وكلهر، ويعتبرون من أقدم الشعوب

---

[24] حامد، عيسى، القضية الكردية في تركيا، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص 9

[25] نزار بابان، كردستان: جنة الله وجحيم أمة، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2010)، ص49

الآرية المتميزة بالحضارة، ويعتقد أن هذا ما ساعدها على بسط نفوذها وفرض لغتها الكردية كلغة عامة.[26]

وقد جاءت تسمية كردستان بمفهومها الجغرافي والقومي في نهاية عصر السلاجقة في القرن الثاني عشر، وبالتحديد في عصر السلطان سنجر السلجوقي، آخر سلاطين الدولة السلجوقية، والذي جعلها ولاية مستقلة عاصمتها قلعة (بهار) وتقع في شمال غرب همدان ومحاذية لأذربيجان. وكانت تقع في الجزء الشمالي من جبال زاغروس، وتمتد في عموم منطقة شهرزور وتشمل مقاطعة كردستان الإيرانية الحالية ومحافظة السليمانية الحالية في العراق.[27] فيما سبق، كان العرب يطلقون اسم منطقة الجبال العالية على كردستان العراقية الحالية وهمدان وكرمانشاه في إيران، واسم الجزيرة على كردستان التركية.[28]

كانت جغرافية كردستان تتوسع مع القرون لأسباب عديدة، أهمها الهجرات المتتالية إليها وهذا ما وثقه عدد من المؤرخين في سنوات مختلفة، ولربما هذا هو السبب في عدم اعتمادهم حدوداً ثابتة لكردستان عبر التاريخ وليس لاختلافهم بالأمر. فمثلاً، وثق المؤرخ حمد الله مصطفى توسع كردستان بعد قرنين من تكوين المقاطعة، أي عام 1349م من الشمال والجنوب، فيما وثق المؤرخ شرف الدين في كتابه "شرف نامة" عام 1596م جغرافية كردستان متوسعة نحو الجنوب لتشمل مقاطعة لورستان، وهي إقليم كامل كانت تسيطر كردستان على نصفه منذ أربعة

---

[26] أحمد تاج الدين، الأكراد: تاريخ شعب وقضية وطن، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2001)، ص 15

[27] سليم مطر، *جدل الهويات*، (عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003)، ص56،57.

[28] أحمد تاج الدين، *الأكراد: تاريخ شعب وقضية* وطن، ص 80.

قرون، وذهب المؤرخ التركي الشلبي عام 1682م لتوثيق جغرافية كردستان بعد توسعها إلى الشمال لتشمل الجزء الأكبر من أرمينيا السابقة وإلى الغرب نحو الرافدية لتشمل ديار بكر والعمادية والموصل وأربيل وكركوك، وإلى الشمال لتشمل أذربيجان العربية، أما إربيل المدينة المعروفة اليوم بغالبية كردية فهي لم تكن كذلك حتى أوائل القرن العشرين، بل كان هناك التركمان والسريان والعرب.[29]

لكن يمكن القول إن الأكراد يجمعون على أن المنطقة الجغرافية لكردستان، كما هي موضحة في الصورة رقم (1)[30] وتمتد من جنوب شرقي تركيا وشمال شرقي العراق وغرب إيران وتمتد لتصل نتوءاً محصوراً في شمال شرق سوريا، تتوزع جغرافيتهم البشرية في تلك البلدان، إضافة إلى شمال شرق سوريا وفي بعض الأجزاء من جمهورية أرمينيا، وفي بعض مناطق الأردن ولبنان.[31]

ويتوزع الأكراد مذهبياً بين سنة وهي الأغلبية، وعلويين ويزيديين، أما لغتهم فهي الكردية ويسود مجتمعهم التنظيم العشائري، ولهم تقاليدهم الخاصة.[32]

---

[29] المرجع السابق، ص 57

[30] موقع كردستان 24. https://bit.ly/31jfDqq . تاريخ الاسترجاع 8\8\2019.

[31] تاج الدين، الأكراد: تاريخ شعب وقضية وطن، ص11– 15

[32] محمد، نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998) ص71

صورة رقم1: توضح هذه الخريطة فقط المناطق الرئيسة لتوطين الأكراد في الشرق الأوسط.

Source: Austrian Federal Ministry of the Interior & Austrian Federal Ministry of Defense and Sports (2015). https://bit.ly/2Z4nryB.

تعتبر تركيا البلد الحاضنة لأكبر نسبة من الأكراد، إذ يتراوح عددهم بين 12 و15 مليوناً، أي ما يقارب 18-23% من سكان تركيا. ولا يصف الأكراد المناطق التي يسكنون بها بالمناطق الجنوبية الشرقية لتركيا، بل بكردستان الشمالية أو "باكوري."[33] ويتراوح عددهم، حسب تقديرات عام2010 في إيران، من 5-8 ملايين نسمة، أي بنسبة 7-10% من مجموع سكان

[33] Francis, O'Connor. "The Kurdish Movement in Turkey between Political Differentiation and Violent Confrontation." (Frankfurt am Main: Peace Research Institute Frankfurt). 2017. P22.

إيران، أما في العراق فيقدر العدد بين 4.5 و7 ملايين، أي بنسبة 15–23% من مجموع سكان العراق، وفي سوريا قدر الرقم بين 1.4 ومليونين، أي بنسبة 6–9% من سكان سوريا، وأخيراً أذربيجان يقدر عدد الأكراد فيها بنحو 150–180 ألفاً وهي النسبة الأقل بين الدول المذكورة.[34]

2.1 جذور القضية الكردية

حوّل الوضع الجغرافي التي تتميز به كردستان إلى ساحة معارك في فترة صراع القوى العظمى من الإمبراطوريات. فمن ناحية، كان صراع الإمبراطورية الفارسية والإمبراطورية الرومانية، ومن ناحية أخرى الإمبراطورية العربية الإسلامية والتي بدأت فتوحاتها الإسلامية تتوسع نحو الشرق حتى خضعت مناطق واسعة للنفوذ العربي الإسلامي.[35] وبعد انتصار المسلمين في معركة القادسية سنة 15 هـ، أرسل سعد بن أبي وقاص ثلاثة جيوش لفتح "كردستان" منعاً لتهديد الرومان لسوريا ونشراً للإسلام، ومن هنا بدأت أفواج الأكراد تدخل في الإسلام، وبرز العديد من القادة الأكراد أشهرهم صلاح الدين الأيوبي الذي انتصر على الصليبيين وخاض معارك عديدة أشهرها معركة حطين.[36]

---

[34] عقيل، محفوظ، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟ (الدوحة: المركز العربي للبحوث والدراسات، 2012)، ص 11

[35] أحمد تاج الدين، الأكراد: تاريخ شعب وقضية وطن، ص78

[36] حامد عيسى، القضية الكردية في تركيا، ص 25–30

وفي ظل راية الإسلام، شكل الأكراد إمارات وكيانات عديدة، مثل: الروادية (230–618هـ)، والصفاريان من أواسط القرن الثالث هجري وحتى العام 288هـ، والسالارية (300–420هـ)، والحسنوية البزركانية (959–1015هـ)، والشدادية (951–1199هـ)، والدوستكية المروانية (990–1117)، والعنازية (990–1117هـ)، والشوانكاره في مناطق فارس وكرمان وأصفهان الإيرانية، واللرية الكبرى واللرية الصغري، وإمارة أردلان (1169 – 1867هـ)، إضافة لعشرات الإمارات الكردية الأخرى، منها بوتان وسوران وباهدينان وبابان والتي استمر حكمها حتى 1851هـ.[37]

ولم يسلم الأكراد ولا بلادهم من الحروب التي شهدتها المنطقة بعد الفتوحات الإسلامية، سواء في عهد السلاجقة أم المغول أم العثمانيين الذين حكموا منطقة كردستان لأربعمئة سنة بدءاً من القرن السادس عشر للميلاد أي عام 1514م. وكان من الطبيعي أن تتعرض بلاد الأكراد أو بعضها للاختراق، إذ كانت الإمبراطوريات المجاورة في مواجهة مستمرة، فالرومان في مواجهة الفرس أو العكس، والفرس في مواجهة الإغريق أو العكس، والعرب في مواجهة البيزنطيين أو العكس.[38]

3.1 موقعة جالديران

[37] زكي العلوي، تاريخ الكرد الفيلييون وآفاق المستقبل: دراسة في الجذور التاريخية والجغرافية ومراحل النضال، (التنضيد والإخراج الفني الكوثر، 2009)، ص 206

[38] حامد عيسى، القضية الكردية في تركيا، ص 25–30

خضعت أراضي كردستان لحكم الصفويين بعد معارك دامية خاضها الشاه إسماعيل الصفوي.[39] ففي حرب الإمبراطوريتين الصفوية والعثمانية بقيادة الشاه إسماعيل الصفوي والسلطان سليم العثمان التي بدأت 908 هـ، كان الشاه الصفوي قلقاً من منطقة كردستان التي نشبت فيها الثورات ضد حكمه، وكان مدركاً لأهميتها الاستراتيجية والعسكرية ومدى قدرة شعبها على قلب ميزان الأمور لصالحه، فحاول استمالتهم لكنه لم ينجح. بالمقابل، استطاع السلطان العثماني، بمساعدة العلامة ملا إدريس الدليسي، استمالة معظم إمارات الأكراد وضمها طواعية إلى السلطنة العثمانية تحت العاطفة الدينية وباسم راية الإسلام،[40] فقاد الأكراد العديد من المعارك ضد الصفويين كما مدوا العثمانيين بعشرين ألف مقاتل كردي من أقوى المقاتلين لدعمهم في حربهم ضد الإمبراطورية الصفوية إضافة لمعدات أوروبية، وكان من أشهر تلك المعارك معركة جالديران عام 1514م \920 هـ. [41]

كان من أسوأ نتائج معركة جالديران بالنسبة للأكراد تقسيم كردستان بين الدولتين الصفوية والعثمانية، إذ عقدت الدولتان اتفاقية ثنائية شملت إعادة رسم الحدود بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية في المناطق الكردية. لحقت هذه المعاهدة عدة معاهدات تقسيم حدود كلها كانت تشمل تقسيم كردستان بين الدول المتحاربة، منها معاهدة تنظيم الحدود عام

---

[39] المرجع السابق.

[40] معتز خضر، دور الكرد وكردستان في الجيش العصماني، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 11، تشرين الثانيانوفمبر 2015

[41] أحمد تاج الدين، الأكراد: تاريخ شعب وقضية وطن، ص 85

(1639م)، والتي عاش الشعب الكردي بسببها تحت سلطتين: الأولى فارسية والأخرى تركية، فيما بقيت بعض المناطق على وضعها الإداري السابق. وقد صب ذلك في مصلحة الحكومتين اللتين كانتا ضد أي استقلال للشعب الكردي.[42] لتأتي بعدها معاهدة مشابهة لإعادة رسم الحدود باسم "أماسيا" في العام (1555م)، ولحقتها معاهدات أخرى مثل "أرضروم الأولى" (1823م) و"أرضروم الثانية" (1847م) واتفاقية طهران (1911م) واتفاقية تخطيط الحدود بين الدولتين الإيرانية والعثمانية عام (1913م). كل تلك المعاهدات ساعدت في تعقيد المشكلة الكردية وزادت من الثورات الكردية الساعية للاستقلال، وخاصة مع بدء انتشار الأفكار القومية بالشرق في القرن التاسع عشر،[43] وظلت علاقة الأكراد بالدولتين تسير بين المد والجزر وفقاً لمصالح الأكراد وحسب تصرفات كل حكومة تجاههم. [44]

قبيل ذلك، كان العثمانيون قد وعدوا الأكراد بالاستقلال وحق تقرير المصير في الإمارات الكردية، بما يشمل تعهداً بالدفاع المتبادل بمساعدة الأكراد للعثمانيين في حروبهم ومساعدة العثمانيين للكرد في مواجهة الاعتداءات الخارجية عليهم. وبعد أقل من 15 عاماً من معركة جالديران، أخذ نظام حكم سليم الأول بالتراجع، ولتسهيل الإدارة على السلطات التركية ولتقليص نفوذ القبائل الكردية، خفضت الدولة العثمانية من درجة الأمراء الأكراد ورتبهم، وأخذت الأحوال

---

[42] حامد عيسى، القضية الكردية في تركيا، ص33-38

[43] العلياوي، جذور المشكلة الكردية.

[44] حامد عيسى، القضية الكردية في تركيا، ص33-38

بالتراجع فبدأت الاعتراضات من الجانب الكردي ورفضوا دفع الجزية، ففرضت السلطات العثمانية إرادتها بالقوة، وأصبحت أكثر صرامة وقوة في جباية الضرائب، كما باشرت بخوض المعارك المتتالية فارضة التجنيد الإجباري على الأكراد. [45]

رغم ذلك، عقد العثمانيون عام 1683 هجرياً معاهدة صداقة مع 23 أميراً كردياً يلتزم فيها الأكراد بحقوق المواطنة للدولة العثمانية والمشاركة في الحروب التركية. وفقد الأكراد في سبيل هذا الالتزام عشرات الآلاف من القتلى، إلا أن سياسة الأتراك تجاههم كانت سياسة فرق تسد، فظلت الفترة ما قبل القرن العشرين تشهد ثورات كردية متعاقبة.[46]

وبالنسبة للفرس، فقد شارك الأكراد في الصراعات السياسية في بلاد فارس بعد أن انتهت الدولة الصفوية، واشتركوا في الحروب مع آخر سلاطين الأسرة الصفوية، وفي الصراعات بين القاجار والبختاريين والأفشاريين والزنديين، وظل أمراء الأكراد يحكمون كردستان الفارسية حتى عام 1860 للميلاد، إذ تولت الحكومة القاجارية إرسال حكام من قبلها ليحكموا تلك المناطق. ورداً على الضرائب الباهظة من الأمراء والحكام الجدد شهدت المناطق الكردية ثورات متعددة.[47]

وقد كتب المؤرخون العراقيون عدة دراسات عن موضوع الانتفاضات التي أشعلها الأكراد إبان العصر العثماني والتي كثيراً ما لجأ فيها الأكراد لحمل السلاح ضد السلطات العثمانية

---

[45] المرجع السابق

[46] تاج الدين، أحمد، الأكراد: تاريخ شعب وقضية وطن، ص 86

[47] المرجع السابق، ص 86

نتيجة الأوضاع السياسية في كردستان، وفي كثير من الأحيان كانت بهدف الانفصال عن الدولة العثمانية، لكنْ لا أحد من المؤرخين كان يرسم صورة صادقة عن تلك الحركات والانتفاضات الكردية، إذ اتصفت دراساتهم بعدم الحيادية ومثلت وجهة النظر العثمانية. فمثلاً، وصف بعض المؤرخين الثورات الكردية خلال العهد العثماني بمصطلحات سلبية كالعصيان والطغيان والخيانة ونبذ الديانة كالمؤرخ عثمان بن سند، وذهبت بعض الدراسات لاستخدام البلاغة، فيصف المؤرخ العراقي سليمان فائق بك انتفاضة عبد الرحمن باشا الباباني في العهد العثماني، قائلاً: "رفع راية العصيان على الحكومة المركزية في بغداد". فيما تبرهن روايات بعض المؤرخين على أن تلك الحركات والانتفاضات الكردية قد قمعت بقسوة. ومن الجدير ذكره أن العديد من الأكراد لجؤوا للدولة الصفوية هرباً من ملاحقة العثمانيين آنذاك.[48]

وهنا تستنتج الباحثة أن الدولتين الصفوية والعثمانية استغلتا الأكراد كجنود مؤقتين في صفوفهما حتى انتهت مصلحة كل منهما، فقامتا بتقسيم أرض كردستان بين الدولتين العثمانية والصفوية وقمع الأكراد وطمس ثوراتهم المتلاحقة. وهو ما أشير إليه في القسم النظري تحت إطار المصلحة، وقد قام الأكراد بشكل متكرر بالوثوق بالدولة المعادية للحكومة التي يقع الأكراد تحت سلطتها كأقلية دون التعلم من الخطأ الأول الذي أوقعهم بفخ الاستغلال، ولكن حلم الاستقلال لم يفارقهم، وهذا أيضاً ما أشير إليه في القسم النظري تحت إطار النزاعات الإثنية.

[48] سعدي، هروتي، *دراسات أكاديمية في تاريخ كردستان الحديث*، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2012). ص 177-185.

أما بخصوص أسباب تلك الثورات، فيستخلص من المؤرخين أن الأكراد كانوا يسعون لتوسيع نطاق نفوذهم وكان الهدف من ذلك في بعض الأحيان الانفصال عن الدولة العثمانية،[49] فيما وثق مؤرخون آخرون أن تلك الثورات اندلعت بهدف الاستقلال بشكل رئيس، وكانت تندلع ضد الدولتين الصفوية والعثمانية على حد سواء. ومن هذه الثورات: ثورة شمزينان التي سحقت بعنف على يد حاكم القاجار عام 1880م، واندلعت على الحدود التركية الصفوية، وثورة الأمير بدرخان في الجزيرة سنة 1821–1847، وثورة يزدان شير "عز الدين شير" عام 1853 – 1858م ضد الدولة العثمانية، وانتفاضة ده رسيم سنة 1877–1878م، وثورة بدليس عام 1912م التي اندلعت ضد الدولة العثمانية والحكم العثماني. [50]

4.1 الأكراد والحرب العالمية الأولى

استكمالاً لتاريخ الأرض التي طالما كانت ساحةً للحروب بين الإمبراطوريات قديماً، أصبحت كردستان في الحرب العالمية الأولى مجدداً ساحة معركة خلال غزو الجيش الروسي للأقاليم الأرمنية في تركيا، وانجر الأكراد ليكونوا جزءاً من هذه الحرب حتى إن منطقتي أذربيجان الفارسية وكردستان الفارسية في الشمال والجنوب تنقلتا على التوالي من يد إلى أخرى بين روسيا وتركيا وبريطانيا. [51]

---

[49] المرجع السابق. ص33-38.

[50] نزار، بابان، كردستان جنة الله وجحيم امة، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2010)، ص508.

[51] أرشاك سافراسيان، ترجمة: أحمد الخليل، *الكرد وكردستان*، (السليمانية: دار سردم، 2008)، ص 154-159.

وقد نشأت "فتنة" بين الأكراد والأرمن آنذاك أدت إلى زيادة وترسيخ الكراهية فيما بينهما وجرتهما لارتكاب مجازر ضد بعضهما، والانخراط في عصابات؛ كانخراط بعض الأكراد في عصابات باسم سالونيكا وإسطنبول إبان الحرب العالمية الأولى، إلى جانب المجازر التي ارتكبها الجيش العثماني نفسه وكان في صفوفه جنود أكراد، ما جعل الأرمن يحمّلون كافة الشعب الكردي وزر المآسي التي حلت بهم في تركيا على الرغم من أن الأكراد لم تكن لهم دولة أو مؤسسة تشريعية أو حزب يمثلهم. بالمقابل، يعتبر بعض الأكراد ممكن اشتركوا في تلك المجازر أن أفعالهم جاءت انتقاماً من الأرمن الذين استعان بهم الجيش الروسي لارتكاب مجازر ضد الأكراد في المناطقة المتاخمة لأرمينيا في ظل الحرب. وقد وصف المؤرخ أرشاك سافراسيان هذه القضية بقوله: "كان بعض الأرمن وسيلة في أيدي الروس كما كان بعض الأكراد وسيلة بين أيدي الأتراك".[52]

خلال الحرب، استغلت الدول الكبرى، كفرنسا وإنجلترا وروسيا، ضعف الدول العثمانية للقضاء عليها واقتسام ممتلكاتها وبدأوا عقد اتفاقيات لتقسيم أراضيها كسايكس بيكو وسان ريمو، والعديد من المؤتمرات والاتفاقيات التي شملت بالطبع الأكراد[53]، أبرزها:

5.1 مؤتمر السلام في باريس (1919)

---

[52] المرجع السابق.

[53] فارس، عثمان، الكرد والأرمن: العلاقات التاريخية، (سورية: دار الينابيع، 2018)، ص70

عقدت دول الحلفاء عام 1919م مؤتمراً باسم مؤتمر باريس للسلام بمشاركة 27 دولة، وقد كان بداية الأمل الكردي بتحقيق حلمهم القومي بالاستقلال والذي عمقته وعود بريطانيا ومبادئ الرئيس الأمريكي، وودرو ولسون، التي كان أبرزها حق تقرير المصير للشعوب، لكن بريطانيا وفرنسا والدول العثمانية وايران كانت تنظر إلى القضية الكردية نظرة مختلفة، إذ كانت تسعى لتقاسم الأرض فيما بينها واعتبرتها قضية ثانوية لا يلزم النقاش فيها. بالمقابل، قام الوفد الكردي بالتعاون مع الوفد الأرميني بإصدار بيان مشترك جاء فيه:[54]

"إننا بالاتفاق التام معاً، نناشد مؤتمر السلام منحنا السلطة الشرعية وفق مبادئ القوميات، لكل من أرمينيا المتحدة والمستقلة، وكردستان المستقلة، بمساعدة إحدى الدول الكبرى، ونؤكد اتفاقنا التام على احترام الحقوق المشروعة للأقليات في كلتا الدولتين".

كما أرسل شريف باشا، رئيس الوفد الكردي في المؤتمر، لرئيس المؤتمر، جورج كليمنصو، مذكرتين في العامين 1919 و1920 طالب خلالهما باستقلال كردستان وفق مبادئ ولسون في حق الشعوب بتقرير مصيرها، وأرفق بالأولى معلومات عن الأكراد متضمناً مناطق سكنهم وخريطة دولتهم، وشدد في الثانية على ضرورة فصل الأراضي الكردية عن الدولة العثمانية، وضرورة استقلالها على غرار الدولة الأرمينية، كما دعا لتشكيل لجنة دولية تشرف على ضم الأراضي التي يشكل الأكراد فيها النسبة الكبرى للدولة الكردية المستقلة.[55]

---

[54] حسن، وليدة، معاهدة لوزان وتأثيرها على الكرد ومنطقة الشرق الأوسط.

[55] المرجع السابق.

وعلى الرغم من تضارب مصالح الدول الكبرى كبريطانيا وفرنسا مع حق تقرير المصير لكل من الأرمن الأكراد، إلا أن إرادة القادة الأكراد، وخاصة شريف باشا، مهدت لاعتراف دول الحلفاء بالدولة الكردية في معاهدة جديدة باسم سيفر.[56]

أما الحكومة العثمانية فقد كشفت عن مفاوضات إنجليزية كردية بين زعيم عشائري كردي في منطقة ويران وقائد إنجليزي برتبة رائد اسمه ميجر نوئيل، والأخير كان دائماً يحث الأكراد على الانفصال عن الدولة العثمانية، فسعت الحكومة لاحتواء الأكراد ووجه الباب العالي دعوة إلى زعماء الأكراد للاشتراك في هيئة وزارية ستعقد لمناقشة المسألة الكردية. وعلى إثر تلك الدعوة التي قبلها الكرد، تشكلت لجنة ضمت شيخ الإسلام إبراهيم الحيدري، ونائب الصدر الأعظم، عبوق باشا، وناظر الحربية، عوني باشا، وأعضاء من جمعية تعالي كردستان، والتي أُسست عام 1918 بهدف إقامة دولة كردستانية، وأعضاء آخرين من مجلس الأعيان العثماني، وقررت في نهاية الاتفاق منح كردستان الاستقلال الذاتي بشروط قبول الأكراد البقاء مع الدولة العثمانية، واتخاذ التدابير الفعالية لإعلان هذا الاستقلال والشروع في تنفيذه حالاً. إلا أن الأمر كان برمته خدعة من حكومة إسطنبول وذلك لمنع الأكراد من اللجوء لقوة خارجية من شأنها فرض مطالب على الدولة العثمانية.[57]

6.1 معاهدة سيفر 1920

---

[56] إسماعيل، سمو، *"القضية الكردية في تركيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى 1919-1923"* ، مجلة التربية والعلم، المجلد 12، العدد 2، 2005. ص83.

[57] سمو، *"القضية الكردية في تركيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى 1919-1923"*، ص 84.

لم تكن معاهدة سيفر المعاهدة الأولى التي ناقشت مصير الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، إذ عقد الحلفاء خلال فترة الحرب عدة اتفاقيات ووعود سرية هدفت لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية كمعاهدة "سايكس بيكو". وعلى ضوء خسارة الحرب، اضطرت الدولة العثمانية إلى توقيع معاهدة سيفر عام 1920،[58] والتي أبرمت بين كل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا، كندا، أستراليا، نيوزيلندا، اتحاد جنوب إفريقيا، الهند، فرنسا، إيطاليا، اليابان، أرمينيا، بلجيكا، اليونان، جمهورية التشيك–سلوفاكيا وأخيراً تركيا التي كانت تمثلها الإدارة العثمانية المعترف بها في إسطنبول.[59]

وقد تضمنت المعاهدة عدة نقاط منها:[60]

1. أن تبقى إسطنبول عاصمة للدولة العثمانية.
2. تدويل الأراضي المجاورة للدولة العثمانية.
3. تشكيل لجان سيطرة مؤلفة من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، واليابان، وروسيا، واليونان، ورومانيا، وبلغاريا، وبريطانيا، وفرنسا.
4. إدارة اليونان لمنطقة أزمير مدة خمس سنوات، ثم يجري استفتاء بعد انتهاء السنوات الخمس يتم فيه تقرير المصير.

---

[58] أحمد السامرائي، "*مؤتمر لوزان ونتائجه على تركيا الحديثة*"، مجلة مداد الأداب، العدد الرابع عشر، ص 356.

[59] T. S, Kahvé, *International Treaties Legal and Political Aspects*, (Ararat Heritage Lodon: Presentation Regarding The Lausanne Treaty of 1923, 2012). P 5

[60] أحمد، السامرائي، "*مؤتمر لوزان ونتائجه على تركيا الحديثة*". 356،357.

5. فصل العراق عن الدولة العثمانية وعده دولة مستقلة بشرط أن تتولى دولة منتدبة إدارة شؤونها، فضلاً عن استقلال الحجاز، ومصر، والسودان.
6. تنازل تركيا عن حقوقها في قبرص، ومراكش، وتونس، وليبيا.
7. إعلان أرمينيا دولة مستقلة.
8. حماية الأقليات.
9. تمنح إيطاليا جميع المناطق الواقعة إلى جنوب غرب الأناضول إلى تراقيا الشرقية بما في ذلك أدرنة وغاليبولي ومارتيزا وجنوب الدوديكاينز.

أما المسألة الكردية، فقد عولجت في هذه المعاهدة من خلال البنود رقم (62،63،64)، إذ خصتهم بمشروع حكم ذاتي وأخذت بعين الاعتبار ما جرى بين الأكراد والأرمن من تنسيق واتفاق على الشكل التالي:[61]

1- فقدت تركيا عدة مناطق منها العراق وجنوب شرق الأناضول وسوريا، وهي المناطق التي يقطنها الأكراد بالإضافة للمناطق العربية التي كانت تحت السيطرة العثمانية.
2- المقصود بالدولة الكردستانية هي المنطقة الواقعة جنوب شرق الأناضول.
3- منح الاستقلال الذاتي للكرد في كردستان، وإذا ما أثبت الأكراد رغبتهم بالاستقلال فيمنح لهم إلا أنه مشروط بالتالي:

---

[61] إسماعيل، سمو، *"القضية الكردية في تركيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى 1919-1923"*، ص 88، 89.

1) الاستفتاء العام للمواطنين في تلك المنطقة الكردية إذا أرادوا الانفصال عن تركيا أم لا.
2) عصبة الأمم هي الجانب الذي يجب أن يعرض عليه الاستفتاء، وهي التي تقرر في ضوء ذلك ما إذا كان الأكراد جديرين بالاستقلال ام لا.
3) بعد قرار عصبة الأمم بمنح الاستقلال للكرد، يتم تبليغ تركيا، التي عليها أن تنفذ القرار. وعندئذ، لا يمانع الحلفاء انضمام كرد الموصل للدولة الكردية المقترحة.

وقد نصت المواد 62 و63 و64 من الفقرة الثالثة على حصول كردستان على الاستقلال، والسماح لولاية الموصل بالانضمام إلى كردستان استناداً إلى البند 62، وكان نص هذا البند:[62]

"في غضون ستة أشهر من دخول المعاهدة الحالية حيز التنفيذ، تقوم اللجنة المنعقدة في القسطنطينية وتتألف من ثلاثة أعضاء معينين من قبل الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية، بصياغة مخطط للحكم الذاتي المحلي للمناطق ذات الأغلبية الكردية الواقعة شرق نهر الفرات، جنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا، كما قد يتم تحديدها فيما بعد، وشمال حدود تركيا مع سوريا وبلاد ما بين النهرين، كما هو محدد في المواد 27، 2 (2) و(3). وإذا تعذر ضمان الإجماع على أي مسألة فستتم إحالتها من قبل أعضاء اللجنة إلى حكوماتهم. كما يجب أن يحتوي المخطط على ضمانات كاملة لحماية الأشوريين الكلدان والأقليات العرقية أو الدينية

[62] WWI. The Treaty of Sèvres, 1920. https://bit.ly/3c4Cbmm. Accessed:20\5\2021

الأخرى داخل هذه المناطق، وبهذا الهدف تقوم لجنة مكونة من ممثلين بريطانيين وفرنسيين وإيطاليين وفارسيين وأكراد بزيارة الموقع لفحص واتخاذ قرار التعديلات التي ينبغي إجراؤها على الحدود التركية، إن وجدت. وبموجب أحكام المعاهدة الحالية، تتطابق تلك الحدود مع حدود بلاد فارس". وقد أردفت المادة رقم 64 التالي بشكل حرفي:[63]

"إذا ما قام الشعب الكردي في المناطق المحددة في المادة رقم 62 في غضون سنة واحدة من نفاذ هذه المعاهدة بالتوجه إلى مجلس عصبة الأمم بطريقة تثبت أن غالبية سكان هذه المناطق يرغبون في الاستقلال عن تركيا، وإذا ما قرر المجلس أن هؤلاء الناس قادرون على مثل هذا الاستقلال، يوصي بمنحه لهم، وتوافق تركيا بموجب هذا على تنفيذ هذه التوصية والتخلي عن جميع الحقوق والألقاب على هذه المناطق... لن ترفع القوى الحليفة الرئيسة أي اعتراض على الدولة الكردية المستقلة من الأكراد الذين يعيشون في ذلك الجزء من كردستان والذي تم حتى الآن تضمينه في ولاية الموصل شمال العراق".

وبذلك اعتبرت هذه المعاهدة أول اعتراف رسمي دولي بحقوق الشعب الكردي، إلا أن كمال أتاتورك (قائد الحركة التركية الوطنية التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الأولى ورئيس جمهورية تركيا لاحقاً) وصفها بمنزلة حكم الإعدام على تركيا وخاض حرباً في ربيع العام 1920

[63] IPED.

أسماها بحرب التحرير. وفي العام 1922، حقق أتاتورك مبتغاه، وعقد معاهدة جديدة مع دول الحلفاء عرفت باسم "لوزان" ولدت فيها الجمهورية التركية وعززت قيادته لتركيا باعتراف دولي.[64]

7.1 اتفاقية لوزان الثانية (1922)

بينت حكومة إسطنبول موقفها الثابت في مؤتمر لندن عام 1921، والذي أقيم مع دول الحلفاء لبحث المشاكل العالقة في تركيا بما يشمل القضية الكردية، حيث ادعت أن الأكراد لهم رغبة بالعيش مع إخوتهم الأتراك وأن المسألة داخلية ويمكن حلها داخلياً. وعلى إثر هذا المؤتمر، عقدت تركيا عدة اتفاقيات لتكرس الشرعية الدولية القانونية لنظامها الجديد.[65]

وكان مصطفى كمال أتاتورك قد نظم قوة عسكرية داخل تركيا بهدف إحباط معاهدة سيفر. لذا، نظم مقاومة في أنقرة وأقام حملة عسكرية في شرق تركيا وغربها بعد الانتصارات التي حققها ضد اليونانيين، لتضعه التطورات بالقرب من القوات البريطانية في منطقة المضيق قادته إلى هدنة في مودانيا في أكتوبر 1922 حيث استعاد القسطنطينية والمضيق ودعا لاتفاقية سلام لإعادة النظر بالشروط المنصوص عليها في سيفر.[66]

وبعد انتهاء الحرب اليونانية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، التي انتهت بهزيمة اليونان وانتصار الأتراك، دعا الحلفاء لعقد مؤتمر صلح جديد مع الأتراك وكانت تلك أول خطوة

---

[64] حسن، وليدة، معاهدة لوزان وتأثيرها على الكرد ومنطقة الشرق الأوسط، ص 6،7.

[65] العلياوي، عبد الله. جذور المشكلة الكردية. https://bit.ly/2SbYL0y. تاريخ الاسترجاع: 29\7\2019

[66] Fm. Treaty of Lausanne. Published: 7.11.2016 https://bit.ly/33ruUXY. Accessed: 14.8.2019.

في مؤتمر لوزان الذي عقد بمرحلته الختامية عام 1922 بعد مفاوضات طويلة بين الحلفاء وتركيا.[67]

ووقعت المعاهدة بين كل من تركيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ويوغوسلافيا واليابان واليونان ورومانيا وبلغاريا والبرتغال وبلجيكا. وتضمنت معاهدة لوزان الشروط الجديدة المتعلقة بدولة تركيا وعلاقاتها الدولية في الشرق الأوسط والقوى الغربية، كما ألغيت السلطنة وأعيد توزيع الأراضي التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية، فأزمير التي منحت لليونان عادت لحكم تركيا، أما الأكراد الذين تضمنت معاهدة سيفر أن يأخذوا حكماً ذاتياً واستقلالاً لم يحصلوا على ذلك في لوزان.[68]

ويعتبر مؤيدو معاهدة لوزان أن الأخيرة ساعدت في ضمان بقاء تركيا من خلال إعادة توزيع الأراضي، وإلغاء الديون بعد أن كانت تحت رحمة شروط أكثر قسوة في سيفر. إلا أن الجدل بين انتصار تركيا أو خسارتها في لوزان ما زال محط نقاش الكثيرين. وقد صرح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، من حزب العدالة والتنمية، عام 2016، بأن توقيع المعاهدة لا يمكن اعتباره انتصاراً لتركيا بسبب تخلي تركيا عن الجزر في تلك الصفقة لليونان.[69]

---

[67] محمد، نديم، *"سياسة تركيا الخارجية 1918-1939"*، مجلة ديالي 2012، العدد السادس والخمسون، معهد إعداد المعلمين، يعقوبة، ص 5.

[68] Fm. Treaty of Lausanne.

[69] IPED.

أما الأكراد، وهم موضوع هذا البحث، فلم تذكرهم معاهدة لوزان كسابقتها سيفر، بل تضمنت بنوداً عن الحقوق الثقافية والدينية للأقليات، وتعهد أنقرة بمنح الحريات لمواطنيها دون تمييز. ولم تحقق المعاهدة للأكراد آمالهم بدولة كردستانية أو حتى حكم ذاتي، واعتبر الأكراد ذلك تآمراً بريطانياً ضد الحقوق الكردية التي تخلت عن الأكراد مقابل إلحاق ولاية الموصل بالعراق والتي يشكل فيها الأكراد الغالبية المطلقة.[70]

وبناء على ذلك، عمل الأكراد على نطاق واسع لمحاولة تطبيق ما جاء في معاهدة سيفر، وأرسلوا عدة مذكرات لعصبة الأمم لتنفيذ ما ورد في معاهدة سيفر، كما تم إرسال برقية إلى مجلس الأمة التركي للمطالبة بدولة كردية في الولايات التي حددتها المعاهدة، وهي: "ديار بكر، العزيز، وان، بتليس"، وهدد الأكراد إن لم يحصلوا على حقوقهم فسينتزعونها بالقوة. وعلى إثر تلك المشاحنات، اندلعت ثورة كوجكيري الكردية عام 1921 وشملت مناطق واسعة من كردستان، إلا أن الأتراك قاموا بإخمادها. وقسمت كردستان بين أربعة كيانات رئيسة هي إيران، تركيا، سوريا، والعراق.[71]

من القراءة التاريخية السابقة، يمكن الاستنتاج أنّ موقع كردستان جسّدَ "لعنة جغرافية" على الأكراد، بدءاً من تحويل أرضهم لساحة معركة وتعرضها للاختراقات الدائمة بحكم موقعها بين عدة إمبراطوريات، وانتهاءً بتقسيمها بين عدة بلدان، وبالتالي مواجهتها لعدة أنظمة بشكل متفرق

---

[70] بابان، نزار، *كردستان: جنة الله وجحيم أمة*، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2010). ص 492.
[71] حسن، وليدة، معاهدة لوزان وتأثيرها على الكرد ومنطقة الشرق الأوسط، ص 8.

ما زاد من صعوبة القضية. وعدا عن لعنة الجغرافيا، أدت الثقة المتكررة بالحكومات والوعود التي يتم اعطاؤها لهم دون أن يتم تحقيقها سبباً في ضعف الكرد وخذلانهم، وربما كان غياب الدعم الدولي الخارجي سبباً لحصر الخيارات بمحاولات ثقة جديدة، لكن وعود الحكومات كانت على الدوام غير جديّة، ولا طويلة الأمد، في ظل غياب مصلحة حقيقية متبادلة. وهذا ما أثبته نكث وعود الدولة العثمانية منذ استغلال الأكراد في حروبها ضد الدولة الصفوية والدولة الفارسية ومن ثم قمعهم، وحتى نكث بريطانيا بوعدها للأكراد في معاهدة سيفر، إذ قامت بنسف اتفاقية سيفر التي أعطت الحق للأكراد بالاستقلال واستبدالها بالاتفاق مع تركيا بمعاهدة لوزان، والتي همشت القضية الكردية معتبرة أنها قضية تركية داخلية.

2. القضية الكردية في القانون والسياسة الدوليين

1.2 حق تقرير المصير

ظهر مصطلح "حق تقرير المصير" على الساحة الدولية إبان الثورتين الأمريكية التي اندلعت عام 1776 والفرنسية التي اندلعت عام 1789، حيث سادت مفاهيم سلطة الشعب والتخلص من الأنظمة الاستبدادية. كما تم ذكره لاحقاً عام 1823 على لسان الرئيس الأمريكي "مونرو" في سياق رفضه للتدخل الأوروبي في شؤون بلاده الداخلية، لكن الفضل في تدويله كمبدأ جاء على يد الرئيس الأمريكي "وودرو ولسن" في ما يسمى بالنقاط الـ14، عام 1918، والذي عرفه بأنه: "احترام للمطامع القومية وحق الشعوب في ألا تُحكم إلا بإرادتها، وأن هذا

الحق ليس مجرد تعبير، بل هو مبدأ ضروري للعمل."[72] كما ظهر أيضاً على يد المفكر الشيوعي الروسي، فلاديمير لينين، الذي أعطاه معنى ثورياً.[73]

أما في تطبيقه، فقد شهد حق تقرير المصير ذروتين. الأولى في فترة استقلال معظم الدول الإفريقية والآسيوية من الإمبراطوريات القديمة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، والثانية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي والاتحاد اليوغسلافي، في تسعينيات القرن العشرين، واستقلال بضع دول جديدة كانت جزءاً من أراضيهما. عقب ذلك، بدأت العديد من الدول بتطبيق حق تقرير المصير، إذ نجحت تيمور الشرقية في الانفصال عن إندونيسيا، ونجحت تجربة انفصال جنوب السودان عن السودان، فيما لم تنجح تجارب أخرى في الاستقلال والانفصال ككردستان وفلسطين.[74]

2.2 حق تقرير المصير في المواثيق الدولية:

على الرغم من بروزه بشكل مؤثر في الحرب العالمية الأولى، لم يجد حق تقرير المصير للشعوب مكاناً له في عهد عصبة الأمم لكنه عاد وأخذ مكاناً بنص صريح في ميثاق الأمم

---

[72] أحمد، طوزان، *التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين تحقيق الاستقلال والانفصال*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثالث 2013.

[73] رضوى عمار، العلاقة بين مبدأ السيادة الإقليمية للدولة ومبدأ حق تقرير المصير في ضوء قواعد القانون الدولي. (القاهرة: جامعة القاهرة). ص6

[74] محمد، عبد العال، حق *تقرير المصير والسلامة الإقليمية للدول*، القاهرة، مجلة الديمقراطية، العدد 69، يناير 2018.

المتحدة الذي انتهت صياغته في مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945م. وتم التأكيد عليه في عدة نصوص وقرارات للأمم المتحدة أبرزها:[75]

- قرار الجمعية العامة رقم 1514\د-15، والصادر في 14\12\1960 تحت عنوان: "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، وجاء فيه:

"إن الجمعية العامة تعلن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي".

- نصوص المادة الأولى في العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، اللذين تم اعتمادهما من قبل الجمعية العامة وبدء تنفيذهما عام 1976:

"1- تملك جميع الشعوب حق تقرير مصيرها. وتملك بمقتضى هذا الحق حرية تقرير مركزها السياسي وحرية تأمين نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

2- يجوز لجميع الشعوب، تحقيقاً لغايتها، التصرف الحر في ثروتها ومواردها الطبيعية".

- نص إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول الذي صدر عام 1970: "لجميع الشعوب بمقتضى مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، الحق في أن تحدد بحرية

---

[75] المرجع السابق.

ودون تدخل خارجي مركزها السياسي، وفي أن تسعى بحرية إلى تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي...".

ويعتبر هذا النص بالتحديد نقطة تحول جوهري في شأن العلاقة بين الشعوب التي تناضل من أجل تقرير مصيرها، والدول الاستعمارية أو الأجنبية التي تنكر هذا الحق. فقد نص الإعلان أيضاً على: "التزام كل دولة بالامتناع عن القيام بأي عمل من أعمال القسر والإكراه، يترتب عليه حرمان الشعوب من حقها في تقرير مصيرها، وحقها في الحرية والاستقلال". كما أكد النص على حق هذه الشعوب في استخدام القوة المسلحة لمقاومة أعمال القهر والاضطهاد التي تمارس ضدهم، وعلى حق حركات التحرر التي تمثل الشعوب في نضالها لتقرير مصيرها في طلب وتلقي المساعدة والتأييد من الدول الغير، وأن التدخل هنا يعتبر مشروعاً لإعمال هذا الحق ولا يشكل خرقاً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.[76]

- نص ميثاق الأمم المتحدة في موضعين، هما:

1. الفقرة الثانية من المادة الأولى لميثاق الأمم المتحدة على حق تقرير المصير للشعوب: "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي

[76] عمار، العلاقة بين مبدأ السيادة الإقليمية للدولة ومبدأ حق تقرير المصير في ضوء قواعد القانون الدولي. ص10

بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام".[77]

2. الفقرة الافتتاحية في المادة الخامسة والخمسين التي نصت على "رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير".[78]

ويعتبر حق تقرير المصير قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفية. ففي المادة 28 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، أشارت الفقرة "ب" إلى أن النظام الأساسي للمحكمة هو "العادات الدولية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال". كما أن حق تقرير المصير يعتبر من القواعد الدولية ذات الطبيعة الآمرة. وهي حسب المادة 53 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات للعام 1969: "كل قاعدة من قواعد القانون الدولي تقبلها الجماعة الدولية في مجموعها، ويعترف بها باعتبارها قاعدة لا يجوز الإخلال بها أو الاتفاق على ما يخالفها، ولا يمكن تعديلها إلا بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولي العام لها ذات الصفة".[79]

3.2 حق تقرير المصير والسيادة الإقليمية للدول:

---

[77] موقع الأمم المتحدة الرسمي، ميثاق الأمم المتحدة، https://bit.ly/31rfMYn، تاريخ الاسترجاع: 18\10\2019.
[78] المرجع السابق.
[79] عمار، العلاقة بين مبدأ السيادة الإقليمية للدولة. ص8

في ظل القانون الدولي التقليدي، كان يحق للدول المستقلة ذات السيادة شن الحروب باعتباره أمراً سيادياً مترتباً على تمتع الدولة بسيادتها، وكان الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي أمراً مشروعاً كأداة من أدوات السياسة الخارجية لكل دولة. هذا الحق أو هذا المفهوم تغير كلياً مع قواعد القانون الدولي وتداعيات الحرب العالمية الثانية، وقد فرض القانون التزاماً على الدول كافة عدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة المسلحة ضد السيادة الإقليمية للدول الأخرى، أو ضد استقلالها السياسي.[80]

ولا يتعارض حق تقرير المصير مع مبدأ السيادة الإقليمية للدول، وليس أحدهما أسبق على الآخر، بل إن كليهما بنفس الدرجة من الأهمية. وقد جاء في نص مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة: "لا يجوز أن يؤول شيء مما ورد في الفقرة السابقة (فقرة تتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها) على أنه يجيز أي عمل أو يشجع على أي عمل من شأنه أن يمزق أو أن يخل جزئياً أو كلياً بالسلامة الإقليمية والوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة التي تلتزم في تصرفاتها مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير مصيرها بنفسها الموضح أعلاه، والتي لها حكومة تمثل شعب الإقليم كله دون تمييز بسبب العنصر أو العقيدة أو اللون."[81]

---

[80] المرجع السابق.

[81] موقع الأمم المتحدة الرسمي، ميثاق الأمم المتحدة، https://bit.ly/31rfMYn، تاريخ الاسترجاع: 18\10\2019.

وبكلمات أخرى، فإن قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأن حق تقرير المصير تشير إلى 3 أوضاع أو حالات، في حال تطبيقها يحق لذلك الشعب المطالبة بحق تقرير مصيره، ويعتبر قمعه مجرماً دولياً ولا يدخل ضمن الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول. هذه الأوضاع هي الاستعمار، والاحتلال الأجنبي، والنظم العنصرية.[82]

من ناحية أخرى ولتطبيق القانون الدولي، تقضي المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة بأن "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن الدولي عرضة للخطر". وتقضي المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة: "يجب على أطراف النزاع أن يلتمسوا حلاً بدءاً بطريق المفاوضات والتحقيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجوؤا إلى الوكالات والمنظمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها الاختيار". وفي مواضع أخرى نص الميثاق على وجوب عرض النزاع على الهيئة الدولية إذا استُعصي حلها.[83]

ومن هنا يُستنتج وجوب حفاظ الدول التي تتمتع بالسيادة الإقليمية على مبدأ حقها في تقرير مصيرها والمساواة في الحقوق لشعبها وعدم التمييز على أساس العنصر أو اللون أو العقيدة أو...، وإلا أصبح التمييز سبباً في مطالبة تلك الشعوب بالانفصال وحقاً لهم بالمطالبة بتقرير مصيرهم. بمعنى آخر، إن التزام الدولة تجاه رعاياها بالمساواة وعدم التمييز على أساس العنصر

---

[82] عمار، العلاقة بين مبدأ السيادة الإقليمية للدولة. ص11

[83] ميثاق الأمم المتحدة. الموقع الرسمي للأمم المتحدة. http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html. تاريخ الاسترجاع: 4\11\2018

أو اللون أو العقيدة شرط سابق على تمسكها بسلامتها الإقليمية ووحدتها السياسية. بالمقابل، وجود احتلال أو عنصرية صارخة من قبل الحكومة بحق شعب من الشعوب في دولة ما هو شرط لمطالبتهم بالانفصال وحق تقرير مصيرهم وإلا اعتبر تهديداً للسلامة الإقليمية لتلك الدولة.

ووفقاً للمعطيات الموضحة أعلاه وبنود القانون الدولي، يتضح أن الشعب الكردي يحق له قانونياً تقرير مصيره بالاستقلال أو إقامة أي كيان كردي تحت أي صفة يرغبون بها، كما يحق لهم استخدام العنف المسلح ككفاح مشروع في سبيل تحقيق حق تقرير المصير، مع الأخذ بعين الاعتبار الوعود المتكررة والنكث بها ومحاولات الإبادة والقمع والعنصرية الممنهجة بحقهم منذ أكثر من قرن، وأن العنف المسلح الموجه ضد الحكومات العنصرية الرافضة لإعطائه هذا الحق هو كفاح مشرع بالقانون الدولي.*[84]

وتفسر النظرية الواقعية الهجومية سبب عدم امتلاك الأكراد لحق تقرير المصير رغم توافر الشروط التي نصت عليها المواثيق الدولية. إذ يؤمن مفكرو النظرية الواقعية الهجومية أن "المؤسسات الدولية قائمة على المصالح الذاتية للقوى العظمى وتمتلك الحد الأدنى على التأثير على سلوك الدول"،[85] أي أن تلك القوى تعمل وفق منظومة فوضوية، بمعنى أنها تعمل ضمن

---

[84] * أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 في قرارها رقم (3214) حق الشعوب في النضال بجميع الأشكال بما فيها الكفاح المسلح من أجل نيل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير، وأضاف القرار " ..أن أي محاولة لقمع الكفاح المسلح ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية هي مخالفة لميثاق الأمم المتحدة"

[85] فرج، *نظرية الواقعية في العلاقات الدولية*. ص 388

نظام لا مركزي ولا يوجد فيه تسلسل هرمي،[86] وبالتالي فحتى لو اكتملت الشروط لن يستطيع أي شعب الحصول على حقه من خلال هذه المؤسسات الدولية.

[86] خاضر، *نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع*. ص213

الفصل الثاني

القضية الكردية والدولة التركية

1. الأزمة الكردية والحكومة التركية

استمرت الثورات والمظاهرات المطالبة بالاستقلال رغم انهيار الحلم الكردي في معاهدة لوزان وولادة الدولة التركية القومية الجديدة، إذ أصر الأكراد على مطالبهم بالانفصال، فيما أصرت تركيا على اعتبار مطالب الأكراد تهديداً لوحدة أراضيها، لا سيما أنها البلد الحاضنة لأكبر نسبة من الكرد.[87] وبهذا ورثت حكومة تركيا الجديدة أزمة القضية الكردية غير المحلولة لتضاف إلى العديد من المشاكل التي رافقت الاستقلال.

ومنذ بداية استقلال تركيا بعد الحرب العالمية الأولى، قام أول رئيس لها، وهو مصطفى كمال أتاتورك، باعتماد سياسة واضحة تهدف إلى توحيد تركيا، والسعي لإقامة دولة قومية تقوم على أساس اتحاد أبناء الشعب التركي متعدد الأصول والأعراق والطوائف وتعزيز انتمائهم لها كمبدأ أساسي في سياسة الجمهورية الداخلية. [88] وهو ما حاولت فرضه من خلال اختزال قضية الأقليات بمعاهدة لوزان، وذلك عن طريق تضييق مفهوم الأقليات وتناوله بوصفهم مجموعات لا تدين بالديانة الإسلامية، فيما لم تتناول المعاهدة بنوداً تتعلق بالأقليات بشكل صريح. وبهذا ألغت المواد 37–44 في معاهدة لوزان المواد السابقة رقم 147–149 في معاهدة سيفر التي

---

[87] Francis, O'Connor. *"The Kurdish Movement in Turkey between Political Differentiation and Violent Confrontation."* (Frankfurt am Main: Peace Research Institute Frankfurt). 2017. P22.

[88] محمود عرفات، "*إمام الأتراك: مصطفى كمال أتاتورك*"، (دار هفن: القاهرة، 2010). ص104+109+ 127.

نصت على وجود أقليات عرقية إلى جانب الأقليات الدينية في سبيل صهر الكل داخل الحدود التركية ليصبح انتماؤه للدولة التركية بصرف النظر عن أصله.[89]

وفي السياق نفسه، لم يتطرق دستور تركيا إلى مسألة الأقليات العرقية معتبراً أن كل مواطني تركيا هم أتراك، ومؤكداً في مواده الثلاث الأولى على أن الدولة التركية هي دولة جمهورية ديمقراطية علمانية اجتماعية تقوم على سيادة القانون، لغتها الرسمية هي اللغة التركية، ودولتها كيان غير قابل للانقسام، محدداً العلم والنشيد الوطني ومضيفاً في المادة الرابعة تأكيد عدم جواز تعديل هذه التفاصيل أو تقديم اقتراح بالتعديل، إضافة إلى ذلك، حرمت المادة الثانية والأربعون تدريس أي لغة أخرى غير التركية لُغةً أم في أي مؤسسة من مؤسسات التدريب أو التعليم، على أن يتم تحديد اللغات الأجنبية من خلال القانون. هذا الدستور، والذي أقيم على المفاهيم الوطنية التركية المطروحة من قبل أتاتورك، كتب في العام 1928 واستمر العمل به في تركيا مع بعض التعديلات حتى العام 2011.[90]

ومن الجدير ذكره، إلغاء الحكومة التركية عام 1991 لقانون رقم (2932) والذي أصدر عام 1983، وحُظر فيه استخدام اللغة الكردية، كما ألغت الحكومة حظراً كان مفروضاً على مناقشة القضية الكردية في الأماكن العامة، وبث قناة تلفزيونية باللغة الكردية، وذلك ليس تراجعاً

---

[89] بكر البدور، *المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020*، (الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات: الدوحة)،2020، ص31.

[90] موقع الدساتير، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2011، تاريخ النشر: 13\8\2019، https://bit.ly/3f9IEN7 ، تاريخ الاسترجاع: 10\9\2020.

عن مبادئ أتارتورك وفكره، بل في سبيل تطبيق معايير كوبنهاغن لحقوق الإنسان رغبة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.[91]

وعلى الرغم من ذلك، نصت المادة العاشرة من الدستور التركي للعام 1982 على أن "جميع الأفراد متساوون أمام القانون دونما تمييز، بصرف النظر عن اللغة، أو العِرق، أو اللون، أو الجنس، أو الرأي السياسي، أو المعتقد الفلسفي، أو الديانة أو الطائفة، أو أي اعتبارات مشابهة".[92]

وفي سبيل تطبيق فِكر أتاتورك وما نص عليه الدستور، قمع أتاتورك المظاهرات الكردية المطالبة بالاستقلال والتي كان أولها عام 1925، وأطلق في سبيل ذلك قانون "الحفاظ على النظام العام" والذي منح بموجبه صلاحيات مطلقة تتجاوز القانون والدستور وتخوله الجمع بين كل السلطات وتوجيهها دون العودة لأي جهة. وبناء عليه، تدخل الجيش وارتكب بحق الأكراد سلسلة من عمليات العنف التي طالت كافة قيادات الأكراد.[93]

2. الثورات الكردية ضد الدولة التركية

---

[91] البدور، *المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020*، ص 23-33.

[92] موقع الدساتير، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2011، ص 33.

[93] محمود، عرفات، *"إمام الأتراك: مصطفى كمال أتاتورك"*، ص104+109+ 127.

خلال أول عقدين من ولادة تركيا، قمعت الحكومة التركية سلسلة من 19 انتفاضة كردية بقيادة قبلية راح خلالها العديد من الأرواح وتعززت بقمع عنيف وممنهج للقضاء على الثقافة واللغة الكرديتين[94] اللتين حرّمت حكومة تركيا استخدامهما، وأصدرت الحكومة قوانين تذويب للقوميات في تركيا باعتبار كافة المواطنين داخل حدود تركيا الحديثة أتراكاً. ومن تلك الثورات التي قمعت: ثورة الشيخ سعيد بيران عام 1925، وانتفاضة أرارات التي بدأت عام 1927 واستمرت حتى العام 1931 وراح ضحيتها حسب إحصائيات السلطات التركية ثلاثة آلاف كردي، منهم 1550 شخص قطعت رؤوسهم في وادي زيلان وحده، وأحرقت 200 قرية في منطقة ارجيش، ما دفع العديد من المقاتلين الأكراد في سوريا والعراق، ويقدر عددهم بألف مقاتل، للتدخل ودعم الثورة إلا أنهم عادوا خائبين بعد ضغط الحكومة التركية عليهم. كما شهدت تركيا ثورات أخرى مثل ثورة سيد رضا عام 1936.[95]

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة النزعة الانفصالية تتمثل في عدة محددات، والتي يمكن إسقاط بعضها على الحالة الكردية مثل تركز الأقليات في المناطق الحدودية، إذ تزيد النزعة الانفصالية عندما تتركز الأقليات في المناطق الحدودية بحكم قدرتها على التواصل وتلقي المساعدات من الخارج، إضافة إلى قدرتها على إقامة المناطق العازلة لها. كما تزيد النزعة

---

[94] . *"The Kurdish Movement in Turkey between Political Differentiation and Violent Confrontation."* (Frankfurt am Main: Peace Research Institute Frankfurt). 2017. P22.

[95] حامد، عيسى، *القضية الكردية في تركيا*، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص193-227.

الانفضالية ويتعمق الشعور بالهوية القومية كلما تجمع الأقليات في موقع جغرافي معين.[96] وهو ما ينطبق على الحالة الكردية كما سبق وجاء في الفصل الأول عن طبيعة توزيع الأكراد جغرافياً وإطلاقهم اسم كردستان الكبرى على موقعهم الجغرافي حتى بعد تقسيمهم بين عدة بلدان، لذا فلا غرابة في صعوبة صهر الدولة التركية للهوية الكردية واستمرار النزعة الانفصالية لديهم.

الجدير ذكره أن الحكومات التركية المتعاقبة حملت نفس التوجه بالنسبة للقضية الكردية وهمشت حقوق الأقليات بشكل متعمد بالدستور، وكانت كلها تصب في رفض إقامة أي كيان كردي حتى لو تطلب الأمر عنفاً عسكرياً أو إبادة جماية، وهذا ينبئ بردة فعل الأتراك تجاه أي حراك كردي مستقبلي لنيل حق تقرير المصير.

من جهة أخرى، إن تدخل الأكراد من الدول المجاورة لدعم الأكراد في تركيا خلال الثورات المتعاقبة نابع من ترابط الأحزاب الكردية إقليمياً، وأبقى هذا الدعم الإقليمي الأمل قائماً لدى أكراد تركيا وحثهم على استمرار النضال، لكن التجارب نفسها زادت إدراكهم بأهمية الدعم الدولي لنصرة قضيتهم. وهذا ما تم تناوله في الإطار النظري حول الإثنيات العابرة للحدود. بالمقابل، زاد الوعي لدى الحكومة التركية بضرورة قطع علاقة الأكراد بأشقائهم في الدول المجاورة لمنع أي دعم حدودي لهم، وذلك بهدف إضعافهم وإخضاعهم لسيطرتها.

---

[96] البدور، *المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020*، ص 33-34.

تنكر الدولة التركية وجود أي مجازر ارتكبت بحق الأكراد ولا تعتقد أن لديهم الحق في الاستقلال. ففي مقابلة أجرتها الباحثة مع القنصل التركي في فلسطين Ahmet Riza Demirer، أكد القنصل أن الحكومة التركية تحارب الإرهاب المتمثل في حزب العمال الكردستاني ولا تحارب الأكراد وليس هناك أي مشكلة معهم. وأكد على أن نسبة الأكراد في تركيا هي 20% من السكان، لكن الـ20% غير موالين لحزب العمال الكردستاني، وأن كثيراً منهم يعيش في إسطنبول بحرية كاملة، أما فيما يخص حزب العمال الكردستاني، فهناك خياران: إما أن يستسلم الحزب، أو يتم القضاء عليه.[97]

3. الأحزاب الكردية في تركيا:

1.3 الأحزاب البرلمانية* وعلاقتها بالدولة:

على الرغم من أن الأحزاب الدستورية ذات التوجهات الأيديولوجية المختلفة قد تم حظرها من قبل المحكمة الدستورية التركية مثل حزب الرفاه التركي، إلا أن الأحزاب الكردية البرلمانية الأخرى قد تم حظرها تباعاً وبشكل عشوائي. مثلاً، أعلن عن حظر حزب العمل الشعبي (HEP) عام 1993 بحجة أن "أفعاله الحادة والانفصالية تحاول خلق شعور بالأقلية داخل

[97] مقابلة شخصية مع القنصل التركي Ahmet Riza Demirer بتاريخ 2021\1\21 في مقر مؤسسة تيكا برام الله.

- الأحزاب الكردية المعترف بها من قبل الدولة الكردية، وتشكل جزءاً من البرلمان التركي (الهيئة التشريعية).

بعض المواطنين. ولا يمكن النظر إلى التخلي عن إنشاء النقابات والمؤسسات الوحدوية للجمهورية التركية على أنها ضرورة للديمقراطية أو للعصر المعاصر". [98]

وقد منح الحظر المتكرر للأحزاب الفرصة للدولة التركية للاستيلاء على الأصول المادية للحزب وتجريد أي عضو من أعضاء البرلمان في الحزب من مناصبهم ومنع المشاركة في النظام السياسي. إلى جانب ذلك، سجنت الحكومة التركية العديد من الشخصيات الرئيسة في الأحزاب وحظرت الانخراط في السياسة الانتخابية. وبحلول العام 1996، كانت تلك الوحدات قد قتلت 92 من أعضاء الأحزاب. وتراوحت الأهداف بين المنتسبين للحزب على المستوى المحلي إلى النواب الوطنيين مثل محمد سنكا، نائب الحزب الديمقراطي (DEP) لمدينة باتمان الذي اغتيل عام 1993. وعلى الرغم من أن معدلات الاغتيال انخفضت بعد التسعينيات، إلا أن القمع بقي مستمراً.[99]

2.3 الأحزاب غير البرلمانية* وعلاقتها بالدولة:

1.2.3 حزب الشعب الكردي

كان النشاط السياسي الكردي يتم عن طريق منظمات سياسية تحمل اسم جمعيات مرخصة بأسماء عادية، حتى انطلق اسم حزب الشعب الكردي كأول حزب معلن بشكل صريح

[98] *The Kurdish Movement in Turkey Between Political Differentiation and Violent Confrontation*, PRIF Report No. 147. 2017. P9
[99] Ibid. ???

وأول حركة سياسية حزبية في التاريخ الكردي المعاصر مستكملاً نشاطات كان يعمل بها من خلال جمعية "تعالى وترقى" الكردية التي كانت أيضاً أول جمعية كردية[100] عام 1908.[101]

2.2.3 جمعية خويبون

أُسست جمعية خويبون، التي تعني الاستقلال، عام 1927م، وكان لها تأثير فعال على المستوى السياسي، إذ قامت بتأسيس قيادة موحدة للفصائل الكردية تحت اسم الجمعية، ونظمت قوات كردية مدربة على الوسائل الحربية الحديثة، والأساليب العسكرية المتقدمة لتنشئ مركزاً عاماً ومقراً للقيادة العليا للثورة، كما قامت بتشبيك العلاقات وتقويتها مع الحكومات الإيرانية والسورية والعراقية، وأسست منظمة عسكرية كردية في منطقة جبل ارارات بهدف إرسال مجموعات مقاتلة وقفت أمام نفي الأكراد من موطنهم الأصلي من قبل الحكومة التركية.[102]

3.2.3 الحزب الديمقراطي الكردستاني (كوك)

أسسته مجموعة من الإقطاعيين والملاك الأكراد عام 1965، وكان توجهه يمينياً بالبداية، لكن بعض الأعضاء اليساريين سيطروا على قيادة الحزب عام 1977 بعد صراع دام ست سنوات ليصبح حزباً يسارياً له دور بارز في قيادة الاضطرابات العمالية. وفي بداية

---

[100] حامد، عيسى، *القضية الكردية في تركيا*، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص 297

[101] تطور الفكر القومي الكردي.. نظرة عامة. تاريخ الاسترجاع:26\11\2020. https://bit.ly/3l8OgZE. 23\5\2006.

- الأحزاب الكردية غير المعترف بها من قبل الحكومة التركية والبرلمان التركي (الهيئة التشريعية).

[102] بابان، نزار، *كردستان: جنة الله وجحيم أمة*، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2010)، ص499.

الصراع، انشق عن هذا الحزب بعض الأعضاء وأنشؤوا حزباً جديداً باسم **حزب عمال كردستان التركية** والذي عمل تحت أسماء نوادٍ ثقافية وديمقراطية، وأنشأ فروعاً في المحافظات والأقاليم التركية كافة، وعمل على تعزيز علاقاته بالأحزاب الكردية في العراق وإيران، لكنه عانى لاحقاً من عدة انشقاقات في صفوف أعضائه.[103]

4.2.3 حزب العمال الكردستاني

1.4.2.3 حزب العمال الكردستاني (1978–2004)

أُسس حزب العمل الكردستاني بتاريخ 1978م منادياً بتحقيق حلم الدولة الكردستانية على أرض كردستان التاريخية، والمجزأة بين عدة دول أبرزها إيران وسوريا وتركيا والعراق، ليعطي الأمل إلى العديد من الأكراد بتحقيق الحلم الكردي الموحد، خاصة في غياب أي حركة كردية أو حزب سياسي آخر، حتى إن أحد الموالين للحزب وصف ظهور معارضة مسلحة للدولة التركية بأنها مماثلة لظهور الشمس.[104]

وفي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، شهدت تركيا فترة صراع دموي بين الأكراد والجيش التركي، وخاصة عام 1980 إبان الانقلاب في تركيا. وعلى ضوء تلك الأحداث، تكبد الأكراد خسارة بشرية كبيرة، واضطروا للجوء إلى دول أخرى، حيث انضم الأكراد

---

[103] المرجع السابق.

- لم تجد الكاتبة سنة محددة لتأسيس الحزب.

[104] Francis, O'Connor, *The Kurdish Movement in Turkey Between Political Differentiation and Violent Confrontation*, PRIF Report No. 147. 2017. P6

الذين لجأوا إلى سوريا إلى مخيمات اللجوء الفلسطينية، واستقرّ عبد الله أوجلان، مؤسس حزب العمال الكردستاني، في دمشق. ومن دمشق، بدأ أوجلان إدارة حزبه، حيث عقد المؤتمر الأول للحزب بحضور حوالي 60 عضواً من أعضاء التنظيم، ثم خرج الحزب ليستقر في العراق عام 1981 بطلب من الرئيس السوري آنذاك حافظ الأسد.[105]

في العام 1984، عقد حزب العمال الكردستاني المؤتمر الثاني للحزب في سوريا، ليبدأ الحزب نشاطه العسكري متخذاً من كردستان العراق منطقة لحماية قواعد المقاتلين الخلفية، حيث تقرر البدء بالتجهيز لشن عملية مسلحة ضدّ أهداف عسكرية، خاصة في مدن هكاري وماردين وسيرت داخل الحدود التركية. وزادت الهجمات والعمليات المسلحة بعد المؤتمر الثالث مستهدفةً المباني الحكومية والمؤسسات العامة إلى جانب الأهداف العسكرية.[106]

وجاءت الذروة المسلحة لحزب العمال الكردستاني في أوائل التسعينيات عندما بلغ عدد مقاتليه ما بين 15000 إلى 20000 مقاتل، حيث سيطر الحزب على مساحات شاسعة من الريف وكانت قوات الأمن التركية محصورة في بلدات وحاميات شديدة التحصين. وبحلول العام 1993، كان انتصار الأكراد في كفاحهم المسلح ضد تركيا وشيكاً، لكن الجيش التركي أعاد تقييم أولوياته بالكامل وخضع لإعادة هيكلة ضخمة متبنياً سياسة حرب العصابات في أعماق الجبال، كما تم نقل أعداد كبيرة من الجنود إلى المنطقة الكردية للمشاركة في عمليات مسح

---

[105] عبيدة، عامر، ما هي شبكة الفصائل والأحزاب الكردية في المنطقة، 8\11\2016. https://bit.ly/2ZbopZO. تاريخ الاسترجاع: 17\5\2020.

[106] المرجع السابق.

للأراضي التي يسيطر عليها حزب العمال الكردستاني، وتزامنت هذه الجهود العسكرية مع نزوح قسري جماعي للسكان الأكراد الريفيين المحليين من أجل حرمان حزب العمال الكردستاني من شبكات الدعم المحلية. ولا تزال الأرقام الدقيقة للنازحين قسراً غير معروفة، حيث تتراوح الأرقام المعترف بها من الدولة ب350.000 إلى تقديرات هيومن رايتس ووتش بمليونين.[107]

ورغم الآثار الكبيرة التي لحقت بالأكراد على إثر ذلك، لم يتراجع الدعم لحزب العمال الكردستاني، وبدلاً من أن يقتصر على المنطقة الكردية انتشر ليصل إلى الريف، كما تعاطف مع الحزب عدد كبير من النازحين الأكراد رغم الشكوى من النزوح القسري والقتال العنيف.[108] وواصل الحزب عمله بقيادة مؤسسة عبد الله أوجلان بهدفه المعلن، وهو تحرير كردستان المستقلة والموحدة لجميع 25 إلى 30 مليون كردي في الشرق الأوسط، حتى أصبح كياناً كبيراً وممولاً ومنظماً يضم عدة آلاف من الرجال والنساء تحت السلاح، وملايين المتعاطفين مع الأكراد في تركيا، وقواعد عديدة، بما في ذلك القاعدة الرئيسة في العراق، كما ضم أطرافاً في إيران والعراق وسوريا وشبكات دعم عميقة الجذور في أوروبا. قال أحد قادة حزب العمال الكردستاني: "بدأ حزب العمال الكردستاني نضاله عند النقطة التي كان السؤال فيها: هل يوجد شعب كردي أم لا؟ الآن ما تتم مناقشته هو كيف يجب حل المشكلة الكردية".[109]

---

[107] Francis, O'Connor, *The Kurdish Movement in Turkey Between Political Differentiation and Violent Confrontation*, PRIF Report No. 147. 2017. P6.

[108] IPED.

[109] Internayiona, Crisis Group working of prevent conflict worldwide, *TURKEY: THE PKK and A Kurdish Settlement.* Europe Report N°219. 2012. P7

في العام 1999، اعتقلت تركيا زعيم حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان، قاطعةً علاقة الحزب بمعظم روابطه بسوريا وإيران واليونان ودول أخرى أعطته في الثمانينيات والتسعينيات الدعم الكامل. وقد صنف الحزب على مدى العقد الماضي كمنظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومعظم الدول الأوروبية، فضلاً عن إدراج واشنطن لعدد من قادة الحزب كمتاجرين مهمين بالمخدرات، ومع ذلك لم يتم القضاء على حزب العمال الكردستاني.[110]

وبعد اعتقال أوجلان وسجنه في جزيرة إمرالي في بحر مرمرة، أعلن حزب العمال الكردستاني عن وقف إطلاق النار، واستمر ذلك حتى عام 2004. أما ما زاد الاضطراب والارتباك في صفوف الحزب بشكل أكبر من اعتقال المؤسس هو إعلان أوجلان (من معتقله) ومعارضته للكفاح المسلح وجداله بما وصفه بجمهورية ديمقراطية، وتعهد للعمل في خدمة الدولة من أجل السلام والأخوة. كانت هذه الفترة كصفعة قوية لحزب العمال الكردستاني، ولم يقتصر التأثير على زيادة الاضطرابات والارتباك الهائل في صفوف أعضاء الحزب، بل تعدت ذلك لتصل إلى انشقاقات أحدها بقيادة شقيق أوجلان عثمان، كما تم تفكيك وحدات النساء بشكل كامل. أما نقطة التحول الكبيرة في النضال الكردي المسلح فكانت عام 2000 بعد أن أعلن

[110] IPED

حزب العمال الكردستاني في مؤتمر استثنائي عن تحول هدفه من التحرر الوطني إلى إقامة جمهورية ديمقراطية في تركيا (وبالتالي تجاهل رسمياً حلم الدولة المستقلة الموحَّدة).[111]

الجدير ذكره أن التداخلات التاريخية بين سوريا وتركيا في تاريخ الأحزاب، التي سيتم شرحها لاحقاً، إضافة للدعم المتبادل، جعلت النظرة إلى الأقلية الكردية في البلدين غير منفصلة. هذا الأمر أدركته تركيا جيداً، فقوة أكراد سوريا وارتباطهم بحزب العمال الكردستاني ستزيد من قوة أكراد تركيا، إذ ستشكل تلك القوة دعماً عسكرياً ومادياً على الأرض وليس معنوياً فقط، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيادة حزب العمال الكردستاني كان مقرها تركيا لزمن طويل. لذا فتركيا لن تسمح بزيادة القوة الكردية في سوريا، وكانت أولى خطواتها الضغط على سوريا لطرد رئيس الحزب عبد الله أوجلان من مقر قيادة الحزب في سوريا وإغلاق مكاتب الحزب هناك. الأمر الذي أعطى مفعولاً واضحاً بتحول سياسة حزب العمال الكردستاني والرضوخ للمفاوضات.

2.4.2.3 التغير الأيديولوجي واتحاد مجتمعات كردستان KCK

في العام 2005، وبعد ست سنوات من الفوضى التي خلفها اعتقال عبد الله أوجلان، وإعلان الأخير عن التغيير في الخطاب السياسي المتمثل في إحلال النضال السياسي لحزب العمال الكردستاني محل النضال المسلح، تم صهر حزب العمال الكردستاني في اتحاد مجتمعات

[111] *The Kurdish Movement in Turkey Between Political Differentiation and Violent Confrontation*, PRIF Report No. 147. 2017. P6

كردستان[112]، حيث تمت إعادة تشكيل الحزب وتسميته باسم مؤتمر الحرية والديمقراطية في كردستان "KADEK"، وبعد ذلك باسم اتحاد منظمات كردستان "KKK" إلى أن تم اعتماد الاسم الرسمي الحالي وهو اتحادات مجتمعات كردستان "KCK".[113]

ويطرح اتحاد مجتمعات كردستان مشروع الحكم الذاتي الديمقراطي داخل حدود الدولة التركية. وعلى الرغم من التغيير الكبير في أيديولوجية الحزب والمشاكل الداخلية التي نشأت بعد اعتقال أوجلان، عاد الحزب وحافظ على قوته، وتجاوز تأثيره المجتمع الكردي ليصل إلى الجمهورية التركية، إذ أصبح الاتحاد صانعاً سياسياً فعالاً في المناطق ذات الأغلبية الكردية الواقعة جنوب شرق تركيا بالتوازي مع الدولة. ولذلك، قامت الدولة بالتخفيض من معظم أسلحة الأحزاب الكردية البرلمانية المرخصة في تركيا بعد أن أدركت أن مجموعة غير مرئية من الأشخاص التي تعكس مؤسسات الدولة نشطة داخل جنوب شرق تركيا. وبعد وقت قصير من الإعلان عن مشروع الحكم الذاتي الديمقراطي لـKCK، بدأت الدولة بشكل مكثف في اعتقال أعضاء الاتحاد. ومع ذلك، فإن تأثير نضال KCK جر الدولة لمربع المفاوضات.[114]

انظر الشكل 3 لتوضيح الأحزاب الكردية القانونية وغير القانونية حسب الحكومة التركية.

---

[112] *The Kurdish Movement in Turkey Between Political Differentiation and Violent Confrontation*, PRIF Report No. 147. 2017. P17

[113] Seevan, Saeed. The Kurdish National Movement in Turkey: From the PKK to the KCK. (London: University of Exeter). 2014. P129.

[114] Seevan, Saeed. The Kurdish National Movement in Turkey: From the PKK to the KCK. (London: University of Exeter). 2014. P265.

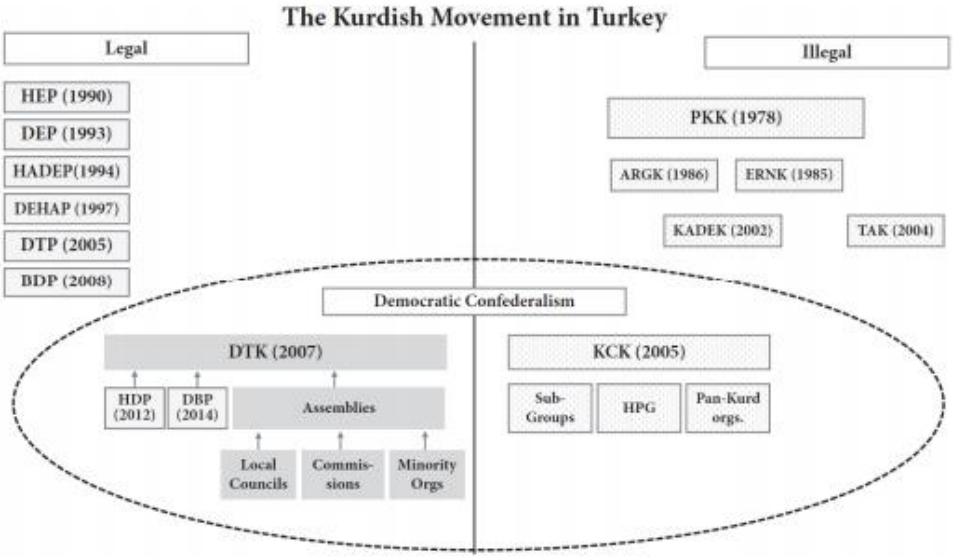

صورة رقم 3.[115]

3.4.2.3 الجدل حول حزب العمل الكردستاني

يختلف السياسيون بالحكم على حزب العمال الكردستاني، إن كان حزباً وطنياً تحررياً، أم حزباً إرهابياً يستخدم العنف بشكل عشوائي لاستهداف وقتل المدنيين الأبرياء. فمن ناحية، يتبنى الأتراك وجهة النظر التي تعتبر حزب العمال الكردستاني حزباً إرهابياً قام بقتل العديد من الأتراك والأكراد المدنيين وفقاً لجريمة منظمة، كما تعتبر أن وجوده يزعزع أمن السكان المدنيين وسلامتهم في المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا وكذلك الهياكل الحكومية التركية. وبالتالي، يهدد سلامة أرض الدولة التركية. وأيدت هذا التوجه منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)

[115] [115] *The Kurdish Movement in Turkey Between Political Differentiation and Violent Confrontation*, PRIF Report No. 147. 2017. P9

والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأوروبية لتضع حزب العمال الكردستاني على قائمة المنظمات الإرهابية.[116]

بالمقابل، يرى آخرون أن حزب العمال ليس منظمة أو حزباً إرهابياً، مستشهدين بعدة نقاط، منها قبوله للحوار وطرح فكرة الكنفدرالية في سبيل تسوية المشكلة الكردية، وقتاله لحزب الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).[117] ويرى هذا التوجه أن استمرار تعامل الحكومة التركية لحزب العمال الكردستاني على أنه منظمة إرهابية يزيد الأمر صعوبة؛ إذ يُعتَبر الإرهابيون قتلة بدم بارد يسعون لاستخدام العنف ضد الضحايا الأبرياء دون اعتبار الألم أو العواقب الجانبية لأفعالهم، وطالما تلك الأفكار ترافق فكر الحكومة التركية عن الحزب فإن الحكومة لن تتعامل مع الحزب إلا بالعنف المماثل، بل وستبرر العنف العشوائي ضدهم، وبذلك تبقى آفاق حل الخلاف بين تركيا والأكراد عالقة. يقول الباحثون مراد هانر، ومايكل بنسون، وفرانسيس كولين في دراسة لهم بعنوان "قانون الإرهابيين: حزب العمال الكردستاني والبناء الاجتماعي للعنف": "يجب النظر إلى حزب العمال الكردستاني على أنه منظمة سياسية من الممكن أن تتم تسوية النزاع معها من خلال المفاوضات لتحقيق أهداف سياسية مشتركة وليس من خلال استمرار العنف".[118]

---

[116] Mahmut, Aytekin, PKK Terrorist Organization, published: 2016. https://bit.ly/36FS8f2. Accessed: 29/5/2020.
[117] IPED.
[118] Murat Haner, L. Benson, Michael, Cullen, Francis. Code of the Terrorists: The PKK and the Social Construction of Violence. Published: 24 April 2019. https://bit.ly/3gz7Mxi. Accessed: 29/5/2020.

ويستشهد الباحثون، الذين كانت خلاصة بحثهم إثبات عدم إرهاب الحزب، بمقابلات مع قادة في حزب العمال الكردستاني حيث يتحدثون عن كيفية العمل في الحزب بما فيها استخدام العنف وكيفية اختيار الأهداف، موضحين أن استخدام العنف من قبلهم يتم بطريقة منظمة من حيث الرد على اعتداء الآخرين، والتعامل معهم خلال الأسر، واختيار الأهداف، كما أن هناك قانوناً يحدد أين ومتى يجب اتخاذ قرار الهجوم المسلح، وقانوناً يميز بين السلوكيات الأخلاقية وغير الأخلاقية لأعضاء الحزب أثناء القتال، كما أن هناك عقوبات لمن يتجاوز هذا العنف.[119]

وتوافق الباحثة وجهة النظر التي تطرح أن المصالح هي التي تحكم العالم والعلاقات الدولية، وأن القانون الدولي يتم تطبيقه حسب المصالح لا البنود. ولأن المصالح غير متبادلة بين الدول الغربية والأكراد مقارنة مع المصالح الممكن تبادلها مع تركيا، انحاز الغرب للأقوى، وتم وضع حزب العمال الكردستاني على قائمة الإرهاب ليفقدوا الدعم الدولي، أهم العناصر التي سعوا لكسبها على مدار سنوات، وهذا تحديداً ما تتحدث عنه النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، المصالح والقوة.

هذا التناقض هو انعكاس للعالم الطبيعي الفوضوي، وينطبق مع ما تقول النظرية الواقعية الهجومية عن العلاقات الدولية التي تحكمها المصالح. إذ يقول جون ميرشايمر، أحد

[119] IPED.

مؤيدي الواقعية الهجومية، إن المؤسسات الدولية قائمة على المصالح الذاتية للقوى العظمى وتمتلك الحد الأدنى على التأثير على سلوك الدول."[120]

4. الأزمة الكردية وحزب العدالة والتنمية ومحاولات احتواء الأزمة

بعد أعوام من عدم الاستقرار والفشل المتكرر بحل الأزمة الكردية، أحدث ترؤس حزب العدالة والتنمية، للحكومة في تركيا، في العام 2002، نقلة في العلاقات، ومحاولات جدية لاحتواء القضية الكردية بعد أن أثبت فشل السياسات السابقة المتمثلة بالقمع اتجاه الكرد. وعليه، أقر برنامج حزب العدالة والتنمية بأن المسألة الكردية لن تحل بسياسات الماضي،[121] وكان الحزب الأول في استخدام تعبير المسألة الكردية، واعترفت الحكومة بعد ترؤس الحزب بالحقوق الإثنية للأكراد، مثل السماح بتدريس اللغة الكردية قانونياً، وتدشين قناة رسمية خاصة بالأكراد.[122]

نتيجة لتلك الرؤية والسياسة الإصلاحية، سعت الحكومة لبدء عملية الحل وإيجاد تسوية نهائية تؤدي لحقوق متساوية في تركيا،[123] ودعم ذلك التوجه ارتفاع مكانة تركيا بين جيرانها في الشرق الأوسط، فكانت أمامها فرصة قوية للضغط على حزب العمال الكردستاني لإبرام صفقة والبدء بمفاوضات سلام، خاصة بعد سجن أوجلان في عام 1999. كما خطت تركيا بعد ترؤس

---

[120] علاء الحطاب، التقاطع والالتقاء بين الواقعية البنيوية والهجومية الدفاعية، الحوار المتمدن، العدد: 6083 . 2018.

[121] Mesut, Yeğen. The Kurdish Peace Process in Turkey: Genesis, Evolution and Prospects. (Istanbul Şehir University:2015). P4

[122] عماد، قدورة. المقاربة الجديدة للقضية الكردية في تركيا. سياسات عربية. العدد 33. تموز\يوليو 2019. ص 23.

[123] المرجع السابق.

حزب العدالة والتنمية خطوات كبيرة في تحسين العلاقات مع سوريا والعراق وإيران، وكسبت تعاوناً ضد التمرد من ثلاثة جيران هم: سوريا والعراق وإيران. ويعتبر هذا التعاون مهماً لتركيا لسببين: الأول يتمثل في أن تلك الدول الثلاث طالما قدمت "بدرجات مختلفة" الدعم والملاذ الآمن للأكراد الذين يحاربون تركيا. أما السبب الثاني هو تأسيس حزب العمال الكردستاني لمنظمات شقيقة في العراق عام 2002 تحت اسم حزب الحل الديمقراطي الكردستاني، وفي سوريا عام 2003 تحت اسم حزب الاتحاد الديمقراطي وربطته روابط عميقة مع حزب العمال الكردستاني، وإيران تحت اسم حزب الحياة الحرة لكردستان عام 2004.[124]

في العام 2015، انهارت محادثات السلام مع الحزب بعد قيام حزب العمال الكردستاني بقتل اثنين من أفراد الشرطة التركية، وأعلن الحزب باسم 16 منطقة تقَع جنوب شرق تركيا عن إقامة مناطق حكم ذاتي خاضعة له، وقام بحفر الخنادق والحصن في هذه المناطق قبل أن تقوم القوات التركية باسترجاعها بعد معارك دامية قتل فيها 2544 مقاتلاً من حزب العمال الكردستاني، مقابل مقتل 465 جُندياً ورجل أمن تركياً.[125]

وعلى إثر انهيار مفاوضات السلام، اتخذت الحكومة التركية ثلاث مقاربات: أولها نبذ فكرة التفاوض بالاقتناع التام بفكرة غياب المحور الكردي الداعي للسلام ونبذ العنف. وثانيها

---

[124] Internationa| Crisis Group" working to prevent conflict worldwide. *TURKEY: THE PKK AND A KURDISH SETTLEMENT*. Europe Report N°219 – 11 September 2012.

[125] موقع الجزيرة، محطات من صراع تركيا وحزب العمال الكردستاني. تاريخ النشر: 2017/4/26 . https://bit.ly/3ewxl0i. تاريخ الاسترجاع: 29\5\2020.

اتباع مواجهة أمنية شاملة وصارمة تجاه حزب العمال الكردستاني. وثالثها الانفتاح على الأحزاب الكردية الأخرى، سواء المؤيدة أو المعارضة لحزب العمال الكردستاني كبديل كردي. ولتعزيز النقطة الأخيرة، فعّل حزب العدالة والتنمية نشاط الأعضاء الأكراد في الحزب الحاكم لزيادة تمثيل الحزب في المحافظات الجنوبية، وتشجيع الاندماج والتكتلات بين الأحزاب الكردية التي تحمل فكرة حل القضية الكردية في إطار الدولة التركية.[126]

بالمقابل، تمثلت الرؤية الكردية بما قاله عضو اللجنة التنفيذية في حزب العمال الكردستاني صبري أوك:

هدفنا العسكري [للحركة الكردية] ليس ضرب الجيش أو الدولة التركية. نحن لسنا حالمين. هَدفُنا العَسكري هُوَ أن نظهر للدولة والعسكريين الأتراك أنهم لا يستطيعون اللعب بإرادة الشعب الكردي كما فعلوا في الماضي، وأن [الشعب الكردي] ليس وحيداً وغير محمي من سياسة الإنكار والرفض والحرب، وله الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس... لقد أعلن حزب العمال الكُردِستاني عن العديد من عمليات وقف إطلاق النار من جانب واحد، والتي استمرت لمدة خمس سنوات تقريباً من ضِمن سَنوات ترؤس حزب العدالة والتنمية للحكم، لكن حزب العدالة والتنمية قد استغل هذه الفرصة لتعزيز نفسه ولم يستخدمها كنقطة قوة في طريق الحل، بل استخدمها لمحاولة كسر إرادة الشعب الكردي وتدمير حركتنا.[127]

---

[126] عماد، قدورة. المقاربة الجديدة للقضية الكردية في تركيا. سياسات عربية. العدد 33. تموز\يوليو 2019. ص 23+24.

[127] *TURKEY: THE PKK AND A KURDISH SETTLEMENT*. Europe Report N°219. 2012. P7

تعدت الحرب بين تركيا والأكراد حدود الدولة التركية، ففي العام 2017، صرح الجيش التركي بأنه نفذ ضربات جوية على عدة أهداف تابعة لمسلحي حزب العمال الكردستاني قرب جبال سنجار بالعراق وفي شمال شرق سوريا لمنع الجماعة من إرسال أسلحة ومتفجرات لشن هجمات داخل تركيا.[128] وبذلك انجرت تركيا لمحاربة الأكراد خارج حدود الدولة، فتأثرت العلاقات التركية مع دول الإقليم في سبيل حماية سلامة حدودها الإقليمية.

وجاء هذا الانهيار بعد زيادة التعقيد في المفاوضات التركية الكردية، والتي زادت بعد الأزمة السورية وسيطرة الحزب الديمقراطي الكردي على بعض المُدُن في شمال سوريا وانسحاب الجيش النظامي منها ليعيد الأمل الكردي بانتزاع مكاسب سياسية تتضمن تحقيق الحلم الكردي التاريخي، قابلها دعم تركي للمعارضة السورية في سبيل تجنب التداعيات السلبية المحتملة لسقوط النظام السوري بما يتعلق باحتمالية إقامة إقليم كردي يحظى بحكم ذاتي في شمال سوريا على غرار إقليم كردستان العراق، وبالتالي زيادة التوتر بينها وبين النظام السوري من جهة، وإيران والعراق الداعمتين للنظام السوري من جهة أخرى.[129]

وترى الباحثة أن اعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان، عام 1999، وتوقيع اتفاقية أضنة بين الحكومتين السورية والتركية عام 1998 (ستتحدث عنها الباحثة

---

[128] موقع الجزيرة، محطات من صراع تركيا وحزب العمال الكردستاني. تاريخ النشر: 2017/4/26 . https://bit.ly/3ewxl0i. تاريخ الاسترجاع: 29\5\2020.

[129] محمد، ناجي، انفتاح تركيا على الأكراد.. تكتيك أم سياسة جديدة؟، 16\2\2013، https://bit.ly/2YCjXRV، تاريخ الاسترجاع: 14\6\2020.

بالفصل اللاحق)، يعتبر نقطة تحول مهمة في القضية الكردية، خاصة للأكراد داخل الأراضي التركية والسورية.

وأهم نتائج هذا التحول هو نجاح تركيا بإجبار الأكراد على الرضوخ للمفاوضات كخيار وحيد وأخير لحل الأزمة الكردية. فمن ناحية أولى، تم قطع الدعم الإقليمي من جهة سوريا بما يشمل النظام السوري وأكراد سوريا، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الدعم الحدودي لضمان العتاد والعدة، إضافة لاعتقال زعيم الحزب وإنهاء الوجود الكردي في سوريا كجزء من اتفاق أضنة. ومن ناحية أخرى، زادت الصعوبة في كسب دعم دولي بعد وضع حزب العمال الكردستاني على قائمة الإرهاب. ومن هنا، كان على حزب العمال الكردستاني أن يسلك طريقاً مختلفاً فرضخ للمفاوضات.

وتزامناً مع اعتقاد تركيا أنها قد خَطَت الخُطوة الأولى في حل الأزمة الكردية في البلاد، اندلعت الحرب السورية عام 2011 لتقلب موازين العلاقات التركية الكردية من جديد، وكان أهم أسباب هذا الانقلاب هو عودة حزب العمال الكردستاني للكفاح المسلح بعد عودة الأمل بإقامة كيان كردي في سوريا وبالتالي تركيا، وهو ما حدث فعلاً وبقيادة الذراع السوري لحزب العمال الكردستاني الأمر الذي تخوفت منه تركيا مراراً. ولأنها لن تسمح بإقامة كيان كردي على أراضيها أو حدودي معها لأي سبب كان، بادرت بالتدخل في الشؤون الداخلية السورية بهدف الضغط على سوريا لضمان صد أي تمرد كردي بالمنطقة، فتأثرت وبشكل متوقع العلاقات بين البلدين

سلبياً، وساءت بشكل كبير حتى وصلت لحد التدخل العسكري التركي، والهادف لإبعاد أي وجود كردي من شأنه تهديد أمن تركيا.

ويؤكد القنصل التركي في فلسطين (Ahmet Riza Demirer) أن الجهود في حل الأزمة مع حزب العمال الكردستاني بعد ترؤس الرئيس رجب طيب أردوغان للحكم كانت تسير في منحنى إيجابي، لكن الأزمة السورية حرفت هدف الحزب وأصبح يحرض ويسعى للانقلاب داخل تركيا. كما أن حزب الاتحاد الديمقراطي، الموالي لحزب العمال الكردستاني، زاد الأمر سوءاً.[130]

[130] مقابلة شخصية مع القنصل التركي Ahmet Riza Demirer بتاريخ 21\1\2021 في مقر مؤسسة تيكا برام الله.

الفصل الثالث

القضية الكردية والدولة السورية

1. الأزمة الكردية والحكومة السورية

تعتبر مسألة الأكراد في سوريا نتاج مشكلة تاريخية عثمانية سقطت أثارها في سوريا، حيث نشأت إثر إسقاط تركيا الحديثة لمعاهدة سيفر واستبدالها بمعاهدة لوزان، إضافة لتعمد الدول الكبرى تقطيع أوصال الدولة العثمانية والحيلولة دون عودة قوتها، وذلك بخلق دول مستقلة على أرضها ودول خاضعة لما عُرِف بنظام الانتداب.[131]

اليوم، يشكل الأكراد أعلى نسبة أقلية عرقية في سوريا بنسبة 10% من مجموع سكان الدولة، ويعيشون بطول الحدود مع العراق وتركيا بمناطق ليست متجاورة وتسكنها جماعات عرقية أخرى كالعرب والسريان والأرمن والتركمان، إضافة إلى وجود مجموعات لا بأس بها من الأكراد تسكن في حلب ودمشق.[132] ويسمي الأكراد الأراضي التي يتوزعون بها في سوريا باسم "كردستان الغربية"، وقد خلق هذا المصطلح بتأثير من الأكراد في العراق، بينما استخدمت صيغة "الجزء الجنوبي الغربي الملحق بسوريا" في برنامج وأدبيات حزب العمال الكردستاني التركي، وارتفعت وتيرة استخدامه مع تبني المثقفين والناشطين السياسيين الأكراد له.[133]

وعلى غرار الحكومة التركية، قامت الحكومات السورية المتعاقبة باضطهاد الأكراد والتمييز ضدهم، بدءاً مِن خمسينيات القرن العشرين مروراً بعهد الرئيس السوري الراحل حافظ

---

[131] *مسألة أكراد سورية: الواقع، التاريخ، الأسطرة*، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: بيروت)، 2013، ص15.
[132] رافايل، جيمينز، *تحت الحكم الكردي الانتهاكات بالمناطق الخاضعة لإدارة حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا*، (واشنطن: هيومن رايتس وونتش). 2014، ص8
[133] [133] *مسألة أكراد سورية: الواقع، التاريخ، الأسطرة*، ص 58

الأسد إلى عهد نجله بشار الأسد، فمثلاً، قامت تلك الحكومات بمنع الاحتفال بالأعياد الكردية، وتقييد استخدام اللغة الكردية، وحظر النشر بها، كما قامت عام 1962 بإسقاط الجنسية تعسفاً عن ما يقارب 120 ألف كردي. ولتذويب الأكراد، قامت في السبعينيات من القرن العشرين بتشجيع العرب على التوطن في المناطق الكردية.[134]

أما الدستور السوري، فلم يتطرق إلى مسألة الأقليات الدينية والعرقية، معتبراً أن كل مواطني سوريا هم سوريون، لكنه أشار إلى حفظ العديد من الحقوق الإنسانية؛ وربما يعود السبب في ذلك إلى أن معظم الدساتير العربية، في بدايتها، شُكلت من قبل القوى الاستعمارية الغربية والتي لم تراعِ مكونات المجتمعات العربية في صياغة الدساتير ولم تتضمن في دساتيرها احترام حقوق الأقليات، فخلفت أزمة في الهوية تعود لعدم وجود أمة سورية بحد ذاتها. وبعد صياغة الدستور عام 1950، بزغ تحدي بناء الهوية الوطنية للشعب السوري، فأدركت الحكومة السورية حاجتها للإشارة إلى الهوية العربية الإسلامية لتعميق استقلال الدولة وليس فقط انعكاساً للواقع الديمغرافي، لكن الأكراد لم يحبذوا مصطلح "الشعب العربي السوري" في وصف السوريين لأنها تهمل وجودهم رغم كونهم القومية الثانية في سوريا.[135]

في السياق نفسه، يقول عبد الله أوجلان، رئيس حزب العمال الكردستاني، في كتابه "مانيفستو الحضارة الديمقراطية"، إن نظام الانتداب، الذي رسم حدود البلدان بما فيها سوريا

---

[134] جيمينز، *تحت الحكم الكردي*، ص 8

[135] د.نجيب، الغضبان، المسألة الدستورية في سوريا: مقاربة سياسية، تاريخ النشر: 27 أيار\مايو 2019. https://bit.ly/3iZyAbj. تاريخ الاسترجاع: 22\11\2020

والعراق وتركيا، لم يأخذ بعين الاعتبار وجود أكراد إطلاقاً ولا حتى تركمان داخل الحدود التي شيدها لتكون باسم الجمهورية العربية السورية، وإن نسبة مهمة من الأكراد في سوريا ليسوا حتى مواطنين، وغير معترف بهم قانونياً، أما من تبقى منهم فيفتقرون للحقوق الثقافية والاقتصادية والإدارية والسياسية والقانونية.[136]

الجدير ذكره أن تغييرات متلاحقة طرأت على موضوع الحريات في الدستور السوري بدءاً من العام 1950، حيث شمل الفصل الثالث تحت عنوان: "في حقوق الأفراد والجماعات"، سبع عشرة مادة متضمنة للحقوق التالية: حق الجنسية، المساواة أمام القانون، احترام الحرية الشخصية، حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، حرمة التعذيب، حق تأليف الجمعيات، حرمة المساكن، احترام الملكية الخاصة، حرية المطبوعات، مجانية التعليم في مراحله الأولى، حق المحاكمة أمام المحاكم المختصة، وحرمة النفي الإداري، إضافة إلى تقييدات في الحريات والحقوق بتعديلات الدستور عامي 1973 و2012. وعلى الرغم من احتواء الدستور على أغلب الحقوق التي يتضمنها القانون الدولي، إلا أن الواقع يظهر اختراق الدستور بشكل واضح ومتكرر، كما أن الحكومة تمارس عملها على الأرض كأن كل النقاط التي تكفل الحقوق الإنسانية غير موجودة.[137]

---

[136] عبد الله، أوجلان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، (صدر من سجنه في جزيرة اميرالي، 2014)، 199.
[137] المرجع السابق.

وعلى نقيض السياسة الداخلية تجاه الأكراد، قامت الحكومة السورية بتأييد الجماعات الكردية في العراق وتركيا، وفتحت أراضيها لتكون ملاذاً للأكراد العراقيين في السبعينيات، ودعمت حزب العمال الكردستاني ضد تركيا في الثمانينات ومطلع التسعينيات موفرة له السلاح والتدريب العسكري.[138] حتى إن مؤتمر الحزب الثاني للعمال الكردستاني عقد في سوريا عام 1982، واتُخذ من هناك قرار التمهيد للعمل المسلح، كما استضافت زعيمه عبد الله أوجلان في دمشق.[139]

أي أن سياسة الحكومة السورية الداخلية لم تختلف عن تركيا تجاه الأكراد رغم أن نسبتهم أقل مقارنة مع تركيا، أما دعمها لحزب العمال الكردستاني وفتح أراضيها لقيادة الحزب لتكون انطلاقة أعمال العنف في الدولة التركية أثر عن ناحيتين، الأولى علاقتها مع تركيا بشكل سلبي، والثانية زيادة ترابط الأكراد بين تركيا وسوريا، وكلا الأمرين لم يكن محبذاً لدى تركيا.

2. الأحزاب الكردية في سوريا

تجدر الإشارة، قبل التطرق للأحزاب الكردية في سوريا، إلى أن أكراد تركيا هم من أشرفوا على قيام الحراك السياسي والثقافي الكردي في سوريا في بدايته، حيث لعبت الشخصيات الكردية التي لجأت هرباً من تركيا إلى سوريا دوراً بارزاً في تأسيس الوعي القومي السياسي للأكراد في سوريا. واستمر تأثيرها وإدارتها للأحزاب منذ بدء الحراك السياسي في العام 1927

---

[138] رافايل، جيمينز، *تحت الحكم الكردي الانتهاكات بالمناطق الخاضعة لإدارة حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا*، ص 8

[139] خالد، عقلان. الجذور التاريخية للقضية الكردية، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2017). ص 36

وحتى 1957. فمثلاً، تعود جذور الحركة السياسية الكردية لتأسس جمعية خويبون في لبنان، وهي جمعية اتخذت من سوريا قاعدة للانطلاق نحو تركيا. وفي منتصف الثمانينات، تأثر الحراك السياسي الكردي في سوريا بإدارة أكراد العراق قبل أن يعود حزب العمال الكردستاني إلى سوريا معززاً من وجوده وتأثيره بشكل واسع وبكل المجالات. [140]

وقد شكل أكراد سوريا والحكومة السورية حتى بداية التسعينيات الدعم الخارجي لأكراد تركيا في ظل صراعهم مع حكومة تركيا ومطالباتهم بالانفصال، وإلى جانب إشراف أكراد تركيا على الحراك السياسي لأكراد سوريا، فلا يمكن فهم الأحزاب الكردية السورية بشكل منفصل عن الأحزاب الكردية التركية لأن العلاقة بينها متشعبة ومترابطة وقد تشكل سنداً بالعتاد والعدة لبعضها البعض، كما أن هناك تأثيراً من الأحزاب الكردية في العراق كذلك، وسيتم توضيحها لاحقاً.

ومن ناحية تعددية الأحزاب، فهناك عدة أحزاب كردية في سوريا، وقد اقتصرت مطالباتها لمدى طويل على الحقوق الكردية داخل سوريا، منها الحزب الديمقراطي الكردستاني، والذي أسس عام 1957م وحمل شعار تحرير وتوحيد كردستان.[141] وقد نشأ الحزب رداً على حملات التمييز العنصري من قبل القوميين العرب وحكومات البعث،[142] لكنه قوبل بالقمع من حكومة سورية وتم اعتقال معظم قيادته ففشل، وفي العام 1961، بعد خروج قيادته من السجون

[140] خالد، عليان. الجذور التاريخية للقضية الكردية، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2017)، ص 35
[141] المرجع السابق
[142] بابان، كردستان جنة الأرض وجحيم أمة، ص 503.

أعادوا النظر في أهدافهم واقتصرت مطالبهم على الحقوق الكردية داخل سوريا. وقد نشأ بنفس الفترة، الحزب الديمقراطي اليساري الكردي وحاول أن ينتهج نهج الحزب الديمقراطي الكردستاني الأول لكنه عاد وانتهج سياسة معتدلة في مطالبه.[143]

أما حزب الاتحاد الديمقراطي، والذي يعتبر الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني التركي، فقد نشأ بعد عدة أزمات ولدتها اعتقال عبد الله أوجلان وإيداعه في السجن بجزيرة اميرالي في تركيا، وتفعيل اتفاقية أضنة الأمنية بين تركيا وسوريا، إذ كان على حزب العمال الكردستاني حينها أن يخضع للخطاب السلمي والتحول من هدف إقامة كردستان الكبرى والكفاح المسلح إلى المفاوضات والتهدئة. من هنا، بدأ نشاط حزب العمال الكردستاني يتلاشى لتنشأ أحزاب جديدة منفصلة عن حزب العمال الكردستاني، منها حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD). مع ذلك، فهو حزب لم يخرج عن مظلة حزب العمال الكردستاني، بل أخذ اسماً مختلفاً وقد أعلن عن تأسيسه في أحد معسكرات حزب العمال الكردستاني وبمشاركتهم، وبذلك فإن القرارات الرئيسة والاستراتيجية والأمور العسكرية والمشاريع المطروحة هي جزء من مشاريع ورؤية حزب العمال الكردستاني في سوريا.[144]

وفي السياق نفسه، جاء في النظام الداخلي لحزب الاتحاد الديمقراطي:

---

[143] أمين،شحاته ،الأحزاب والتيارات السياسية الكردية، https://bit.ly/2WXHJa6، تاريخ الاسترجاع: 20\7\2020

[144] التلفزيون السوري، مراحل التحوّل من الـ"PKK" إلى حزب سوريا المستقبل "HSM"، 6\4\2018.https://bit.ly/30sP57f . تاريخ الاسترجاع: 20\7\2020

"يقبل PYD "(حزب الاتحاد الديمقرطي) قائد الشعب الكردي عبد الله أوجلان قائداً له، ويعتبر مؤتمر الشعب الكردستاني "KONGRA GEL"[145] الجهة التشريعية العليا للشعب الكردستاني، كما يعتبر حركة المجتمع الديمقراطي (TEV–DEM) النظام الديمقراطي للمجتمع الكردي في غرب كردستان".

وفي السياق نفسه، أكدت ممثلة العلاقات العامة للمرأة في حزب الاتحاد الديمقراطي بأوروبا، روشن عبد القادر، أن "حزب الاتحاد الديمقراطي عام 2003م تأسس من مجموعة من المثقفين والسياسيين الأكراد الذين يؤمنون بفكر عبد الله أوجلان، وذلك بهدف حل القضية الكردية في المنطقة". وأضافت: "حزب الاتحاد الديمقراطي ليس حزباً قومياً، بل حزب سوري يتركز نشاطه في كافة أنحاء الساحة السورية، ولكن حالياً بسبب الوضع الراهن في سوريا انحصر نشاطه بشكل أساسي في مناطق شمال وشرقي سوريا– روجآفا".[146]

وعن أهداف الحزب أكدت عبد القادر على النقاط التالية:

"أهداف الحزب هي تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية والأخلاقية بين جميع مكونات الشعب السوري، وكذلك النضال من أجل حرية المرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين على أساس مفهوم الأمة الديمقراطية وذلك بنسبة 50%، كذلك يهدف إلى العمل على حل القضية الكردية في سوريا حلاً ديمقراطياً عادلاً في إطار دستور توافقي ديمقراطي، وذلك لترسيخ نظام اللامركزية

[145] مؤتمر الشعب KONGRA GEL، يعني مجلس الشعب بصفته الجهاز التشريعي في KCK

[146] مقابلة هاتفية بتاريخ 2020\11\26 مع ممثلة العلاقات العامة للمرأة في حزب الاتحاد الديمقراطي بأوروبا روشن عبد القادر

الديمقراطية في شمال وشرقي سوريا على أساس الإدارات الذاتية الديمقراطية، وتعميمه على جميع أنحاء سوريا بهدف الوصول إلى سوريا لا مركزية ديمقراطية، بإلاضافة إلى دعم ومساندة النضال التحرري الديمقراطي في المجتمع الكردستاني، وتحقّيق الوحدة الوطنية الكردستانية وترسيخها على مبدأ الكونفدرالية المجتمعية الديمقراطية."[147]

ومن ناحيته، أكد ممثل الاتحاد الديمقراطي في دول البلقان، الدكتور إبراهيم مسلم، أن حزب العمال الكردستاني هو حزب شقيق تجمعهم علاقة طيبة معه ويتفقون على نفس الأيديولوجية الفكرية والمرجع الفكري الذي يطرحه عبد الله أوجلان، كما أكد على أن حزب العمال دعم ثورة الشمال السوري – روج–افا.[148]

3. الأكراد قبل الحرب في سوريا (1998 – 2011)

تأثرت السياسة الخارجية والداخلية لسوريا بالغرب والولايات المتحدة الأمريكية ومحيطها الإقليمي، خاصةً بعد "الحرب على الإرهاب" وحرب العراق عام 2003 والأحداث في لبنان وزيادة تأزم العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية التي طالبت بمحاسبة سوريا علناً. من هنا، زاد الإيمان لدى حزب البعث بأن سوريا مهددة من الدول الغربية والتي تعمل داخل سوريا لإثارة

[147] المرجع السابق

[148] مقابلة عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 26\11\2020 مع ممثل الاتحاد الديمقراطي في دول البلقان إبراهيم مسلم.

المعارضة السياسية فزادت تشديد الإجراءات السياسية على المعارضين الداخليين بما يشمل الأكراد.[149]

ومع ارتفاع مكانة تركيا بين جيرانها في الشرق الأوسط ومن ضمنها سوريا، ومحاولتها تحسين العلاقات مع حزب العمال الكردستاني بعد اعتقال رئيسه أوجلان عام 1999 والبدء بمفاوضات السلام معه.[150] تعرض حزب الاتحاد الديمقراطي (فرع حزب العمال الكردستاني في سوريا) إلى حملات قمع وملاحقة أمنية واسعة من قبل الحكومة السورية، وتحديداً بين عامي 2003 و2011 بالتعاون مع الحكومة التركية وبالتنسيق معها. وقد أسفرت تلك الحملة عن اعتقال ما يقارب 1400 شخص، ولقي العديد مصرعهم تحت التعذيب في السجون.[151]

وقد سبق ذلك طرد النظام السوري لزعيم حزب العمال الكردستاني التركي عبد الله أوجلان من منزله في دمشق عام 1998، وإغلاق معسكرات الحزب الخاضعة لها في لبنان، لتعلن سوريا بذلك إنهاء دعمها لحزب العمال الكردستاني بشكل كامل،[152] وذلك بعد تهديد تركي بالهجوم على سوريا، وقد كتب عبد الله أوجلان عن الخروج من سوريا في كتابه "مانيفستو الحضارة الديمقراطية":

---

[149] Kerim, Yildiz. The Kurds in Syria The Forgotten People, (London: Pluto Press. 2005). P122.

[150] Internayiona, Crisis Group working of prevent conflict worldwide, *TURKEY: THE PKK AND A KURDISH SETTLEMENT*. Europe Report N°219. 2012.p15.

[151] خالد، عقلان، الجذور التاريخية للقضية الكردية، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2017)، ص 38

[152] رافايل، جيمينز، *تحت الحكم الكردي الانتهاكات بالمناطق الخاضعة لإدارة حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا*، ص15.

"لم يكن بإمكاننا تصعيد الحرب على مستوى أعلى إلا في حال مساندة سوريا وروسيا لنا بثبات لا يتزعزع. لكن، ومثلما لم يؤمن بهكذا دعم أو مساندة، فإن كلا البلدين لم تكن لديهما القدرة بل ولا حتى النية على تحمل وجودي على أراضيهما. وقد كان هذا مستحيلاً بالنسبة إلى سوريا. إذ كان من الوارد أن تُحتل بين ليلة وضحاها من طرف الجيشين التركي شمالاً والإسرائيلي جنوباً، ولو أنهم لم يتوتروا، لكن بوسعهم خلق إمكانيات تموقع أفضل بالنسبة لي، إلا أنهم لم يستطيعوا المجازفة في ذلك. أما موقف روسيا، فكان ذليلاً أكثر."[153]

ويرى أوجلان أن سوريا تصدت لمدة طويلة لحركات التصفية المندرجة في إطار الإبادة بحق الأكراد ومحاولات تصفية PKK التي قادتها تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والتي دفعت تركيا إلى الهجوم على سوريا، لكنها في آخر المطاف لم تتخلف إلى جانب روسيا عن الوفاق مع النظام السائد المعادي للأكراد وعقدت اتفاقيات سرية مع تركيا تحت أولوية المصالح القومية.[154]

وتزامن هذا القمع مع قيام أكراد العراق عام 2003 بتشكيل إقليم فيدرالي في الشمال العراقي، حيث نبت الأمل في قلوب أكراد سورية التي طغى عليها اليأس،[155] وخرجت بعد عام أول مظاهرة كردية واسعة النطاق احتجاجاً على معاملات السلطات السورية والتمييز العنصري،

---

[153] عبد الله، أوجلان، مانيفستو الحضارة الديمقراطية، (صدر من سجنه في جزيرة اميرالي، 2014)، 417، 382

[154] المرجع السابق، 360

[155] شمس الدين، الكيلاني، المسألة الكردية في ضوء تحول اتجاهات النخب والأحزاب الكردية السورية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 14

لحقتها مظاهرات عديدة اتسمت بالعنف، وطالب بها الأكراد بحقوقهم لإقامة حكم ذاتي أكبر في سوريا، لتصعد الحكومة من حملاتها القمعية تجاه كافة الأنشطة السياسية والثقافية الكردية، بما يشمل "قمع الحقوق الكردية السياسية والثقافية، والتوقيف التعسفي للنشطاء، وحظر السفر، والإساءة إلى المحتجزين، والمحاكمات غير العادلة، وتقييد حقوق الملكية، وحظر التظاهر من أجل الحقوق الكردية، والاحتفالات الثقافية والفعاليات التذكارية".[156]

وقد تأثرت العلاقات السورية التركية بالقضية الكردية بشكل ملحوظ، فبعد الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني الذي شكل أساساً في توتر العلاقات السورية التركية لوقت طويل، إضافة لاحتضان سوريا لمقر قيادة حزب العمال الكردستاني وزعيمه لسنوات طويلة، أدركت تركيا أن هذا الخطر وجب أن ينتهي فبادرت بتهديد عسكري لسوريا، ما جر الدولتين لتوقيع معاهدة أضنة عام 1998، المعاهدة التي تتمحور حول الأكراد بما يشمل طرد أوغلان وإغلاق مقرات الحزب.

من ناحية أخرى، شكلت سنوات التعاون بين أكراد سوريا وتركيا ترابطاً قوياً، وبالتالي كان السبب في لفت انتباه تركيا لخطورة دعم الأكراد في سوريا لأكراد تركيا، لا سيما أن المناطق الكردية حدودية ومترابطة جغرافياً. وبعد ولادة حزب الاتحاد الديمقراطي، اعتبرت تركيا أن عدواً

[156] رافايل، جيمينز، *تحت الحكم الكردي الانتهاكات بالمناطق الخاضعة لإدارة حزب االتحاد الديمقراطي في سوريا*، ص 8.

جديداً قد ولد، وبهذا فإن هدفها بحربها ضد الأكراد لم يعد داخلياً، لكن اتفاق أضنة مع سوريا أبقى تلك النار خامدة حتى العام 2011.

4. الأكراد بعد الحرب في سوريا (2011-2019)

بعد اندلاع الحرب في سوريا، قرر النظام السوري تجنب التصادم مع أكراد سوريا،[157] وبحسب تقرير ل"Human Rights Watch" فإن الحكومة السورية نفذت بعد الحرب في سوريا عام 2011 بعض الوعود المؤجلة للأكراد مثل منح الجنسية السورية للأكراد عديمي الجنسية والبالغ عددهم 50 ألفاً، بحسب أحد التقديرات.[158]

أما على صعيد الشأن الداخلي الكردي، فعمقت الحرب الاختلافات بين الأحزاب الكردية في سوريا، وزادت من قوة حركة المجتمع الديمقراطي التي يقودها حزب الاتحاد الديمقراطي، وخاصة بعد انسحاب منافسها الائتلاف الوطني الكردي من الإدارة الذاتية وهو ائتلاف ضم أحزاباً كردية مناهضة للرئيس بشار الأسد وقد تم تأسيسه في أربيل شمال العراق بعد لقاء ضم قيادات كردية عراقية.[159]

---

[157] المصدر السابق.

[158] تقرير Human Rights Watch، تحت الحكم الكردي الانتهاكات بالمناطق الخاضعة لإدارة حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا. (واشنطن: 2014). ص 9.

[159] غادي، صاري، الإدراة الذاتية الكردية في سوريا: بين الطموح والبقاء، (برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: 2016)، ص7.

وضمت الهيئة التنفيذية لحركة المجتمع الديمقراطي "تيف ديم" الأحزاب والمجموعات السورية الكردية، وهدفت إلى انتزاع الاستقلالية والصلاحيات الواسعة تحت إقليم فيدرالي مستقل قادر على الحكم الذاتي.[160]

وقد نشر حزب الاتحاد الديمقراطي عبر موقع الرسمي على الإنترنت وتحت عنوان مشروع الإدارة الذاتية أن كافة مشاريع الإصلاح المطروحة من قبل الحكومة السورية والقوى المعارضة على حد سواء تهمش الحقوق الكردية، مضيفاً:[161]

"في هذه المرحلة التاريخية التي تمر فيها سوريا، غدت عملية التغيير الديمقراطي وحل القضية الكردية تفرض نفسها بصورة حتمية ودخلت في طريق اللاعودة، وقد ارتأينا بطرح مشروعنا للحل باسم دمقرطة سوريا والإدارة الذاتية الديمقراطية في غرب كردستان، وهو يمثل أفضل أسلوب لخروج سوريا من أزمتها الراهنة ولإيجاد حلول جذرية ودائمة لأزمة النظام ومعالجة قضايا المجتمع السوري بشكل عام والمجتمع الكردي بشكل خاص".

ورغم انقسام الأكراد بعد الثورة لفريقين مؤيد ومعارض للثورة. قام حزب الاتحاد الديمقراطي بعقد مفاوضات مع النظام، وتم الاتفاق على دعم الحزب للنظام والتعامل مع القوات

---

[160] ميغيل، فرانكو، كيف يمكن أن يؤثر الاستقلال الكردي على الاستقرار في سوريا، (مركز إدراك للدراسات والاستشارات:2017)، ص7،8.

[161] موقع حزب الاتحاد الديمقراطي، مشروع الإدارة الذاتية.https://bit.ly/3im0uwY . تاريخ الاسترجاع: 2020/8/10.

الرسمية مقابل دعم النظام لوجود حزب العمال الكردستاني في سوريا، وقبول الأعمال السياسية المسلحة للمنظمة في البلاد ضمن إطار هيكل حزب الاتحاد الديمقراطي.[162]

وبناء على تلك العلاقات، ترك النظام بعض الأراضي لحزب الاتحاد الديمقراطي، وأعلن الأخير إنشاء إدارة انتقالية في المناطق ذات الأغلبية الكردية، ثم أعلن الاستقلال الذاتي "إدارة ذاتية" في بعض أجزاء شمال سوريا عام 2014. وفي العام 2016، تم الإعلان عن طلب ضم مناطق جديدة مثل عفرين والجزيرة وكوباني في الاتحاد الكردستاني السوري، وهو الاتحاد الذي يقع على الحدود التركية السورية والذي يعتبر المغذي الرئيس للأنشطة الكردية في تركيا.[163] انظر الصورة في الملحقات.

وقد سميت المنطقة الفيدرالية المستقلة باسم "روجافا" (سيتم التطرق لها لاحقاً بالتفصيل)، وأعلنت مدينة القامشلي عاصمة لها، وتضم ثلاثة كنتونات: "الجزيرة وعين العرب متحدتين في الوسط والشرق، وعفرين معزولة في الشمال" لتبقى المنطقة بين مدينتي أعزاز وجرابلس فاصلة لوحدة أراضيها.[164] لذلك تسعى تيف ديم إلى توحيد المناطق الخاضعة لسيطرة الأكراد وذلك عن

---

[162] CAN ACUN, BÜNYAMIN KESKIN, THE PKK'S BRANCH IN NORTHERN SYRIA PYD-YPG, (Ankra: SETA?2017). p 12-23.

[163] IPED.

[164] ميغيل، فرانكو، كيف يمكن أن يؤثر الاستقلال الكردي على الاستقرار في سوريا، (مركز إدراك للدراسات والاستشارات:2017)، ص7-12.

طريق السيطرة على المناطق التي تفصل الكنتونات الثلاثة عن بعضها، وهذا ما يعني المواجهة مع تركيا.[165]

وتقع عدة مناطق عربية تحت سيطرة الأكراد مع وحدات حماية الشعب، بما يشمل مدينة الرقة وهي بعيدة عن مناطق نفوذهم، لكنهم يرون أن تلك المناطق مفيدة جداً عندما يحين وقت التفاوض، كما يمكن استخدامها كورقة مساومة من أجل الحصول على اعتراف سياسي ودعم الاستقلال الذاتي من قبل تركيا التي لن تقبل إعادة توحيد المناطق الكردية تحت اسم كردستان الكبرى.[166] انظر الصورة رقم (4).

Economist.com

[165] المرجع السابق، ص7،8.
[166] المرجع السابق.

الصورة تظهر مناطق السيطرة لعام 2018، وتظهر المناطق الكردية باللون الأخضر.[167]

بهذا يكون النظام السوري قد أفرغ اتفاق أضنة عام 1998 من مضمونه، وأعاد علاقات الدعم مع حزب العمال الكردستاني لسابق عهدها خاصة فيما يخص حرية الحركة في المناطق الحدودية مع تركيا، وتوفير التسهيلات اللازمة لتنفيذ عمليات عسكرية ضد تركيا. أما تركيا والتي تعتبر حزب الاتحاد الديمقراطي النسخة السورية لحزب العمال الكردستاني فاعتبرت كل تلك التطورات إجراءات خطيرة تهدد أمنها القومي الحالي.[168]

تأثرت سياسة سوريا الداخلية تجاه الأكراد بعلاقة النظام السوري ومصالحه مع تركيا. ففي الوقت الذي كانت العلاقات فيه سيئة قبل العام 1998، كانت الحكومة السورية تقدم الدعم لحزب العمال الكردستاني، وعندما أصبحت العلاقات جيدة مع الحكومة التركية بعد العام 1998، قامت الحكومة السورية بقمع الأكراد، والطلب من عبد الله أوجلان مغادرة سوريا وإغلاق مكاتب الحزب فيها ما أثر على الحزب ونضاله بشكل كبير.

وعندما ساءت العلاقات بين البلدين عام 2011 مجدداً، عادت سوريا لدعم حزب العمال الكردستاني وأذرعه في سوريا وكفت سيطرتها عن المناطق الكردية الحدودية وانسحبت منها تاركة المجال للأكراد لإقامة حكم ذاتي على الأراضي الكردية المحاذية لتركيا ما جر

[167] HIS Conflict Monitor. Areas of control. 2018

[168] علي، الذهب، أكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمة السورية، (قطر: موقع الجزيرة، 2020).

الأخيرة للتدخل عسكرياً، وهو التهديد الذي لوحت به تركيا قبل اتفاقية أضنة ولنفس الأسباب، أي أن العلاقات عادت من نقطة الصفر.

وفي السياق نفسه، أكدت ممثلة العلاقات العامة للمرأة في حزب الاتحاد الديمقراطي بأوروبا، روشن عبد القادر، أن هناك مغالطة حول علاقة النظام السوري مع الأكراد خارج سوريا. إذ إن الدعم أو التسهيلات التي قدمها النظام السوري لحزب العمال الكردستاني المناهض للحكومة التركية جاء رداً على دعم تركيا لجماعة الأخوان المسلمين في سوريا والمناهضة للحكومة السورية، وأوضحت:[169]

"كانت للنظام السوري علاقات جيدة مع حزب العمال الكردستاني، حيث كان المناضل عبد الله أوجلان يقيم في سهل البقاع، كما كانت له أيضاً علاقات جيدة مع رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني الذي كانت له زيارات كثيرة إلى دمشق، بالإضافة إلى علاقات جيدة مع رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني. ولكن في الحقيقة، لم يكن بهدف دعم القضية الكردية أو من منطلق ديمقراطي أو أيديولوجي، بل كان الهدف هو إزعاج الدول الأخرى".

[169] مقابلة هاتفية بتاريخ 26\11\2020 مع ممثلة العلاقات العامة للمرأة في حزب الاتحاد الديمقراطي بأوروبا روشن عبد القادر

وأكدت عبد القادر أن الضغط على الأكراد اشتد بشكل أكثر بعد العلاقات الجيدة التي بدأت بين النظامين التركي والسوري، فقد تم تسليم العشرات من المناضلين الأكراد إلى الدولة التركية بالإضافة إلى سجن المئات من كوادر الحزب وأعضائه.[170]

وإذا أسقطت الباحثة النظرية الواقعية على القضية الكردية في العلاقات التركية السورية وعلاقة كلا البلدين مع الأكراد، يتضح أن الأفعال السياسية جاءت وفق النظرية الواقعية، فالمصلحة لا الأخلاقيات هي التي تحكمت في الأفعال السياسية للدول، وعقد الاتفاقيات بين البلدين في أواخر التسعينيات جاء لحفظ الأمن والمصلحة وبفرض شروط الأقوى؛ فخضعت سوريا لشروط تركيا بعد أن هددت الأخيرة باحتلال الأراضي السورية وحشدت جيوشها على الحدود، كما أن توتر العلاقات بينهما بعد الحرب في سوريا عام 2011 كانت بسبب خوف تركيا من ظهور كيان جديد "كردي" يؤدي لحدوث إخلال في توازن القوى وهو ما تعتبره النظرية الواقعية سبباً من أسباب الصراع.

وترى سوريا أن هذه المرونة في التعامل مع الأكراد في الحكم الذاتي والفيدرالية لا تشمل موافقة على خروجهم عن سيطرة الدولة مستقبلاً، وهو ما أكده الرئيس السوري بشار الأسد منذ

[170] المصدر السابق.

بداية الحرب، قائلاً إن هدفه هو "إعادة تطويع جميع المناطق الخارجة عن حكمه بأي شكل لسلطته المركزية". [171]

كما أكد وجهة النظر هذه ممثل حزب الاتحاد الديمقراطي في دول البلقان الدكتور إبراهيم مسلم، حيث قال: "نناضل من أجل أن يكون هناك نظام لا مركزي في سوريا، يتمتع فيه جميع مكونات الشعب السوري، بالحرية، والديمقراطية، والمساواة". وأضاف: "لا النظام السوري يريد نظاماً ديمقراطياً، ولا المعارضة السورية تريد ذلك. المعارضة بشكل عام هي إسلامية، وهذا الخيار بالنسبة لها كفر، أما النظام السوري فإن مثل هذه الديمقراطية بالتأكيد سوف تفقده سلطته، لذلك فهو ضدها".[172]

من جانبه، يقول رئيس اتحاد شبيبة الثورة في حزب البعث بسوريا، عفيف دلة، في مقابلة خاصة أجرتها الباحثة، إن الدولة السورية لا تعترف بالكيان الكردي في الشمال السوري المدعو روجافا، لأنها منطقة مغتصبة ومدعومة من الاحتلال الأمريكي، ووجودها يرتكز على وجود الاحتلال غير الشرعي الذي يقوم بدعم هذه الميليشيات المسلحة غير الشرعية لتعلن عن

---

[171] حسام، الجبلاوي، مستقبل العلاقة بين الأكراد ونظام الأسد بعد هزيمة داعش، 20\9\2017. https://bit.ly/3i3Izv1. تاريخ الاسترجاع: 2020/8/1.

* اتفاق أمني سري؛ وقعته تركيا وسوريا عام 1998 وشكّل "نقطة تحول" رئيسة في مسار علاقاتهما، فتحولت من ذروة التوتر إلى تقارب تدريجي ثم "تعاون إستراتيجي" أدى لتوقيعهما عشرات الاتفاقيات في مختلف المجالات. وبعد اندلاع الثورة السورية اتخذت منه المعارضة السورية مستندا لمطالبة أنقرة بإنشاء منطقة آمنة شمالي سوريا.

[172] مقابلة عبر البريد الإلكتروني مع ممثل الاتحاد الديمقراطي في دول البلقان الدكتور إبراهيم مسلم.

نفسها بالإدارة الذاتية. إضافة لذلك، فإن هذه الإدارة الذاتية وما تقوم به في الشمال السوري مخالف للدستور السوري والقانون السوري والقانون الدولي.[173]

ويؤكد دلة بأن القوات المسلحة غير الشرعية والكيان الكردي روجافا مرتبط بوجود القوات الأمريكية المحتلة، ويضيف: "روجافا سيزول بزوال الاحتلال الأمريكي، وقواته ستنتشر في بقاع العالم وستعود لعملها الطبيعي في قوات الاستخبارات الغربية".[174]

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت داعمة للأكراد بعد الحرب السورية وحليفاً أساسياً في القتال المشترك ضد تنظيم الدولي الإسلامية في العراق والشام، لكن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قرر فجأة، في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، التخلي عن مواقع الولايات المتحدة لحماية أكراد سوريا، لتبدأ القوات التركية بقصف البلدات الكردية في سوريا، والتقدم للأمام عسكرياً.[175] ما أعاد 5 سنوات من التقدم الكردي إلى نقطة البداية.[176] وهذا ما يشير إليه الإطار النظري حول أهمية المصلحة القومية في العلاقات الدولية.

من جهتها، ترى المعارضة الكردية أن المشروع الكردي الذي طرحه حزب الاتحاد الديمقراطي قد خسر بشكل كبير كل ما كسبه، وذلك بعد صعود إيجابي سريع في عملهم

---

[173] مقابلة هاتفية بتاريخ 17\2\2021 مع الدكتور عفيف دلة رئيس اتحاد شبيبة الثورة في حزب البعث بسوريا.

[174] المرجع السابق

[175] Karl, Vick. 'No Friends But the Mountains.' What Life Looks Like for the Kurds of Syria, Now That the U.S. Has Pulled Back. Published: November 14, 2019. https://bit.ly/3ksAKkp. Accessed: 10/8/2020.

[176] W.J. HENNIGAN, Trump Levels Sanctions on Turkey in Attempt to Contain the Chaos Wreaked By His Syria Withdrawal. . Published: Octoper 14, 2019. https://bit.ly/3ktLGOI. Accessed: 10/8/2020.

كحزب. ولخصت أسباب الخسارة في تقرير نشرته عبر أحد مواقعها باسم "جسور للدراسات" بالتالي:[177]

1. تقويض المشروع عبر العمليات العسكرية التي نفّذتها تركيا.
2. فشل حزب الاتّحاد الديمقراطي في إقناع الدول الفاعلة في الملف السوري بمشروعه في سوريا، وخاصة الولايات المتحدة وروسيا.
3. عدم واقعية تطبيق وتنفيذ حزب الاتحاد الديمقراطي لمشروع روجافا في سوريا من الناحيتين الجغرافية والجيوسياسية.
4. فشل حزب الاتّحاد الديمقراطي في تحديد حلفائه في سوريا وتحوله لورقة ضغط بيد القوى الفاعلة في سوريا، إذ تركزت مصالح إيران والنظام السوري على تحييد المناطق الكردية وإبعادها عن طريق حزب العمال الكردستاني، أما الولايات المتحدة الأمريكية فاستخدمت الحزب كقوة ميدانية لمكافحة تنظيم "داعش" من ناحية، وأداة في مواجهة تركيا والضغط عليها وابتزازها من ناحية أخرى. لكن العلاقات انقلبت بعد اتفاق الولايات المتحدة مع تركيا لتترك الأولى الحزب وحيداً أمام الجيش التركي، أما روسيا فاستخدمت الحزب كأداة لكسب تنازلات من تركيا والضغط عليها لتنفيذ مصالحها.[178]

---

[177] جسور للدراسات، مستقبل المشروع الكردي في سوريا، تاريخ النشر 2020/1/21. https://bit.ly/2XLGzQ8 . تاريخ الاسترجاع: 2020/8/10.

[178] المرجع السابق.

ويضيف التقرير بأن عدم إيجاد حل للقضية الكردية في سوريا سيشكل مصدراً للمشاكل في سوريا مستقبلاً، كما سيشكل طريقاً لتدخل الدول الخارجية فيها.[179]

وترى الباحثة أن الأكراد أصيبوا بخذلان متكرر بعد الوثوق بالدول الأجنبية والحكومات الوطنية التي تضمهم كأقلية كردية، لأنهم يتحولون دائماً لقوة ميدانية مؤقتة ما إن تنتهي الحكومات من مصلحتها معهم حتى تتخلى عنهم أو تقمعهم. لكن الحرب السورية كانت بالنسبة للأكراد نور أمل جديد لا يمكن التخلي عنه.

كما ترى الباحثة أن الدكتور عفيف طرح وجهة نظر مهمة وتحليلاً ليس ببعيد عن الواقع، لكن تعزيز نفوذ حزب العمال الكردستاني في الشمال السوري قد شكل خطراً على أمن تركيا بشكل فعلي، خاصة بعد محاولات نقل الصراع إلى داخل تركيا. أي أن حزب العمال الكردستاني لا ينفرد بسبب توتر العلاقات لكنه ليس سبباً ثانوياً، وهذا بالنسبة لتركيا على الأقل.

---

[179] المرجع السابق.

الفصل الرابع

العلاقات التركية السورية

1. العلاقات التركية السورية (1998-2010)

كانت النقلة النوعية للعلاقات التركية السورية في العام 1998 مع توقيع اتفاقية أضنة، والتي جاءت بعد تهديد تركي باجتياح سوريا إذا استمرت الأخيرة باحتضان وحماية رئيس حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان، في أراضيها، كما سلف ذكره.[180]

وتضمنت الاتفاقية إقامة علاقات دبلوماسية مباشرة بين الدولتين، وفتح سفارة لكل دولة بأرض الدول الأخرى.[181] لكن التركيز الأكبر للاتفاقية كان حول القضية الكردية، إذ نصت أول مادة على ضمان عدم سماح سوريا بأي نشاط ينطلق من أراضيها بهدف تعريض أمن تركيا واستقرارها للخطر. [182]وعلى إثر ذلك، قامت سوريا بترحيل أوجلان، واعترفت بحزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية، وقررت منع تمويله، ومنع انطلاق أي نشاط سياسي مرتبط به داخل الأراضي السورية، وعدم دعم أي نشاط للحزب يضر الدولة الأخرى.[183]

ورغم أن طرد أوجلان كان يظهر على أنه قرار اتخذ بعد خوف سوريا من المواجهة مع تركيا، إلا أن الرئيس السوري بشار الأسد صرح بعد سنوات بأن ترحيل أوجلان لم يكن بدافع الخوف ولكن لأنه فضل صداقة تركيا."[184]

---

[180] Sinem Cengiz, Why is the 1998 Adana pact between Turkey and Syria back in the news?. January 25, 2019. https://www.arabnews.com/node/1441931. accessed: 10\0\2020.

[181] محمود القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية- السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007-2012، ص107+108.

[182] SINEM, CENGIZ, Why is the 1998 Adana pact between Turkey and Syria back in the news?.

[183] القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية- السورية، ص107+108.

[184] SINEM, CENGIZ, Why is the 1998 Adana pact between Turkey and Syria back in the news?.

ومع ترؤس حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2002، وقعت سوريا كبقية الدول العربية ضمن الاهتمام التركي؛ إذ تبع ذلك اجتماع بين الرئيس التركي رجب طيب اردوغان والسفراء العرب في أنقرة، وكشف لهم نية الحكومة في إحياء العلاقات بين تركيا والعالمين الإسلامي والعربي، ثم لحق ذلك عقد اتفاقيات تجارة حرة بين تركيا وست دول عربية، هي: (المغرب، تونس، الأردن، مصر، فلسطين، سوريا).[185]

وفي العام 2004، وقعت سوريا وتركيا اتفاقية لإقامة منطقة للتجارة الحرة بين سوريا وتركيا في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما تم على إثرها تنظيف حقل ألغام بطول 450 ميلاً بين البلدين كانت تركيا قد زرعتها عام 1998 حين كان هناك توتر بين البلدين. وفي العام 2009، انعقدت أول جلسات إعلان انطلاق المجلس الاستراتيجي السوري التركي، والذي شمل توقيع عشرات الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في عدة مجالات منها الاقتصاد والطاقة والأمن والصحة والتعليم والتخطيط والسياسة والثقافة والإعلام والبيئة. أما حجم التجارة بين البلدين فقد اقترب عام 2010 من 2.5 مليار دولار بازدياد ملحوظ مقارنة بالسنين الماضية. أما على الصعيد السياحي، فقد وقعت كل من سوريا وتركيا عام 2009 اتفاقية لإلغاء تأشيرة الدخول بين مواطني البلدين.[186]

---

[185] إحسان الفقيه. القوة الناعمة التركية في العالم العربي. 17\4\2015. https://www.turkpress.co/node/7577. تاريخ الاسترجاع: 22\1\2019.

[186] إسلام حلايقة، الخطاب والسياسة التركية تجاه "العثمانية الجديدة" تجاه العالم العربي الهلال الخصيب نموذجاً (2002-2012). (جامعة بيرزيت: 2012). ص 65-72

ومن ناحية أخرى، لعبت تركيا دور وسيط السلام بين سوريا والاحتلال الإسرائيلي لاسترجاع الجولان وعقد اتفاقية سلام واستمرت بالقيام بدور الوساطة حتى العام 2008 بعد أن أعلنت سوريا إيقاف المفاوضات على ضوء الحرب على غزة فجمدت تركيا الوساطة بين البلدان.[187] وهذا ما أعرب عنه وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو، حيث أعرب عن إيمانه بأن تركيا هي القوة المركزية التي يجب أن تلعب دوراً أكثر نشاطاً في السياسة الإقليمية بسبب مركزها وموقعها الجغرافي وتاريخها.[188]

في ضوء ما سبق، يتضح أن العلاقات التركية السورية بين العام 1998 وقبيل الثورة السورية عام 2011 كانت في قمة انتعاشها، خاصةً بعد دخول اتفاقية أضنة حيز التنفيذ، والتي ضمنت لتركيا الأمان الحدودي المتعلق بالأكراد. في الوقت نفسه، سعت تركيا إلى محاصرة حزب العمال الكردستاني وإجباره على خوض مفاوضات سلام لحل القضية الكردية نهائياً، هذا الأمر كان قد بدأ فعلاً بإعلان عبد الله أوجلان انتهاء الكفاح المسلح، لكن الحرب في سوريا عام 2011 أعادت تركيا والقضية الكردية للمربع الأول من الصراع.

2. العلاقات التركية السورية منذ 2011-2019

[187] المرجع السابق ص 65-72

[188] Konrad Adenauer Sitftung . Turkey's Foreign Policy Towards Syria; From Neo-Ottoman Adventurism to Neo-Ottoman Real politic. (Bagdad: Alnahareen studies center).

كان التحول في العلاقات التركية السورية مع اندلاع الحرب عام 2011 تحولاً دراماتيكياً، فمن العلاقات القوية في شتى المجالات بما يشمل الاقتصاد والسياسة إلى حرب عسكرية.

فمع اندلاع الثورة السورية، حثت تركيا النظام السوري على القيام بإصلاحات سياسية وعدم قمع المتظاهرين، فيما اتهم الرئيس السوري بشار الأسد تركيا بدعوته الدائمة لإدراج الإخوان المسلمين بالعملية السياسية بسوريا. وبعد زيادة التوترات على الحدود التركية السورية، زادت تركيا من ضغطها على النظام، لكنه لم يستجب.[189]

وعلى إثر تلك التوترات، تحولت السياسة الخارجية التركية من سياسة "صفر مشاكل مع دول الجوار"* لسياسة "أصدقاء أكثر، أعداء أقل". وساءت العلاقات بين البلدين حتى وصف أوغلو النظام السوري بالوحشي وغير الإنساني وقارنه بهتلر. وقامت تركيا بدعم المعارضة السورية في محاولة للضغط على النظام لإقامة إصلاحات،[190] إذ احتضنت مؤتمرات المعارضة السورية، والتي كان أكبرها مؤتمراً عقد في حزيران/ يونيو 2011 وضم 300 مندوب من

---

[189] Hinnebusc Raymond, Back to Enmity Turkey-Syria Relations Since the Syrian Uprising. Published: 2015. .Accessed: 10\9\2020. P14+15.

- مبدأ صفر مشاكل مع دول الجوار من أكثر المبادئ التي يشار إليها في السياسة الخارجية التركية إذ ترى تركيا أن المشاكل المزمنة لم تعد تهيمن على أجندة السياسة الخارجية التركية مع الدول المجاورة لها والتي استنفذت طاقاتها في علاقاتها الدولية والإقليمية.

[190] Daniel Wagner and Cafiero , Giorgio. Can Turkey's 'Soft' Power Work in Syria?. updated: 03\10\ 2014. https://bit.ly/2FZlDNs. red: 24\1\2019.

مختلف الطوائف والأقليات وارتقى في نهايته إلى المطالبة باستقالة الرئيس بشار الأسد من جميع مناصبه بشكل فوري.[191]

ولم يقتصر الدعم التركي للمعارضة السورية على ذلك، بل ازداد ليشمل الدعم العسكري، إذ قامت تركيا مثلاً في العام 2016 بإرسال دبابات وقوات خاصة مدعومة بغطاء جوي لمساندة هجوم المعارضة السورية على مدينة جرابلس الحدودية، وأعطت قوات سورية الديمقراطية مهلة ثلاثة أيام لسحب قواتها إلى شرق نهر الفرات.[192] إضافة لذلك، قامت تركيا باتباع سياسة "الباب المفتوح" تجاه اللاجئين السوريين بمن فيهم المعارضون السياسيون والمسلحون، وتكثيف المهاجمة الإعلامية للنظام السوري ومحاولات تجميع القوى العالمية لتشويه صورته وإسقاطه.[193]

كما تم تضمين الدعم التركي للمعارضة السورية بشكل مباشر في صفحة وزارة الخارجية التركية على الإنترنت، نافين أن يكون في دعمهم للمعارضة أي مصالح سياسية أو عرقية أو دينية أو طائفية أو تمييز. وكتبت وزارة الخارجية عبر موقعها الرسمي النص التالي:[194]

---

[191] علي، باكير. محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات. 2011). ص7-16

[192] ورقة تقدير موقف، دوافع التدخل التركي في سوريا واحتمالات توسعه، (الدوحة: وحدة تحليل السياسات في المركز العربي)، 2016، ص1

[193] جلال، سلمي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية "2011 - 2017"، (القاهرة: المركز الديمقراطي العربي)، 2017.

[194] Republic of Turkey Ministry of foreign Affairs, Relations between Turkey–Syria, https://bit.ly/3kd73TF. Accessed: 10\9\2020.

"دعم تركيا الجهود المبذولة لظهور معارضة سورية بشكل فعال وشامل، والتي ستتولى المسؤولية عن العملية الانتقالية بما يتماشى مع المطالب المشروعة للشعب. وفي هذا الإطار، تم تعيين الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلاً شرعياً للشعب السوري في اجتماع مجموعة أصدقاء سوريا الذي عقد في مراكش في ديسمبر 2012، ومقره إسطنبول. كما قدمت تركيا دعمها لاجتماع الرياض خلال 8 إلى 10 من كانون الأول/ ديسمبر 2015، حيث تم إنشاء هيئة التفاوض السورية (التي كانت تسمى آنذاك اللجنة العليا للمفاوضات)".

واستمرت العلاقة بالانحدار بين البلدين حتى فرضت تركيا عقوبات اقتصادية على سوريا عام 2019، وأنهت المجلس الاستراتيجي رفيع المستوى الذي سهّل التعاون بين البلدين في العديد من القضايا مثل المياه، وحاولت بالتعاون مع جامعة الدول العربية الوصول إلى قرار ضد سوريا. رداً على ذلك، أنهت سوريا ترتيبات التجارة الحرة، وطردت المستثمرين الأتراك، وعرقلت روابط العبور التركية إلى الخليج.[195]

على الصعيد الكردي، انتقلت قيادة حزب الاتحاد الديمقراطي من قاعدتها المشتركة مع حزب العمال الكردستاني في قنديل بالعراق إلى أطراف سوريا الشمالية ذات الأغلبية الكردية. تضمن ذلك نقل 1000 مقاتل أو أكثر لبدء العمل السياسي مع حزب الاتحاد الديمقراطي. بالمقابل، اعتبرت تركيا أن دائرة الاهتمام الأول لهذا الانتقال والتحالف هو تركيا وليس سوريا. وتمثل ذلك فيما قاله الرئيس التركي أردوغان: "لا يمكننا أبداً أن نتسامح مع هذا التشكيل

[195] Raymond, Back to Enmity. P1+2.

الإرهابي والتعاون بين حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي. نحن نعلم أن تلك الأحداث موجهة نحونا، وسنرد على ذلك بالتأكيد".[196]

وفي الوقت التي قام به أكراد سوريا بالإعلان عن كيان يتمتع بالحكم الذاتي في شمال سوريا، قامت تركيا بدعم تنظيم (PDK: وهو حزب ديمقراطي كردي بقيادة مسعود بارزاني الموالي لتركيا)، وحاولت تحويله لحزب رئيس ممثل للأكراد السوريين، وقوة مضادة لحزب الاتحاد الديمقراطي. كما حاولت دمجه في هيكل المجلس الوطني السوري الذي يتشارك مع تركيا في معارضة الحكم الذاتي الكردي.[197] وقام بارزاني بالمبادرة لتوقيع اتفاقية باسم هويلر*، وهي اتفاقية نصت على مشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي في السلطة خلال مرحلة انتقالية للمناطق الكردية المشتركة، ولهذه الغاية تم تشكيل المجلس الكردي الأعلى.[198] كما نصت الاتفاقية على توحيد الجهود الكردية لإسقاط نظام بشار الأسد واصفة إياه بالقمعي الاستبدادي، لكن تلك الاتفاقية فشلت، وفي العام 2012 كانت هناك محاولة أخرى لاتفاقية جديدة بنفس الاسم "هويلر"، لكنها أيضاً باءت بالفشل.[199]

---

[196] Internayiona, Crisis Group working of Prevent Conflict Worldwide, (*TURKEY: THE PKK and a kurdish KURDISH SETTLEMENT*. Europe Report N°219. 2012. P16.

[197] Asli S. Okyay, Turkey's post-2011 Approach to its Syrian Border and its Implications for Domestic Politics. 4 July 2017. https://bit.ly/3bS2qv7. Accessed: 11\9\2020

[198] Michael Knapp, Anja Flach, and Ercan Ayboğa, Revolution in Rojava Democratic Autonomy and Women's Liberation in Syrian Kurdistan. (London: British Library: 2016). P77.

[199] بار، بكاري، المشروعات الكرديان في سوريا: التوافق والاختلاف ومواقف المعارضة والنظام منهما. (إسطنبول: مركز حرمون للدارسات المعاصرة: 2018)، ص 23،24.

- هويلر: هي كلمة كردية تعني الخصم والحكم.

ويتضح أن تحالف بعض الأكراد مع خصوم الأكراد الواقعين في الدول الأخرى، مثل تحالف البارزاني مع حكومة تركيا، وتحالف حزب العمال الكردستاني مع حكومة سوريا، يشير إلى أن الأكراد قد تشكلت لديهم هوية فردية في الدول التي انقسموا بينها ما دفعهم لعقد اتفاقيات وتحالفات مع أنظمة أخرى.

وبعد فشل اتفاقيتي هويلر، أعلنت حركة المجتمع الديمقراطي الإدارة الذاتية الديمقراطية من جهة واحدة لتزداد التوترات بين الأطراف الكردية في سوريا. بناء عليه، عقد اجتماع في مدينة دهوك وتوصلت الأطراف إلى اتفاق بثلاثة بنود رئيسة، هي: تشكيل مرجعية سياسية كردية في سوريا، والتفاوض على الإدارة الذاتية المعلنة وإجراء التعديلات بما يرضي الطرفين، وتشكيل لجنة تخصصية لأمور الدفاع وقوة موحدة بمشاركة القوات العسكرية للطرفين. لكنه أيضاً فشل.[200]

ويشير المؤيديون لتركيا أن علاقاتها لم تنقطع مع سوريا، إذ احتضنت تركيا العديد من اللاجئين السوريين العابرين لحدودها، وقد منح تقرير المساعدات الإنسانية العالمي لعام 2014 تركيا لقب "البلد الأكثر سخاء" بعد أن بلغت قيمة تبرعاتها 1.6 مليار دولار؛ أي ما يعادل 0.21% من مجمل دخلها القومي، كما احتلت المرتبة الثالثة من بين الدول الأكثر تقديماً للمساعدات الإنسانية خلال عامي 2012 و2013. وقد أوضحت رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ التابعة لرئاسة الوزراء "آفاد" أن تركيا قدمت في 2012 و2013 تبرعات للمحتاجين في عدة

[200] المرجع السابق.

دول منها العراق وسوريا وقطاع غزة وجمهورية إفريقيا الوسطى وأفغانستان، إضافة إلى المساعدات المقدمة للاجئين السوريين والعراقيين في تركيا.[201]

وقد بلغ عدد اللاجئين في تركيا أكثر من ثلاثة ملايين وتسعمائة ألف لاجئ، واعتبرت تركيا البلد التي احتضنت أكبر عدد من اللاجئين في العالم، وقد أطلقت "المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية" ما يقارب 58 مشروعاً إنسانياً مع 20 منظمة إنسانية تعمل بشكل وطيد مع المنظمات التركية لمساعدة اللاجئين. وقد أكدت المفوضية أن 95% من اللاجئين السوريين يعيشون خارج مخيمات اللاجئين.[202] وعلى الرغم من أن تركيا سجلت ما يقارب 3.6 ملايين سوري لاجئ ما جعلها من أكبر الدول المستضيفة للاجئين، إلا أنها عام 2018 أوقفت تسجيل معظم طالبي اللجوء السوريين الواصلين لأراضيها، ما أدى لعمليات ترحيل غير مشروعة حسب هيومن رايتس وتش.[203]

وعلى صعيد السياسة الناعمة التركية تجاه السوريين، استمرت تركيا بتقديم المنح الدراسية، حيث اعتبرت تركيا بين الأعوام 2015 و2016 ثالث الدول الأكثر توفيراً للمنح

---

[201] خليل ميروك، مساعدات تركيا الإنسانية تعمق علاقاتها بالعالم، تاريخ النشر: 29\9\2014. https://bit.ly/2FS21Mg. تاريخ الاسترجاع: 27\1\2019.

[202] موقع المفوضية الأوروبية المساعدات الإنسانية والحماية المدنية. تقرير تركيا. 7\1\2019. https://bit.ly/2FSu8ec . تاريخ الاسترجاع: 27\1\2019.

[203] هيونس رايتس وتش. تركيا توقف تسجيل طالبي اللجوء السوريين. 16 يوليو 2018. https://bit.ly/2KVUqyW. تاريخ الاسترجاع: 27\1\2019.

الطلابية للسوريين.[204] وقد ارتفع عدد الطلاب السوريين في الجامعات التركية من 1785 خلال 2013\2014 إلى 15052 خلال 2016\2017.[205]

وكجزء من السياسة الناعمة أيضاً وعلى خلفية التوتر بين سوريا وتركيا، جرم مجلس الشعب السوري دبلجة المسلسلات التركية بهدف إقامة مقاطعة إعلامية للمنتجات التركية[206]، إلا أن المسلسلات التركية لاقت منافذ أخرى، واستمرت بعرض المسلسلات والأفلام للعالم العربي، كان منها مسلسل "Sevda'nın Bahçesi" الذي يحكي عن اللاجئين السوريين وتم إنتاجه عام 2017، وهذا المسلسل ليس الوحيد الذي ظهر فيه عربي سوري، بل ظهرت أيضا سيدة سورية في مسلسل آخر اسمه "الأزهار الحزينة".[207]

بالمقابل، يرى بعض المعارضين لتركيا أن تلك النقاط هي سياسية تجييش للسوريين وتحريف لمسار المعارضة السورية ضد الأكراد وضد النظام السوري، فمثلاً يرى رئيس جامعة عفرين ورئيس هيئة الاقتصاد الأستاذ في سياسات تمويل التنمية الاقتصادية أحمد يوسف، أن تركيا تتبنى سياسة الأرض المفتوحة للاجئين السوريين دون قيود، وتأمين مقرات للمعارضة السورية على أراضيها، سواء الائتلاف أو الحكومة المؤقتة المنبثقة عنها، إضافة إلى استقطاب

---

[204] عبد القادر علي، التعليم العالي والمنح الدراسية: قوة ناعمة في السياسة الخارجية التركية، (منتدى العلاقات العربية الدولية: 2017)

[205] Wiebke Hohberger. Opportunities in Higher Education for Syrians in Turkey. (Istanbul: Istanbul Policy Center: 2018).

[206] قناة العربية. تصويت بالأغلبية في مجلس الشعب السوري على منع دبلجة الدراما التركية. https://bit.ly/2TfUlX6. تاريخ الاسترجاع: 26\1\2019.

[207] صحيفة النهار. مسلسل تركي عن واقع السوريين... قصة أستاذ موسيقى عمل نادلاً بعد الحرب. تاريخ النشر: 27 أيلول\سبتمبر 2017. https://bit.ly/2MAH60L. تاريخ الاسترجاع: 26\1\2019.

الأكاديميين السوريين بتأمين عمل لهم ودعمهم لفتح مراكز تعليمية كجامعة الزهراء على أرض تركيا، وتمويل الفصائل العسكرية الموالية لها في أرض سوريا، واستثمار الأعمال والمنظمات التي تعمل في المجالات المرتبطة بالاستخبارات التركيا، مثل منظمة IHH. إضافة إلى تصفية الأصوات المطالبة بجلاء الحقائق، أو تحييدها بأقل تقدير، واتخاذ قمع الأكراد ومنع إعطائهم حقوقهم شرطاً لتقديم تنازلات للدول التي تدخل في الحرب السورية، وتشويه صورة الأكراد من خلال دوائر الاستخبارات والمؤسسات الإعلامية لإظهارهم في الخط المعارض لحقوق الشعوب السورية.[208]

ويرى ريموند هينبوش، أستاذ العلاقات الدولية وسياسة الشرق الأوسط ومدير مركز الدراسات السورية في جامعة سانت أندروز في أسكتلندا، أن التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا جاء بشكل متناسق مع مصالحها، خاصة أن حزب العدالة والتنمية يروج لتركيا الإسلامية كنموذج ديمقراطي يمكن تطبيقه في العالم العربي، وقد كسب تأييداً كبيراً من العرب وعمل على تشبيك علاقاته مع حكومات الإخوان المسلمين في المنطقة. أما وقوفها مع المعارضة فكان بعد رفض النظام السوري النصائح التركية التي تتوافق مع أفكارها التي تصدرها للعالم العربي، إضافة إلى تقدير تركيا الخاطئ بسقوط النظام السوري سريعاً، فبادرت الحكومة

[208] أحمد يوسف. السياسة التركية تجاه سوريا في ضوء موقفها من القضية الكردية. 6\3\2018، https://sdf-press.com/?p=15092. تاريخ الاسترجاع: 10\9\2020.

التركية باحتضان المعارضة، وسقط بذلك التحالف الثلاثي الذي كان مع إيران وسوريا ضد التهديدات المشتركة من الغزو الأمريكي للعراق، والأكراد الساعيين للانفصال.[209]

ويرى القنصل التركي في فلسطين "Ahmet Riza Demirer" أن العلاقات التركية السورية ليست محكومة بالأكراد، فتركيا لا توجد لديها مشكلة مع الأكراد، بل بحزب العمال الكردستاني الذي أثر على العلاقات بين البلدين حتى اتفاقية أضنة عام 1998 وعادت ليبرز مع جديد كمشكلة في العام 2011 بعد انتشار الإرهاب في الشمال السوري وتعزيز وجود حزب العمال هناك في ظل فقدان سيطرة الحكومة السورية على تلك المناطق. وأكد القنصل أن توتر العلاقات بين البلدين لا يقتصر على حزب العمال الكردستاني لكنه أحد أبرز المشاكل الحالية.[210]

من جانبه، يعرض رئيس اتحاد شبيبة الثورة في حزب البعث بسوريا، الدكتور عفيف دلة، وجهة نظر مغايرة، فعلى الرغم من تأكيده على أن أحد المؤثرات المهمة التي انعكست على العلاقات التركية السورية هي القضية الكردية. خاصة في الفترة التي تواجد بها عبد الله أوجلان في سوريا، الذي اعتبرته السلطات التركية احتضاناً لتهديد حقيقي على الأمن الداخلي في تركيا. ووصل توتر العلاقات إلى التهديد بحرب وهو أمر لم يكن مسبوقاً حينها، إلا أن القضية الكردية –برأي الدكتور دلة– ليست السبب في تدهور العلاقات التركية السورية بعد الحرب التي فرضت

---

[209] Hinnebusch, Back to Enmity. P16+17

[210] مقابلة شخصية مع القنصل التركي Ahmet Riza Demirer .

على سوريا عام 2011، بل كانت ذريعة للتدخل في سوريا، ويعزي دلة أسباب التدخل التركي في سوريا وتوتر العلاقات لسببين رئيسين:[211]

1. السلطات السياسية التركية كانت تأخذ الأكراد كذريعة لتحقيق أهداف سياسية داخلية مرتبطة بالحسابات الانتخابية. إذ إن غالبية الحكومات التركية كانت تحاول استمالة الشعب التركي من خلال طرح مواضيع تمس القومية التركية، فيطرحون خطراً ما ويسوقون أنفسهم على أنهم مدافعون عن الشعب وما يمس قومية الشعب التركي وأمن تركيا.
2. للسلطات التركية المتعاقبة نزعة استعمارية توسعية في المنطقة لكنها تحاول توظيف القضية الكردية كذريعة للتدخل في الأراضي السورية، وكان هناك طرح لاستعادة أمجاد إمبراطوريات سابقة على مستوى المحيط الإقليمي. لذا عندما أتيحت الفرصة ليكون لتركيا طرف في معادلة الصراع في المنطقة، لم تتردد تركيا، وضربت بعرض الحائط كل العلاقات التي شهدتها تركيا قبل الحرب.

ويستدل دلة بعدم وجود مشاكل متعلقة بالأكراد بين تركيا وسوريا في العشر سنوات التي سبقت الحرب التي فرضت على سوريا عام 2011، فكيف لها أن تتحول لمشكلة لاحقة. وظلت مشكلة الأكراد بعيدة عن طاولة البحث بين سوريا وتركيا حتى التدخل الأمريكي، كما يؤكد أن المرحلة السابقة للحرب شهدت نمواً استراتيجياً للعلاقات على الرغم من وجود أحزاب وتجمعات

[211] مقابلة هاتفية بتاريخ 17\2\2021 مع الدكتور عفيف دلة رئيس اتحاد شبيبة الثورة في حزب البعث بسوريا.

كردية غير رسمية في سوريا. ويضيف دلة بأن القضية الكردية لاتشكل مشكلة على الإطلاق، حتى إن هناك علاقات تربط البرزاني بالحكومة التركية، أي لا يوجد انقطاع كلي بين تركيا والأكراد في سوريا. ويؤكد دلة "أن الدولة السورية تتعامل مع الاحتلال التركي كوجود احتلالي ستقاومه بالسياسة وبالعسكرة وبكل الوسائل المتاحة وهذا حق من الحقوق المصانة في شرعية الأمم المتحدة. إذ يحق لكل شعب مقاومة أي قوات أو سلطات احتلالية تطأ أرضه عنوة وتمارس حالات احتلالية استعمارية كولونيالية عليه بكل الوسائل".[212]

وترى الباحثة في ضوء ما سبق أن العلاقات التركية السورية تغيرت تغيراً دراماتيكياً بعد الثورة السورية لعدة عوامل، أهمها اثنان: الأول، هو سعيها لاستبدال نظام الأسد بنظام موالٍ لتوجهها السياسي والديني ولمصالح توسعية. والثاني، إعاقة تمكين حزب العمال الكردستاني والجهات الموالية له على الحدود السورية التي ستكون بالتأكيد أساس انطلاق عمليات عسكرية ضد تركيا في الأراضي التركية مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الدعم الخارجي والحدودي لأي قوة انفصالية. ومن المحاولات التي كانت اتفاقيتا هويلر تهدفان لتحقيقها هي صهر حزب الاتحاد الديمقراطي بجسم موالٍ للأتراك، الأمر الذي كان سيخضع الاتحاد تدريجياً لسيطرة تركيا.

3. روجافا

[212] المرجع السابق

يطلق الأكراد هذه الكلمة اليوم على ثلاثة كنتونات متقطعة فرضوا فيها الحكم الذاتي الكردي، وتمتد على حدود شمال سوريا، وهي: عفرين، وكوباني، والجزيرة. وتمتد من المالكية (ديريك) على الحدود الشرقية مع العراق، إلى عفرين على الحدود السورية التركية غرباً.[213]

بدأ الأكراد السيطرة على مناطق شمال سوريا معلنين إقامة مناطق الحكم الذاتي فيها في العام 2012، كان هذا بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي الذي أثبت نفسه كقوة مهيمنة في المناطق الكردية. وقد بدأت الثورة في كوباني تلتها عفرين وبعض بلدات الجزيرة. ونجحت وحدة حماية الشعب الكردية (المنظمة المسلحة التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي) في مواجهة تنظيم داعش الذي كان يسيطر على المنطقة وأجبرت الولايات المتحدة الأمريكية على دعمها في تلك الفترة.[214] لكن المأخذ عليها من المعارضين هو سيطرتها على مناطق عربية مثل منبج وتل رفعت، وتهجير سكانها سعياً لتأسيس كيان كردي واسع.[215]

وفي عام 2014، أعلن الحكم الذاتي الديمقراطي رسمياً في كانتون الجزيرة لتصبح الكانتونات الثلاث تحت الحكم الذاتي الكردي: (عفرين، وكوباني، والجزيرة)، ويرجح بعض الباحثين أن اتفاقاً فعلياً بين الحكومة السورية والأكراد قد تم قبيل إعلان الحكم الذاتي معتمدين في ذلك على تحركات قوات النظام بأريحية في القامشلي وهي منطقة يسيطر عليها حزب

---

[213] غادي، صاري، الإدارة الذاتية الكردية في سوريا: بين الطموح والبقاء، (برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: 2016)، ص7.

[214] Robert Lowe, Rojava At 4 Examining the Experiment in western Kurdistan, (Middle East Centre" 2016). P9,10

[215] حسام الجبلاوي، مستقبل العلاقة بين الأكراد ونظام الأسد بعد هزيمة داعش، تاريخ النشر: 20\9\2017. https://bit.ly/3mmzG2n. تاريخ الاسترجاع: 14\9\2020

الاتحاد الديمقراطي، ونقل مقاتلي الأكراد من حزب العمال الكردستاني من جبل قنديل في العراق إلى سوريا بطائرات إيرانية.[216]

وقد سعت قيادة روجافا لكسب شرعيتها عن طريق تقديم الخدمات الفعلية للسكان، وتشكيل قوات حماية الشعب كقوة فاعلة في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وتقديم حربها ضد داعش على أنها معركة بين القيم الليبرالية العالمية والتطرف، ما أكسبها دعماً وثقة محلية ودولية. على الرغم من ذلك، ما يزال عدد من الأكراد والعرب السوريين الذين يسكنون في شمال سوريا في مربع التخوف لاتهام قيادة روجافا بالقمع المتعمد للمجتمع المدني ومعارضيه السياسيين ولقربهم من النظام.[217]

1.3 روجافا وحزب العمال الكردستاني

وينظر حزب العمال الكردستاني إلى تطورات الصراع الكردي في سوريا على أنها جزء من التغيير التدريجي في الصراع الكردي في تركيا. حيث يشكل تحقيق الحكم الذاتي في روجافا قاعدة أمل إيجابية ومؤثرة على التطورات السياسية إقليمياً، خاصةً تركيا ولاحقاً في كافة أنحاء المنطقة. بكلمات أخرى، يعتقد العمال الكردستاني بأن انتزاع كيان كردي في سوريا سيؤدي

[216] Leezenberg, M. The Ambiguities of Democratic Autonomy: The Kurdish Movement in Turkey and Rojava. Library of the University of Amsterdam. 2020. P681+682.

[217] رنا خلف، حكم روجافا: طبقات من الشرعية في سوريا، (برنامج الشرق الأوسط وشامل إفريقيا، 2016)، ص3.

لإجماع إقليمي حول تأمين الحقوق الكردية في الدول التي تحتوي على أقليات كردية، وسيساهم بشكل إيجابي في حل المشاكل في تركيا. [218]

إضافة لذلك، يوفر ظهور كيان كردي جديد في سوريا للأكراد فرصة لتشكيل تحالفات جديدة مع قوى دولية بهدف تمكين أنفسهم من مواجهة القوى الإقليمية المعادية لهم، إذ إن إحدى نقاط الضعف الرئيسة في القضية الكردية كان عدم وجود تحالفات مع دول قوية والدعم الدولي المحدود، باعتبارها جهة فاعلة غير شرعية. على هذا الأساس، عزز أكراد سوريا علاقاتهم مع قوى دولية مشاركة في المنطقة، وأصبحوا جزءاً من الحرب ضد "داعش" ما يمكن أن يساعدهم في زيادة نفوذهم ومتابعة هدفهم المتمثل في بناء إطار إداري لا مركزي في سوريا.[219]

وفي هذا السياق، يقول ممثل الاتحاد الديمقراطي في دول البلقان، إبراهيم مسلم: بالنسبة للكرد، كان الأصعب عليهم دائماً هو إيجاد الدعم الدولي. وذلك لسبب بسيط وهو أن كردستان محتلة من قبل ثلاث قوى مهيمنة في العالم أو في المنطقة هي (الدولة التركية والإيرانية والسورية). ولكل واحدة من هذه الدول حلفاؤها في العالم، لذا لم يكن هذا الطريق سهلاً. وأضاف: "لو كان هناك دعم دولي لحلت المسألة الكردية من زمن بعيد".

2.3 روجافا والدولة التركية

[218] Robert Lowe, Rojava At 4 Examining the Experiment in western Kurdistan .P9-10.
[219] Ribale, Sleiman-Haidar. The importance of Rojava–North Syria for the PKK. 31\82016. https://bit.ly/32uX45O. Accessed: 14\9\2020

سياسة تركيا تجاه الأكراد في سوريا لا تختلف تماماً عن سياستها تجاه الأكراد في تركيا نفسها، إذ تنظر لهم، سواء في سوريا أم تركيا، على أنهم تهديد للجمهورية التركية وأمنها. ولا شك أن إقامة أي كيان كردي في شمال سوريا خاصة بسيطرة من حزب الاتحاد الديمقراطي الموالي للعمال الكردستاني سيقابل برفض تركي. وإذا تعامل المجتمع الدولي مع روجافا ككيان شرعي واقع، فسوف يرسخ حزب العمال الكردستاني بقوة أكبر. أما كردستان العراق فلا تنظر إليها تركيا بتهديد كسوريا لأن الأحزاب الكردية فيها معادية لحزب العمال الكردستاني، وبالتالي فلن تشكل التهديد نفسه. [220]

على هذا الأساس، توجهت تركيا لروسيا، وهي القوة الأكبر في سوريا بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية وتخليها عن الأكراد، وعقدت اتفاقية باسم "سوتشي" عام 2019\2018 تقضي بإقامة منطقة منزوعة السلاح بعمق 15- 20 كيلومتراً في محافظة إدلب. ويعتقد البعض أن هذه الاتفاقية بمثابة النهاية لروجافا وإنهاء الحلم بتثبيت إدارة ذاتية بالمنطقة. وفي السياق نفسه، يقول الباحث في الشؤون السورية، ساموبل راماني، في مقابلة صحفية مع صحيفة العرب، إن "وحدات حماية الشعب قد تتحول في نهاية المطاف إلى قوة قتالية ضمن الجيش السوري". [221]

---

[220] IBED

[221] العرب، اتفاق روسيا وتركيا ينهي حلم روجافا، 2019/10/24. https://bit.ly/2GZW0ih. تاريخ الاسترجاع: 2020/9/14.

في هذا السياق، أكد القنصل التركي في فلسطين "Ahmet Riza Demirer"، أن تركيا لن تسمح باستقلال كيان كردي برئاسة حزب العمال الكردستاني، فهو بوجه نظرهم حزب إرهابي يسعى لنشر الإرهاب، كما أكد فيما يخص روجافا أن المشكلة ليست الأكراد في سوريا، ولكن المشكلة هي عدم وجود حكومة سورية قادرة على السيطرة على الشمال السوري، وهو ما نشر الإرهاب في المنطقة وعزز من وجود حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي الموالي له.[222]

وينطبق وصف حزب العمال الكردستاني بالإرهابي ورفض الحوار معه على المقاربة النظرية المشار إليها سابقاً، فحكومة تركيا ترفض رفع حزب العمال الكردستاني لمستوى منافس، ومكافأة العنف وبالتالي الانجرار لمفاوضات مجدداً.

4. الولايات المتحدة الأمريكية والأكراد:

تعود علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية إلى العام 1920 بعد إعطاء الأخيرة وعدا بالاستقلال للأكراد في معاهدة سيفر، لكنها نكثت بوعدها بالتعاون مع فرنسا وتركيا وقسمت أراضي كردستان بين عدة دول. وفي العام 1961، بعد اندلاع الحرب في كردستان العراق، تبنت الولايات المتحدة سياسة عدم التدخل للحفاظ على علاقات جيدة مع بغداد، لكنها عادت وغيرت سياستها عام 1968 عندما استولى حزب البعث، بقيادة صدام حسين، على الحكم،

[222] مقابلة شخصية مع القنصل التركي Ahmet Riza Demirer

الذي حاول حل أزمة الأكراد ووقف القتال معهم، ووافق على إعطائهم مطلبهم بإقامة حكم ذاتي كردي داخل عراق موحد على أن يتم البرنامج عام 1974. وفي هذا الوقت، عزز هو من نفوذه وقوته، وعزز الأكراد من تحالفهم مع الولايات المتحدة من جديد التي بدأت بحثهم على القتال لزعزعة العراق، ومدهم بالأسلحة والمقاتلين ما أدى إلى تدهور الأوضاع بين بغداد والأكراد. [223]

وعلى مدار سنين من تصادم العلاقات بين حكومة العراق والأكراد، كان واضحاً أن الولايات المتحدة تدعم الأكراد بتردد، وأن مصالحها بإقامة دولة كردية بالمنطقة غير واضحة، وكان دعمها متزامناً مع دعم إيراني للأكراد لنفس الغاية وهي زعزعة حكم العراق. وفي العام 1975، تخلى الإيرانيون عن الدعم للأكراد بعد اتفاق مصالح مشتركة مع صدام حسين*. ومع إغلاق الحدود، أصبحت الولايات المتحدة غير قادرة على دعم الأكراد عسكرياً، فشنت حكومة العراق اجتياحاً للمناطق الكردية لتدمر 1400 قرية وتعتقل الآلاف وأعلنت السيطرة عليها كلياً. كان التخلي المتكرر من الولايات المتحدة عن الأكراد سبباً في زعزعة الثقة، لكن الولايات المتحدة عادت ودعمت الأكراد عام 1991 بعد تحرير الكويت من القوات العراقية، لينشأ إقليم كردستاني يتمتع بحكم ذاتي بحلول العام 1992، وأصبح حليفاً للولايات المتحدة في المنطقة.[224]

---

[223] بريان، غيبسون، أمريكا: تاريخ طويل من التخلي عن الأكراد، 2019/10/17. https://bit.ly/3eRjxzk . تاريخ الإسترجاع: 2020/10/26

- في 6 مارس/ آذار عام 1975، أعلن الشاه الإيراني وصدام حسين رئيس العراق آنذاك اتفاقاً تبادلا فيه السيادة الجزئية على شط العرب، وهو ممر مائي استراتيجي على طول الحدود الإيرانية العراقية، مقابل عدم التدخل في شؤون بعضهما البعض.

[224] المرجع السابق.

بالمقابل، زعزع هذا الدعم الأخير لأكراد العراق الثقة التركية في الحكومة الأمريكية وأوجد وضعاً جديداً للعلاقات بين البلدين، لا سيما أن الوعود التي قطعتها الولايات المتحدة على نفسها بدعم تركيا في قمع حزب العمال الكردستاني حينما كان مقره في العراق لم تتحقق.[225]

في العام 2017، أقام إقليم كردستان العراق استفتاء حول الانفصال عن العراق، وحصل على تأييد بنسبة 92%، لكن المحكمة العليا في العراق، وهي أعلى سلطة قضائية، أقرت بعدم دستورية الاستفتاء، وبالتالي إلغاء كافة الآثار المترتبة عليه، ما وضع كردستان بموقف صعب. وبناء عليه، قامت العراق ببسط سيطرتها على جميع المناطق المتنازع عليها وهي غنية بالنفط والبترول، كما قامت بتسليم مطاري أربيل والسليمانية إلى سلطة الطيران المركزي في العراق والتي كانت تحت إدارة كردستان منذ العام 2003، وأحكمت السيطرة على المنافذ الحدودية بين كردستان وكل من إيران وتركيا وسوريا.[226]

أما الولايات المتحدة الأمريكية التي قدمت الدعم المطلق للإقليم بسياستيه الداخلية والخارجية، فقد رفضت الاستقلال بشكل تام، وفضلت عدم التدخل، ما شكل صدمة لقيادة الإقليم من جهة ولكافة المتابعين للعلاقات الأمريكية الكردية في السنوات السابقة من جهة أخرى، وذلك

---

[225] أزهار الحيالي، المتغير الأمريكي في الخلاف التركي – الكردي بعد عام 2003 (تركيا وحزب العمال الكردستاني)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية. عدد 3، 2010. ص602

[226] مصطفى، الحديثي. كردستان العراق. ما لها وما عليها بعد فشل الاستفتاء. https://bit.ly/33wVlNd . تاريخ الاسترجاع: 2021/5/8

لأن العلاقات الكردية الأمريكية قد شهدت تقارباً كبيراً حتى اعتبرت كردستان العراق حليفاً موثوقاً به، واحتضت أكبر القنصليات الأمريكية في المنطقة.[227]

وقد حلل التيار الواقعي السبب بأن الولايات المتحدة اختارت مصلحتها وأولويتها في الحرب والتي تمحورت حول محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وهذا ما أكده بيان صدر عن البيت الأبيض بتاريخ 15 أيلول/ سبتمبر 2017:[228]

"استقلال الإقليم يسهم في تشتيت الانتباه عن الجهود الرامية إلى هزيمة الإرهاب، وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة، وإحداث استفزاز في المناطق المتنازع عليها، وسيفتح الباب أمام استثارة الدول القوية والفاعلة في المنطقة مثل (العراق، تركيا، وإيران)".

على الصعيد السوري، وبعد أشهر قليلة من بدء الأزمة السورية عام 2011، بدأت الأحداث تأخذ منحنى دولياً إقليمياً، وظهرت من خلال حرب بالوكالة شملت تركيا وإيران والسعودية وقطر وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 2014، تطور الأمر ليصل حد التدخل العسكري المباشر عندما شكلت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً دولياً لمواجهة تنظيم

[227] أمجد، طعمة، نوار، هاشم. إقليم كردستان العراق في السياسة الأمريكية. (أربيل: جامعة ايشك. 2018). ص140-143
[228] المرجع السابق.

الدولة الإسلامية في العراق والشام، تبعه تدخل عسكري روسي لمصلحة النظام السوري عام 2015.[229]

وقد شكل الوجود العسكري الأمريكي، والذي قدر بألفي جندي انتشروا في أكثر من عشر قواعد عسكرية، دعماً معنوياً وغطاءً حامياً للوحدات الكردية في سوريا.[230] وفي العام 2018، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، التي قدمت دعماً عسكرياً ولوجستياً وسياسياً للأكراد في المنطقة، عن سحب قواتها من سوريا بحجة هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية وهو السبب الرئيس لوجودهم، كما صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. بالمقابل، أصدرت قوات سوريا الديمقراطية بياناً أكدت فيه أن القرار يخدم الجماعات الإرهابية في المنطقة، ودعت إلى دعم دولي أكبر في المعركة المستمرة ضد الإرهاب في سوريا.[231]

يتضح أن طرح حزب الاتحاد الديمقراطي نفسه على أنه قوة مهمة وفعالة في محاربة الإرهاب بالمنطقة قد أكسبته شرعية الوجود، لكنه لم يكن كافياً لإقناع الولايات المتحدة باستمرار الدعم حتى نيل الاستقلال، وقد خُذل أكراد سوريا من الولايات المتحدة الأمريكية، كما خذل الأكراد في العراق منها بعد الاستفتاء، وربما كان هذا سبب توجه أكراد العراق لتركيا لتكون حليفة لهم وبديلة للولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من اضطهادها للأكراد في تركيا وحربها على

---

[229] مروان قبلان، الثورة والصراع على سوريا، تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية، سياسات عربية العدد 18، 2017. ص 67.

[230] وحدة الرصد والتحليل في مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ورقة تقدير موقف، التدخل العسكري التركي شمال سوريا. دوافع الضرورة أم الاستراتيجية . ص5

[231] طارق دياب. الانسحاب الأمريكي من سوريا: الأبعاد والمسارات. (القاهرة: المعهد المصري للدراسات 2019)، ص 3+ ص15

الأكراد في سوريا. وهذا يثبت أن تقسيم الأكراد بين الدول المختلفة قد أظهر مصالح فردية مختلفة عن الهوية الجامعة والحلم الموحد لكردستان.

ومن جهته، قال ممثل حزب الاتحاد الديمقراطي في دول البلقان إبراهيم مسلم، إن الانسحاب الأمريكي لم يكن متوقعاً كما أنه لم يكن مستبعداً، وخاصة بعد ترؤس ترامب للحكم في الولايات المتحدة والذي تجمعه علاقات جيدة مع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، إضافة لأنه يمتاز بسياسة عشوائية. وأضاف أن التاريخ مليء بمثل هذه الخيانات. لذلك، فإن الأكراد لا يعولون إلا على أنفسهم وقدرتهم الذاتية.[232]

وأردف مسلم: "هذ الأمور لا تمنع الاستفادة من التناقضات الدولية أو الإقليمية أو العالمية، فالأكراد تعلموا لعبة السياسة التي تقوم بها كثير من الدول والأحزاب، لذلك يحاول الأكراد من خلال اللعب على هذه التناقضات إيجاد منفذ لهم لتحقيق تقدم في قضيتهم والحصول على حق من حقوقهم المشروعة. وهم مجبرون على فتح قنوات حتى مع أعدائهم من أجل إيجاد منفذٍ ما للعمل السياسي، خاصة أن الأكراد محاصرون بالأعداء من كل الأطراف، النظام الإيراني، والنظام التركي، والنظام العراقي السابق، والنظام السوري".[233]

جاءت أفعال الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لما تراه النظرية الواقعية، فالمصلحة هي أساس العلاقات الدولية، إذ كانت مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1991 إسقاط نظام

---

[232] مقابلة عبر البريد الإلكتروني مع ممثل الاتحاد الديمقراطي في دول البلقان الدكتور إبراهيم مسلم.
[233] المرجع السابق.

صدام حسين، فدعمت أكراد العراق وحثتهم على الانفصال لزعزعة العراق. وفي العام 2011، كان دعمها للأكراد في سوريا مؤقتاً ولم تنته المصلحة أو تنعدم حتى تركت الولايات المتحدة أكراد سوريا دون دعم وانسحبت من الأراضي السورية معلنةً أن مهمتها قد انتهت. بالمقابل، أثبتت النظرية الواقعية طرحها بأن الثقة معدومة في العلاقات الدولية وهذا ما ظهر بالوعود المكررة والتي لم تتحقق.

5. التدخل التركي العسكري في الحرب السورية

عام 2015، وقع انفجار في الأراضي التركية المحاذية لسوريا، تبعه اغتيال لضابطي شرطة أتراك من قبل حزب العمال الكردستاني، فقصفت تركيا مواقع حزب العمال الكردستاني في سوريا، ثم قامت بعض الجماعات الكردية في تركيا، وعلى ما يبدو بإلهام من ثورة كوباني، بوضع حواجز في المدن الكردية جنوب تركيا معلنةً الحكم الذاتي فيها، مثل ديار بكر وسيلوبي القريبة من الحدود السورية وبالذات منطقة كوباني، لتقوم تركيا بسحق التمرد وحظر التجوال بشكل عنيف حتى قدرت مجموعة الأزمات الدولية أن حوالي 1700 شخص لقوا حتفهم، سواء من المتمردين أو السكان المدنيين، كما لقي العديد من القوات الأمنية مصرعهم كذلك.[234]

وفي تشرين الأول/ اكتوبر عام 2015، كانت أول رد فعل تركي ضد وحدات حماية الشعب، بقصف زوارقهم بعد محاولة لعبور نهر الفرات، وذلك بعد سيطرة وحدة حماية الشعب

[234]. Leezenberg, M. The Ambiguities of Democratic Autonomy: The Kurdish movement in Turkey and Rojava. University of Amsterdam. 2020. P681-682.

على مدينة تل أبيض وتوحيد كنتوناتها في الحسكة وكوباني وسيطرت على الحدود في المنطقة الواقعة في شرق نهر الفرات، والتي تمتد من الحسكة وحتى مدينة جرابلس، إضافة إلى سيطرتها على مدينة عفرين ومحيطها في محافظة حلب. تزامن ذلك مع دعم تركيا لفصائل المعارضة بالضربات الجوية وإعلانها أن العملية تهدف لإنشاء منطقة آمنة ممتدة من جرابلس إلى أعزاز بعمق 30–40 كم. وتوقفت تلك العملية بعد توتر روسي تركي إثر إسقاط طائرة روسية من قبل سلاح الجو التركي. فيما بعد، اقتصرت محاولات تركيا على محاولات إحلال القوات المعارضة الموالية لها في غرب الفرات.[235]

وبعد الانقلاب الفاشل على حكومة تركيا في تموز/ يوليو 2016 وهجمات تنظيم "داعش" داخل الأراضي التركية، تم توجيه الجيش التركي إلى شمال سوريا بحجة محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، لكن الواضح أنه كان يهدف أيضاً إلى كبح المكاسب التي حققها الأكراد.[236]

ويؤكد القنصل التركي في فلسطين "Ahmet Riza Demirer" أن المشكلة هي عدم وجود حكومة سورية تسيطر على روجافا، فأصبحت محطة لحزب العمال الكردستاني وللإرهاب، وهذا ما دفع تركيا للتدخل عسكرياً في سوريا.[237]

ويمكن إبراز أهم العمليات العسكرية التركية في سوريا، كالتالي:

---

[235] التدخل العسكري التركي في سوريا، الأسباب والأهداف والتحديات، (مركز برق للدراسات والأبحاث: 2016)، ص2.

[236] Robert Lowe, Rojava At 4 Examining the Experiment in western Kurdistan. P9,10

[237] مقابلة شخصية مع القنصل التركي Ahmet Riza Demirer

1.5 عملية درع الفرات (2016-2017):

مع حلول آب/ أغسطس 2016، كانت دبابات الجيش التركي قد دخلت قرب مدينة جرابلس الحدودية مع سوريا في عملية عرفت باسم "درع الفرات"، وحاربت بالشراكة مع قوات معارضة سورية غير الكردية تنظيم الدولة الإسلامية، ونجحت في السيطرة على المدينة بشكل كامل. لاحقاً، قصفت تركيا باستخدام الطيران مواقع قوات وحدات حماية الشعب (التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي)، وتقدمت المعارضة السورية المدعومة من تركيا في المدن السورية الموازية لخط نهر الفرات وصولاً إلى مدينة منبج. ويبدو جلياً أن الهدف من هذه العملية هو منع وحدات حماية الشعب الكردية من استكمال مشروعها وفرض الأمر الواقع في شمال سوريا.[238]

وفي نهاية العملية عام 2017، نجحت تركيا و1500 مقاتل من الجيش السوري الحر الموالي لتركيا بإخراج تنظيم الدولة والوحدات الكردية من المنطقة الحدودية.[239]

2.5 عملية غصن الزيتون (2018):

في الثامن عشر من آذار/ مارس عام 2018، تمكنت تركيا من دخول مركز مدينة عفرين، وهي مدينة مهمة في المشروع الكردي وتخضع سياسياً للإدارة الذاتية، وعسكرياً وأمنياً

---

[238] التدخل العسكري التركي في سوريا، الأسباب والأهداف والتحديات، (مركز برق للدراسات والأبحاث: 2016)، ص3.

[239] موقع الجزيرة، العمليات العسكرية التركية في العراق وسوريا خلال ربع قرن. 12\10\2019. https://bit.ly/35zsxWF. تاريخ الاسترجاع:15\9\2020.

"لوحدات حماية الشعب"،[240] ووجهت بعد يومين ضربات قوية للفصائل الكردية ومشروعها السياسي رغم الضغوط الدولية لوقف العملية.[241] وبالتعاون مع الجيش السوري الحر، هاجم الجيش التركي وحدات حماية الشعب الكردية بمدينة عفرين بحجة حماية أمنها القومي وإعادة المدينة لأهلها.[242]

وأكد أردوغان في مؤتمر لحزبه خلال عملية غصن الزيتون: "هناك من يحاول خداع تركيا بوضع أسماء مختلفة للمنظمات الموجودة في سوريا، وأن بعضهم يقول إنها جيش حماية حدود... واسم هذه المنظمة هو حزب العمال الكردستاني "ولا يهمنا ما يقولون".[243]

وكان الهدف المعلن من هذه العملية هو تحصين مواقع نقاط المراقبة بين إدلب وعفرين، والتي تعرف بمنطقة خفض التوتر في إدلب. أما الأهداف غير المعلنة والتي برزت بعد العملية كانت ضمان عدم تمدد كردي نحو إدلب عن طريق إحكام السيطرة على الشريط الحدودي وصولاً لشواطئ البحر المتوسط وعزل تركيا، إضافة لتعزيز وجود نقاط الاستطلاع والمراقبة الهادفة لرصد العمليات المرتقبة ودراسة التحركات الكردية من المحاور المختلفة.[244] وقد حققت

---

[240] موقع الجزيرة، "غصن الزيتون".. معركة لاستعادة عفرين، 2018/1/22.https://bit.ly/2Fo4SOp . تاريخ الاسترجاع: 15\9\2020.

[241] وحدة الرصد والتحليل، التدخل العسكري التركي شمال سوريا: دوافع الضرورم أم الاستراتيجية، (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات: 2018)، ص2

[242] موقع الجزيرة، "غصن الزيتون".. معركة لاستعادة عفرين.

[243] المرجع السابق.

[244] همام، القهوجي، عملية (غصن الزيتون) على عفريد – أبعادها والمواقف الدولية تجاهها والسيناريوهات المتوقعة. (دمشق: مؤسسة طوران. 2017). ص 6

عملية غصن الزيتون أهدافها العسكرية، كما أظهرت الجيش التركي وقوات الجيش الحر في مستوى متميز من الأداء العسكري.[245]

3.5 عملية نبع السلام (2019):

بتاريخ 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، أعلنت تركيا انطلاق عملية جديدة باسم "نبع السلام" في شرق الفرات، وبدأت بقصف جوي ومدفعي لبلدات تل أبيض ورأس العين، ثم ألحقته بتدخل بري بالشراكة مع الجيش الوطني السوري المعارض، لتسيطر على تلك المناطق بحلول الثالث عشر من الشهر نفسه. وفي اليوم التالي، دخلت قوات النظام مدينة منبج وعين العرب بعد انسحاب القوات الأمريكية وبتنسيق كردي روسي، واشترطت تركيا لوقف العملية إنشاء منطقة آمنة تمتد من نهر الفرات غرباً، حيث مدينة جرابلس، حتى المالكية في أقصى شمال شرقي سوريا، وحتى مثلث الحدود التركية العراقية السورية، بعمق يتراوح بين 30 و40 كيلومتراً، وعلى امتداد يقدر بنحو 460 كيلومتراً.[246]

بالنسبة لتركيا، التدخل العسكري يأتي لأسباب أمنية وسياسية، تتبلور أهمها في كسر تعزيز القدرات العسكرية للفصائل الكردية التي تصنفها إرهابية، ومنع إقامة دولة كردية بوصفها المهدد الأول للأمن القومي التركي،[247] وإبعاد وحدة حماية الشعب الكردية على طول الشريط

---

[245] مركز الجزيرة للدراسات. ما بعد عفرين: المكاسب والتبعات. https://bit.ly/334Y93U. تاريخ الاسترجاع: 2\5\2021.
[246] طارق، دياب، نبع السلام – قراءة في التفاهمات والتداعيات (القاهرة: المعهد المصري للدراسات: 2019)،ص1-2.
[247] مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات: وحدة الرصد والتحليل، التدخل العسكري التركي شمال سوريا: دوافع الضرورم أم الاستراتيجية، (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات: 2018)، ص4،3.

الحدودي السوري جنوب تركيا، وإفشال إنشاء حكم ذاتي كردي يشكل مركز انطلاق للعمليات الكردية داخل تركيا.[248]

أما بالنسبة للنظام السوري، فقد أدانت الحكومة السورية التدخل التركي في سوريا، فمثلاً أدانت وزارة الخارجية السورية العمليات العسكرية التركية في عفرين ووصفتها بالاحتلال والعمل غير المشروع والمتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مطالباً القوات التركية بالانسحاب فوراً من الأراضي السورية التي احتلتها.[249]

وبالنسبة للأكراد، فإلى جانب المواجهة المباشرة، كان موقفهم حاداً من التدخل التركي، إذ أصدرت "منسقية مؤتمر ستار في روجافا" بياناً قالت من خلاله إن عفرين ستكون المسار الأخير لانهيار الفكر الديكتاتوري. وجاء في نص البيان:[250]

"للدولة التركية تاريخ حافل بالمجازر والانتهاكات اللاإنسانية، فلها جذور متأصلة في إبادة الطوائف غير التركية وصهرها، فقرن من الإبادة والانتهاكات والتطهير العرقي الممنهج والتغيير الديمغرافي الذي اتبعته تركيا منذ إعلان الإمبراطورية العثمانية... سياسة تركيا ما زالت مستمرة وبوتيرة أكثر من السابق، فتدخلها في الأراضي السورية في طرابلس والباب وإدلب وإعزاز وعفرين ودعمها للإرهاب والتغيير الديمغرافي في عفرين، وقتل أهلها وسرقة ممتلكاتهم وقطع

---

[248] دياب، نبع السلام. ص1-2.
[249] المرجع السابق، ص4
[250] تيل، ديم، عفرين ستكون المسار الأخير لإفشال الفكر الديكتاتوري. 2019/4/23. https://bit.ly/2ZH0BMS. تاريخ الاسترجاع: 2020/9/15

الأشجار حتى أصبحت حياتهم ترادف الموت بأبشع الصور، إلا أن هذه الممارسات والسياسات وتعدي الخطوط الحمراء ستقود تركيا للانهيار وستكون عفرين المسار الأخير وفشل الفكر الديكتاتوري. ونحن كمؤتمر ستار نطالب المجتمع الدولي بمحاسبة الحكومة التركية على كل الجرائم التي قامت وما زالت تقوم بها ووضع حد لسياسة أردوغان".

يتضح في ضوء ما سبق، ولشروط تركيا المتكررة بإنشاء منطقة آمنة على حدودها في كل عملية عسكرية تقوم فيها في الأراضي السورية، أعلنت تركيا أن التدخل العسكري في سوريا يعود لأسباب تتعلق بالقضية الكردية، ويتمثل أهمها بالتالي:

1. إن حزب الاتحاد الديمقراطي في إعلانه الحكم الذاتي الكردي قد قدم نفسه بديلاً عن الحكم الإسلامي لحزب العدالة والتنمية في تركيا والذي يسعى للسيطرة على المنطقة العربية بنظرة عثمانية، وهذا أمر لم تتقبله حكومة تركيا.
2. تهدف تركيا لإبعاد وحدة حماية الشعب الكردية وحزب الاتحاد الديمقراطي الموالي للعمال الكردستاني على طول الشريط الحدودي السوري جنوب تركيا بهدف حماية أمنها.
3. تهدف تركيا لإفشال إنشاء حكم ذاتي كردي يشكل مركزاً لدعم وانطلاق عمليات كردية مسلحة ضد حكومة تركيا داخل أراضيها.

6. سيناريوهات مستقبل "روجافا":

من أبرز السيناريوهات المتوقعة لروجافا في التطورات التي سبقت العام 2019:

السيناريو الأول: استمرار العمليات العسكرية التركية حتى إخماد روجافا (التدخل العسكري الحالي المستمر حتى زوال التهديد):

إذ يمكن أن تستمر تركيا في ضرب أكراد سوريا ومحاولة إفشال مشروع روجافا عبر عملياتها العسكرية، لكن الدعم الدولي لن يكون متاحاً في ظل تعقيد الحرب السورية، وهذا سيجر تركيا لقتال طويل المدى يؤدي لتصعيد الصراع داخل تركيا نفسها.[251]

وهو ما أكده القنصل التركي في فلسطين "Ahmet Riza Demirer" أن التدخل في سوريا جاء نتيجة انتشار الإرهاب هناك بما في ذلك حزب العمال الكردستاني، والسبب في التدخل عدم وجود سيطرة سورية على تلك المناطق الحدودية مع تركيا والتي أصبحت محطة لحزب العمال. أما حزب العمال الكردستاني، فله خياران: إما الاستسلام، أو محاربته حتى القضاء عليه.[252] وهذا السيناريو سيؤدي بالتأكيد لزيادة الصدام وتوتر العلاقات بين الدولتين التركية والسورية.

السيناريو الثاني: الصدام المستقبلي مع النظام السوري:

إن الاتفاق بين أكراد سوريا والنظام السوري لم يشمل الخروج الكامل للكرد عن السيطرة السورية، بل حكم ذاتي يبقى تحت السيطرة السورية، وهو غير مقر قانونياً ورسمياً، ولم يتضمن الاتفاق بينهما كلمة "إدارة ذاتية"، كما أن النظام لن يقبل وجود قوة عسكرية مستقلة غير تابعة لقرارات

---

[251] Robert Lowe, Rojava At 4 Examining the Experiment in western Kurdistan. P9,11.

[252] مقابلة شخصية مع القنصل التركي Ahmet Riza Demirer.

الجيش السوري، وبذلك فإن المفاوضات التي تسعى خلالها روجافا لانتزاع إدارة ذاتية خالصة بدل حكم ذاتي لن تكلل بالنجاح في ظل رفض سوريا الموافقة على خروجهم عن سيطرة الدولة من جهة، ورفض تركيا لأي اتفاق لا يشملها ويشمل حماية حدودها بإنشاء منطقة آمنة من جهة أخرى.[253]

ورغم وجود توافق ظاهر بين النظام والأكراد، إلا أن النظام السوري لن يتقبل فكرة تقسيم سوريا أو إقامة كيان في شمال سوريا، خاصة بعد توسعها بمدن وقرى عربية أكثر باتجاه الجنوب. وما يدعم هذا السيناريو وصف نائب وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، بخصوص الانتخابات في شمال سوريا، بأنها "مزحة"، وأضاف في حديث صحفي: "نعتقد أن المواطنين السوريين في شمال سوريا لن يعرضوا الوضع للخطر في البلاد أو يتحركوا باتجاه أي شكل من أشكال تقسيم سوريا. من سيتحركون في تلك الاتجاهات يعرفون الثمن الذي سيدفعونه".[254]

إضافة إلى ذلك، فإن تحالف الأكراد في سوريا مع الولايات المتحدة وروسيا هو الذي وفر لهم الدعم العسكري، فيما تحالفهم مع أكراد تركيا وفر لهم دعماً لوجستياً، وهذا الوضع لن يعطيهم نفوذاً دائماً إلى جانب أنهم لا يشكلون أغلبية في مناطق وجودهم.[255]

وفي السياق نفسه، أكد القنصل التركي في فلسطين "Ahmet Riza Demirer" أن تركيا وسوريا في الجانب نفسه فيما يخص الأكراد، لأن حزب الاتحاد الديمقراطي يسعى لتقسيم سوريا.[256]

---

[253] عبد الرحيم، سعيد، مآل القوى الكردية في سوريا في ظل تدافع السياسات الإقليمية، 5\2\2019. https://bit.ly/3bTlSI0. تاريخ الاسترجاع: 14\9\2020

[254] أحمد، وليد، الشمال السوري والسيناريوهات القادمة: ملامح تأسيس كانتونات وإمارات ومصالح متضاربة، 17\9\2020. https://bit.ly/2GUYKxc. تاريخ الاسترجاع: 15\9\2020.

[255] امبارك، سعيد، "المسألة الكردية في ظل الربيع العربي: أكراد سوريا دراسة حالة 2011-2016، (جامعة الشرق الأوسط: 2017)، ص80.

[256] مقابلة شخصية مع القنصل التركي Ahmet Riza Demirer بتاريخ 21\1\2021 في مقر مؤسسة تيكا برام الله.

بالمقابل، قال الدكتور عفيف دلة، رئيس اتحاد شبيبة الثورة في حزب البعث بسوريا، إن تركيا لا تعترف بالكيان الكردي بالشمال السوري روجافا، وهذا ليس من منطلق الحرص على سيادة الدولة السورية لأنها هي ذاتها تقوم بانتهاك سافر بحق الدولة السورية، بل من منطلق تعزيز العنوان الإشكالي الذي طرحته على المستوى الدولي بوجود خطر كردي في الأراضي السورية وأنها تقوم بما يلزم لدفع هذا الخطر بعيداً، وهذا بمنزلة تبرير بما تمارسه ووجودها غير الشرعي على الأراضي السورية.[257]

السيناريو الثالث: إقليم كردي في سوريا:

في حال رفض الأكراد البقاء تحت سيطرة سوريا وفشل المفاوضات، فإن السيناريو التالي سيكون بإقامة إقليم كردي في سوريا، وذلك عن طريق إصلاح البيت الكردي الداخلي، بدعم ومساعدة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لخلق قوة حليفة لها في سوريا، وتقريب الأحزاب والقوى الكردية التي بدأت فعلياً بفتح مكاتبها رغم عدم ترخيصها من الإدارة الذاتية. لكن هذه الأحزاب والتي منعت من ممارسة نشاطها لمدة طويلة ستبرز وتنضم لحكومة الإدارة الذاتية وبذلك ستتقوض السلطة المطلقة لحزب الاتحاد الديمقراطي، ولن تكون قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب ضمن القوى العسكرية التي ستشرف على المنطقة الآمنة، وستصر تركيا على إخراجها لما وراء المنطقة

[257] مقابلة هاتفية أجرتها الباحثة مع الدكتور عفيف دلة رئيس اتحاد شبيبة الثورة في حزب البعث بسوريا.

الآمنة وستصر على أن تشمل المنطقة الآمنة الحدود العراقية لمنع كافة أشكال الدعم لحزب العمال الكردستاني داخل أراضيها.[258]

كما ستسعى تركيا للفصل بين كوباني والجزيرة لتتمكن من فرض حالة متوافقة مع مصالحها تحت تهديد استكمال عملياتها العسكرية في مناطق أخرى، وهذا السيناريو يبرز مع حقيقة وجود عدد من اللاجئين من أبناء العشائر العربية التي لجأت إلى تركيا من منطقة تل أبيض وتنتظر العودة، ووجود الكثير من الفصائل والعناصر العربية ضمن قوات سوريا الديمقراطية التي يمكن أن ينزعوا للانشقاق والانضمام للطرف التركي، بسبب عدم رغبة الكثير منهم في سيطرة الأكراد المستمرة في شمال سوريا، ورفضهم للهوية الأيديولوجية ذات الطابع اليساري والماركسي الذي تحمله وحدات حماية الشعب.[259]

هذا السيناريو لن يرضي تركيا؛ لأن تركيا قد احتلت الشريط الشمالي لسوريا بحجة أن النظام السوري قد فقد السيطرة عليها بعد الحرب ما حولها لمكان مركزي للأحزاب الإرهابية التي تهدد أمنها. الغاية الأساسية لتركيا كانت قمع القوات الكردية وإحباط أي مخطط لإقامة أي كيان كردي على حدود تركيا. وبهذا، فإن الموافقة على إقامة كيان كردي على الحدود لن تقبل بها تركيا، وستستمر العمليات العسكرية لإحباط إقامته.

---

[258] المرجع السابق.

[259] عبد الرحيم، سعيد، مآل القوى الكردية في سوريا في ظل تدافع السياسات الإقليمية.

ومن الجدير ذكره، أن حكومة تركيا متمثلة بحزب العدالة والتنمية ترى أن دولتها قد ظُلمت بمعاهدة لوزان التي أفقدتها العديد من أراضيها وتسببت بتقليص الجغرافيا التابعة لها. فمثلاً، تعتقد تركيا أنها لها الحق في الجزر الواقعة في بحري إيجة والمتوسط، وأن معاهدة لوزان قد حرمتها هذا الحق بإعطائها لإيطاليا رغم قربها من تركيا، ثم تنازلت إيطاليا عنها لليونان لاحقاً.[260]

لذا لم يكن تصريح الرئيس التركي أردوغان مستغرباً حول إعادة النظر في اتفاقية لوزان التي ستنتهي عام 2023، حيث قال في أحد المؤتمرات الصحفية عام 2017: "معاهدة لوزان تنص على تفاصيل دقيقة غير مفهومة وبحاجة إلى تحديث".[261] كما قال بشكل مباشر في تصريح صحفي عام 2016: "يجب فهم أن كركوك كانت لنا، وأن الموصل كانت لنا". وجاء هذا التعليق رداً على صورة انتشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتركيا موسعة وتضم أراضي من سوريا والعراق.[262] وكتعليق على التدخل العسكري في سوريا، قال أردوغان: "تركيا، أمل المظلومين، لم ولن تترك أهالي حلب وحدهم".[263]

وبهذا، فإن تركيا ليست فقط ضد إقامة دولة كردستانية مستقلة تفقدها جزءاً من أراضيها، بل إنها تنظر للعديد من الأراضي الأخرى كحق وإرث عثماني فقدته بسبب الحرب، وتعطي لنفسها

260260 زاهر، البيك. ما هي "المعاهدات المجحفة" التي توعد أردوغان بتمزيقها؟.https://bit.ly/2RLqCt8 . تاريخ الاسترجاع: 2021\5\12

261 وكالة الأناضول، أردوغان: معاهدة لوزان تنص على تفاصيل دقيقة غير مفهومة وبحاجة إلى تحديث. https://bit.ly/3w4b82p. تاريخ الاسترجاع: 12\5\2021.

262 وكالة RT التركية، أردوغان: الموصل كانت لنا. https://bit.ly/33AWWBw. تاريخ الاسترجاع: 12\5\2021.

263 CNN بالعربية. أردوغان: لن نترك أهالي حلب أياً كان الثمن. https://cnn.it/3fhjYDf. تاريخ الاسترجاع: 12\5\2021.

الحق باسترجاعه واستبدال المعاهدات القديمة بأخرى جديدة تضمن لها أراضي وحقوقاً أوسع؛ أي أن نظرتها تجاه العديد من الأراضي المحيطة بها ومن ضمنها الدول العربية هي نظرة توسعية.

الخاتمة:

تأثرت العلاقات التركية السورية بالقضية الكردية وحزب العمال الكردستاني في حالات السلم والحرب، وبرزت كواحدة من أهم النقاط المختلف عليها بين البلدين منذ ثمانينيات القرن العشرين وحتى العام 1998، إضافة للأعوام بين 2011 و2019، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تركيا ترفض اعتبار قضية الأكراد قضية، بل تعتبر المشكلة مع حزب العمال الكردستاني وسعيه لتقسيم تركيا وتهديد وحدة أراضيها متخذاً العنف المسلح سبيلاً لتحقيق غاياته ما تعتبره إرهاباً. أما سوريا، فتعتبر أن تغير العلاقات التركية السورية الدراماتيكي بعد الحرب التي فرضت على سوريا عام 2011 ليس بسبب حزب العمال الكردستاني أو الأكراد، بل هو ذريعة تخفي غايات تركيا التوسعية الاستعمارية في المنطقة.

وتعود جذور القضية الكردية إلى العهدين العثماني والفارسي، لكن انهيار الدولة العثمانية وتقسيم دول الغرب للمنطقة زادها تعقيداً، خاصةً بعد أن قسمت معاهدة لوزان عام 1922 أرض كردستان بين عدة دول، أبرزها تركيا وايران وسوريا والعراق. أما عودتها للواجهة مجدداً، فتعود لإعلان الفصائل الكردية في سوريا، وعلى رأسها حزب الاتحاد الديمقراطي، الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني، عن إنشاء كيان كردي في شمال سوريا عام 2016 بمحاذاة الحدود التركية، تزامناً مع تصاعد التوتر بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني الذي عاد له الأمل بتحقيق حق تقرير المصير وإقامة دولة كردستانية، لا سيما أن علاقات وطيدة وتاريخية

تجمع بين الأكراد في سوريا والأكراد في تركيا. بالمقابل، اعتبرت تركيا هذا الأمر خطاً أحمر يهدد وحدة أراضيها ما دفعها للتدخل عسكرياً.

وتعتبر مساعي حزب العمال الكردستاني للاستقلال في جنوب تركيا من كبرى مشاكل تركيا الداخلية، التي انعكست على علاقاتها الخارجية مع دول الجوار كسوريا في فترات مختلفة. فمثلاً، شكل حزب العمال الكردستاني أساس توتر العلاقات بين تركيا وسوريا حتى اتفاقية أضنة عام 1998، والتي تضمنت طرد حزب العمال الكردستاني ورئيسه عبد الله أوجلان من سوريا، وإغلاق مكاتب الحزب فيها، ثم تحسنت العلاقات بين البلدين بما يشمل القطاع السياحي والتجاري والعلمي، حتى عادت الانتكاسة من جديد مع بداية الحرب في سوريا عام 2011، وكان التغير جذرياً بالعلاقات بسبب وجود حزب الاتحاد الديمقراطي الموالي لحزب العمال في شمال سوريا، إضافة لإعلان الإدارة الذاتية في الشمال السوري على أراضٍ حدودية مع تركيا، والدعم المتبادل للعتاد والعدة بين الأكراد في الدولتين. وعلى الرغم من أن حزب العمال الكردستاني ليس المشكلة الوحيدة بين البلدين، إلا أنه يعتبر من أكثر المشاكل التي أثرت على العلاقات التركية السورية خاصة في أعوام انتكاسة العلاقات، بالإضافة إلى غايات تركيا بتغيير الحكومة السورية لحكومة موالية لها وتطلعات توسعية بإعادة عدد من الأراضي التي خسرتها في عهد الإمبراطورية العثمانية.

وبينما يؤمن الأكراد بحقهم الخالص بإقامة دولة كردستانية على أراضيهم التي قسمتها الاتفاقيات مع الغرب، وسعيهم المستمر لانتزاع هذا الحق، خاصة أن القوانين الدولية تضمن لهم الحق بتقرير المصير، وهم شعب له أرض وتاريخ ولغة خاصة بهم وتعرضوا للعنصرية والقمع في عدد من الدول التي يشكلون اليوم بها أقلية عرقية. لا تؤمن تركيا بوجود قضية كردية من الأساس، بل تؤمن بوجود "حزب كردي إرهابي" هو حزب العمال الكردستاني، الذي يتخذ من العنف المسلح طريقاً له، ويعتبرون مطالبه المتمثلة بالاستقلال وحق تقرير المصير مطالب مرفوضة بلا نقاش لأنها تهدد أمن ووحدة الأراضي التركية، وبما أن الاستقرار وأمن الدولة هو أعلى ما تسعى الدول للحفاظ عليه، فإن أي تهديد له سيقابل بالعنف، ولهذا كان خيار التدخل العسكري بالدول المجاورة كسورية مشروعاً بالنسبة لتركيا.

ومن الجدير ذكره، أن الأكراد حديثاً أصبحت لهم مطالب على مستوى الدولة التي يعيشون تحت حكمها، ولهذا السبب ترى الأحزاب الكردية في العراق تتحالف مع حكومة تركيا التي تقمع الأكراد على أرضها، وكذلك ترى الأحزاب الكردية في تركيا تتحالف مع حكومة سورية التي أيضاً تقمع الأكراد على أرضها.

وبذلك، فإن هذا البحث أثبت فرضيته كلياً، وهي أن القضية الكردية كانت عاملاً مهماً في التأثير على العلاقات التركية السورية بين الأعوام 1998 و2019 وفي حالتي السلم

والحرب، ولكنه ليس الوحيد، كما كان لها أثر على التحول الجذري في العلاقات التركية السورية بعد الحرب عام 2011، بما يشمل التدخل العسكري التركي في الأراضي السورية عام 2016.

المراجع

المقابلات

مقابلة هاتفية من القدس بتاريخ 17\2\2021 مع الدكتور عفيف دلة رئيس اتحاد شبيبة الثورة في حزب البعث في سوريا.

مقابلة شخصية بتاريخ 21\1\2021 مع القنصل التركي في فلسطين Ahmet Riza Demirer في مقر مؤسسة تيكا برام الله.

مقابلة عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 26\11\2020 مع ممثل الاتحاد الديمقراطي في دول البلقان الدكتور إبراهيم مسلم في ألمانيا.

مقابلة هاتفية من القدس بتاريخ 26\11\2020 مع ممثلة العلاقات العامة للمرأة في حزب الاتحاد الديمقراطي بأوروبا روشن عبد القادر في ألمانيا.

المراجع العربية:

أبو زيد، أحمد محمد. كينيث والتز: خمسون عاماً من العلاقات الدولية، (1959–2009): دراسة استكشافية. العدد, 27

اتفاق روسيا وتركيا ينهي حلم روجافا. العرب. تاريخ النشر: 2019/10/24. https://bit.ly/2GZW0ih. تاريخ الاسترجاع: 2020/9/14.

إحسان، الفقية. القوة الناعمة التركية في العالم العربي. 2015\4\17. https://www.turkpress.co/node/7577. تاريخ الاسترجاع: 2019\1\22.

أحمد، وليد، الشمال السوري والسيناريوهات القادمة: ملامح تأسيس كانتونات وإمارات ومصالح متضاربة، 2020\9\17. https://bit.ly/3g1oS7u. تاريخ الاسترجاع. 2020\9\15.

أردوغان: الموصل كانت لنا. وكالة RT التركية https://bit.ly/33AWWBw . تاريخ الاسترجاع: 2021\5\12.

أردوغان: لن نترك أهالي حلب أياً كان الثمن. وكالة CNN بالعربية. https://cnn.it/3fhjYDf. تاريخ الاسترجاع: 2021\5\12.

أردوغان: معاهدة لوزان تنص على تفاصيل دقيقة غير مفهومة وبحاجة إلى تحديث. وكالة الأناضول. https://bit.ly/3w4b82p. تاريخ الاسترجاع: 2021\5\12.

أرشاك، سافراسيان، ترجمة: د.الخليل، أحمد. 2008. الكرد وكردستان، (السليمانية: دار سردم).

إسماعيل، سمو.2005. "القضية الكردية في تركيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى 1919-1923"، مجلة التربية والعلم، المجلد 12، العدد 2.

امبارك، سعيد. 2017. "المسألة الكردية في ظل الربيع العربي: أكراد سوريا دراسة حالة 2011-2016، (جامعة الشرق الأوسط).

أوجلان، عبد الله. 2014. مانيفستو الحضارة الديمقراطية، (صدر من سجنه في جزيرة اميرالي).

بابان، نزار.2010. كردستان: جنة الله وجحيم أمة، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع)

بار، بكاري. 2018. المشروعات الكرديان في سوريا: التوافق والاختلاف ومواقف المعارضة والنظام منهما. (إسطنبول: مركز حرمون للدارسات المعاصرة)

باكير، علي.2011. محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات)

بطلب تركي.. Google يزيل خارطة "كوردستان الكبرى". موقع كردستان 24. 27/12/2018. https://bit.ly/31jfDqq. تاريخ الاسترجاع 8\8\2019.

بكر، البدور. 2020. المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020،(الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات).

تاج الدين، أحمد. 2001. الأكراد: تاريخ شعب وقضية وطن، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر)

التدخل العسكري التركي في سوريا. 2016. الأسباب والأهداف والتحديات، (مركز برق للدراسات والأبحاث).

ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملاً تعديلاته لغاية عام 2011. الدساتير. 13\8\2019، https://bit.ly/3f9IEN7 ، تاريخ الاسترجاع: 10\9\2020.

تركيا توقف تسجيل طالبي اللجوء السوريين. هيومن رايتس وتش. 16 يوليو 2018. https://bit.ly/2KVUqyW. تاريخ الاسترجاع: 27\1\2019.

تركيا. المفوضية الأوروبية المساعدات الإنسانية والحماية المدنية. 7\1\2019. https://bit.ly/2FSu8ec . تاريخ الاسترجاع: 27\1\2019.

تصويت بالأغلبية في مجلس الشعب السوري على منع دبلجة الدراما التركية. قناة العربية. https://bit.ly/2TfUlX6. تاريخ الاسترجاع: 26\1\2019.

تقرير Human Rights Watch. 2014. تحت الحكم الكردي االنتهاكات بالمناطق الخاضعة لإدارة حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا.(واشنطن: Human Rights Watch).

التلفزيون السوري، مراحل التحوّل من الـ"PKK" إلى حزب سوريا المستقبل "HSM"، 6\4\2018.https://bit.ly/30sP57f . تاريخ الاسترجاع: 20\7\2020

تيل، ديم، 'عفرين ستكون المسار الأخير لإفشال الفكر الديكتاتوري'، 2019/4/23. https://bit.ly/2ZH0BMS. تاريخ الاسترجاع: 2020/9/15

جسور للدراسات، مستقبل المشروع الكردي في سوريا، 2020/1/21. https://bit.ly/2XLGzQ8. تاريخ الاسترجاع 2020/8/10.

حزب العمال الكردستاني. الجزيرة. 2014/2/12. https://bit.ly/37BeLmB . تاريخ الاسترجاع: 22\2\2021

حسام، الجبلاوي، مستقبل العلاقة بين الأكراد ونظام الأسد بعد هزيمة داعش، 20\9\2017. https://bit.ly/3i3Izv1. تاريخ الاسترجاع: 2020/8/1.

الحطاب، علاء. 2018. أطروحة التقاطع والالتقاء بين الواقعية البنيوية والهجومية الدفاعية، الحوار المتمدن–العدد: 6083.

حلايقة، إسلام.2012. الخطاب والسياسة التركية تجاه "العثمانية الجديدة" تجاه العالم العربي الهلال الخصيب نموذجاً (2002–2012). (القدس: جامعة بيرزيت).

خاضر، ديما. 2016. نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع. (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات).

خضر، معتز. 2015. دور الكرد وكردستان في الجيش العثماني، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 11.

خلف، رنا. 2016. حكم روجافا: طبقات من الشرعية في سوريا، (برنامج الشرق الأوسط وشامل إفريقيا).

خليل، مبروك، مساعدات تركيا الإنسانية تعمق علاقاتها بالعالم، 29\9\2014. https://bit.ly/2FS21Mg. تاريخ الاسترجاع: 27\1\2019.

خوين، جكر.1996. تاريخ كردستان. (بيروت: مطبعة اميرال).

دياب، طارق. 2019. نبع السلام – قراءة في التفاهمات والتداعيات (القاهرة: المعهد المصري للدراسات).

الذهب، علي. 2020. أكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمة السورية، (قطر: موقع الجزيرة).

رافايل، جيمينز. 2014. تحت الحكم الكردي الانتهاكات بالمناطق الخاضعة لإدارة حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، (واشنطن: هيومن رايتس ووتش).

رفيق، عادل. 2020. النص الكامل لمعاهدة لوزان، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات).

السامرائي، أحمد، "مؤتمر لوزان ونتائجه على تركيا الحديثة"، مجلة مداد الأداب، العدد الرابع عشر.

سلمي، جلال. 2017. السياسة التركية حيال الأزمة السورية "2011 . 2017"، (القاهرة: المركز الديمقراطي العربي).

شاعة، محمد. 2020. المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية. (المسيلة: جامعة محمد بوضياف)

شحاته، أمين، الأحزاب والتيارات السياسية الكردية. الجزيرة. https://bit.ly/2WXHJa6، تاريخ الاسترجاع: 16\5\2020

صاري، غادي.2016. الإدراة الذاتية الكردية في سوريا: بين الطموح والبقاء، (برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا).

طوزان، أحمد، التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين تحقيق الاستقلال والانفصال، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثالث 2013.

عبد الرحيم، سعيد، مآل القوى الكردية في سوريا في ظل تدافع السياسات الإقليمية، 5\2\2019. https://bit.ly/3bTlSl0. تاريخ الاسترجاع: 14\9\2020.

عبد العال، محمد. 2018. حق تقرير المصير والسلامة الإقليمية للدول، القاهرة، مجلة الديمقراطية، العدد 69.

عبد القادر، علي. 2017. التعليم العالي والمنح الدراسية: قوة ناعمة في السياسة الخارجية التركية، (منتدى العلاقات العربية الدولية).

عبيدة، عامر، ما هي شبكة الفصائل والأحزاب الكردية في المنطقة، 8\11\2016. https://bit.ly/2ZbopZO. تاريخ الاسترجاع: 17\5\2020.

عثمان، فارس. 2018. الكرد والأرمن: العلاقات التاريخية، (دمشق: دار الينابيع).

عرفات، محمود. 2010. إمام الأتراك: مصطفى كمال أتاتورك"، (دار هفن: القاهرة).

عقلان، خالد.2017. الجذور التاريخية للقضية الكردية، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات).

العلوي، زكي. 2009. ناريخ الكرد الفيلييون وآفاق المستقبل: دراسة في الجذور التاريخية والجغرافية ومراحل النضال، (التنضيد والإخراج الفني الكوثر).

العلياوي، عبد الله. جذور المشكلة الكردية. https://bit.ly/2SbYL0y. تاريخ الاسترجاع: 29\7\2019.

العمليات العسكرية التركية في العراق وسوريا خلال ربع قرن. الجزيرة. 12\10\2019. https://bit.ly/35zsxWF. تاريخ الاسترجاع:15\9\2020.

عيسى، حامد.2002. القضية الكردية في تركيا، (القاهرة: مكتبة مدبولي)

غادي، صاري. 2016. الإدراة الذاتية الكردية في سوريا: بين الطموح والبقاء، (لندن: برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا).

غصن الزيتون.. معركة لاستعادة عفرين. الجزيرة. 2018/1/22. https://bit.ly/2Fo4SOp. تاريخ الاسترجاع: 15\9\2020.

فرانكو، ميغيل.2017. كيف يمكن أن يؤثر الاستقلال الكردي على الاستقرار في سوريا، (مركز إدراك للدراسات والاستشارات).

فرج، أنور محمد. 2007. نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، (السليمانية، مركز كردستان للدراسات الدولية).

القحطاني، علي. 2011. النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة النتظيرية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. العدد الثاني. المجلد 48.

القدرة، محمود. 2013. تطور العلاقات السياسية التركية– السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007–2012، (غزة: جامعة الأزهر).

قدورة، عماد. 2019. المقاربة الجديدة للقضية الكردية في تركيا. سياسات عربية. العدد 33. تموز/ يوليو.

القهوجي، همام. عملية (غصن الزيتون) على عفرين – أبعادها والمواقف الدولية تجاهها والسيناريوهات المتوقعة. 2017. (دمشق: مؤسسة طوران).

الكيلاني، شمس الدين. 2016. المسألة الكردية في ضوء تحول اتجاهات النخب والأحزاب الكردية السورية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات).

محطات من صراع تركيا وحزب العمال الكردستاني. الجزيرة. 2017/4/26 . https://bit.ly/3ewxl0i. تاريخ الاسترجاع: 29\5\2020.

محفوظ، عقيل. 2012. تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟، (الدوحة: المركز العربي للبحوث والدراسات).

مخول، موسى. 2013. الأكراد من العشرية إلى الدولة، (بيروت: بيسان)

مسألة أكراد سوريا: الواقع، التاريخ، الأسطرة. 2013. (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:).

مسلسل تركي عن واقع السوريين... قصة أستاذ موسيقى عمل نادلاً بعد الحرب. صحيفة النهار. تاريخ النشر: 27 أيلول/سبتمبر 2017. https://bit.ly/2MAH60L. تاريخ الاسترجاع: 26\1\2019.

مشروع الإدارة الذاتية. حزب الاتحاد الديمقراطي.https://bit.ly/3im0uwY . تاريخ الاسترجاع: 2020/8/10.

مطر، سليم.2003. جدل الهويات، (عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)

موقع الأمم المتحدة الرسمي، ميثاق الأمم المتحدة، https://bit.ly/31rfMYn، تاريخ الاسترجاع: 18\10\2019.

ميثاق الأمم المتحدة. الموقع الرسمي للأمم المتحدة. https://bit.ly/3eOu7ac. تاريخ الاسترجاع: 4\11\2018

ميكافيللي، ترجمة: أكرم، مؤمن. 2004. الأمير. (القاهرة، مطبعة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع).

ناجي محمد، انفتاح تركيا على الأكراد.. تكتيك أم سياسة جديدة؟، 16\2\2013، https://bit.ly/2YCjXRV، تاريخ الاسترجاع: 14\6\2020.

نجيب، الغضبان، المسألة الدستورية في سوريا: مقاربة سياسية، 27 أيار/ مايو 2019. https://bit.ly/3iZyAbj. تاريخ الاسترجاع: 22\11\2020

نديم، محمد، "سياسة تركيا الخارجية 1918–1939"، مجلة ديالي 2012، العدد السادس والخمسون، معهد إعداد المعلمين، بعقوبة.

نور الدين، محمد. 1998. تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق)

هروتي، سعدي. 2012. دراسات أكاديمية في تاريخ كردستان الحديث، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع).

هوبر، توماس. 2011. ترجمة: حرب، ديانا، وبشرى صعب، (أبو ظبي، هيئة أبو ظبي).

وحدة الرصد والتحليل. 2018. التدخل العسكري التركي شمال سوريا: دوافع الضرورم أم الاستراتيجية، (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات).

وليدة، حسن. 2018. معاهدة لوزان وتأثيرها على الكرد ومنطقة الشرق الأوسط، (برلين: المركز الكردي للدراسات).

يوسف، أحمد. السياسة التركية تجاه سوريا في ضوء موقفها من القضية الكردية. 6\3\2018. https://bit.ly/3fMrbN3. تاريخ الاسترجاع: 10\9\2020.

English Sourse:

Acun,Can Bunyamin, Keskin. 2017. **The PKK's Branch in Northern Syria PYD–YPG**. (Ankra: SETA).

Asli S. Okyay, Turkey's post-2011 Approach to its Syrian Border and its implications for domestic politics, published: 4, July 2017. https://bit.ly/3bS2qv7. Accessed: 11\9\2020

Daniel Wagner and Cafiero, Giorgio. Can Turkey's 'Soft' Power Work in Syria? Updated: 03\10\ 2014. https://bit.ly/2FZlDNs. Accessed: 24\1\2019.

Francis, O'Connor. 2017. **The Kurdish Movement in Turkey between Political Differentiation and Violent Confrontation**. (Frankfurt am Main: Peace Research Institute Frankfurt).

Internayiona, 2012. Crisis Group working of prevent conflict worldwide, Turkey: The PKK and A Kurdish Settlement. Europe Report N°219.

Karl, Vick. 'No Friends But the Mountains.' What Life Looks Like for the Kurds of Syria, Now That the U.S. Has Pulled Back. Published: November 14, 2019. https://bit.ly/3ksAKkp. Accessed: 10/8/2020.

Kerim, Yildiz. 2005. **The Kurds in Syria the Forgotten People**, (London: Pluto Press).

Knapp, Michael Anja Flach, and Ercan Ayboğa. 2016. **Revolution in Rojava Democratic Autonomy and Women's Liberation in Syrian Kurdistan**. (London: British Library Cataloguing in Publication Data).

Konrad Adenauer Sitftung. 2017. **Turkey's Foreign Policy Towards Syria; From Neo-Ottoman Adventurism to Neo-Ottoman Real politic**. (Iraq: Alnahareen studies center).

Leezenberg, M. 2015. **The Ambiguities of Democratic Autonomy: The Kurdish movement in Turkey and Rojava. Library of the University of Amsterdam. 2020. Mesut, Yeğen. The Kurdish Peace Process in Turkey: Genesis, Evolution and Prospects.** (Istanbul: Istanbul Şehir University).

Lowe, Robert 2016. **Rojava At 4 Examining the Experiment in western Kurdistan**. (London: Middle East Centre).

Mahmut, Aytekin, PKK Terrorist Organization. 2016. https://bit.ly/36FS8f2. Accessed: 29/5/2020.

Marlies Casier and Jongerden, Joost. Understanding today's Kurdish Murat Haner, L. Benson, Michael, Cullen, Francis. Code of the Terrorists: The PKK and the Social Construction of Violence. Published: 24 April 2019. https://bit.ly/3gz7Mxi. Accessed: 29/5/2020.

Movement: Leftist heritage, martyrdom, democracy and gender. . 2012. European Journal of Turkish Studies. No 14

Republic of Turkey Ministry of foreign Affairs, Relations between Turkey–Syria, https://bit.ly/3kd73TF. Accessed: 10\9\2020.

Ribale, Sleiman-Haidar. The importance of Rojava–North Syria for the PKK. Published: 31\82016. https://bit.ly/32uX45O. Accessed: 14\9\2020

Seevan, Saeed. 2014. **The Kurdish National Movement in Turkey: From the PKK to the KCK**. (London: University of Exeter).

SINEM, CENGIZ, Why is the 1998 Adana Pact Between Turkey and Syria back in the news?. Published: January 25, 2019. https://www.arabnews.com/node/1441931. Accessed: 10\0\2020.

T. S, Kahvé. 2012. **International Treaties Legal and Political Aspects**. (London: Presentation Regarding The Lausanne Treaty of 1923).

The Kurdish Movement in Turkey between Political Differentiation and Violent Confrontation. 2017." (Frankfurt am Main: Peace Research Institute Frankfurt).

The Kurdish Movement in Turkey Between Political Differentiation and Violent Confrontation. 2017. PRIF Report No. 147.

Treaty of Lausanne. Published: 7.11.2016. https://bit.ly/33ruUXY. Accessed: 14.8.2019.

W.J. Hennigan, Trump Levels Sanctions on Turkey in Attempt to Contain the Chaos Wreaked By His Syria Withdrawal. Published: Octoper 14, 2019. https://bit.ly/3ktLGOI. Accessed: 10/8/2020.

Wiebke Hohberger. 2018. **Opportunities in higher Education for Syrians in Turkey**. (Istanbul: Istanbul policy center).

Wolfgang,Ttaucher. Vogl, Mathias. Webinger, Peter. 2015. **The Kurds (History, Religion, Language, Politics)**. (vienna: Austrian Federal Ministry of the Interior).

الملحقات:

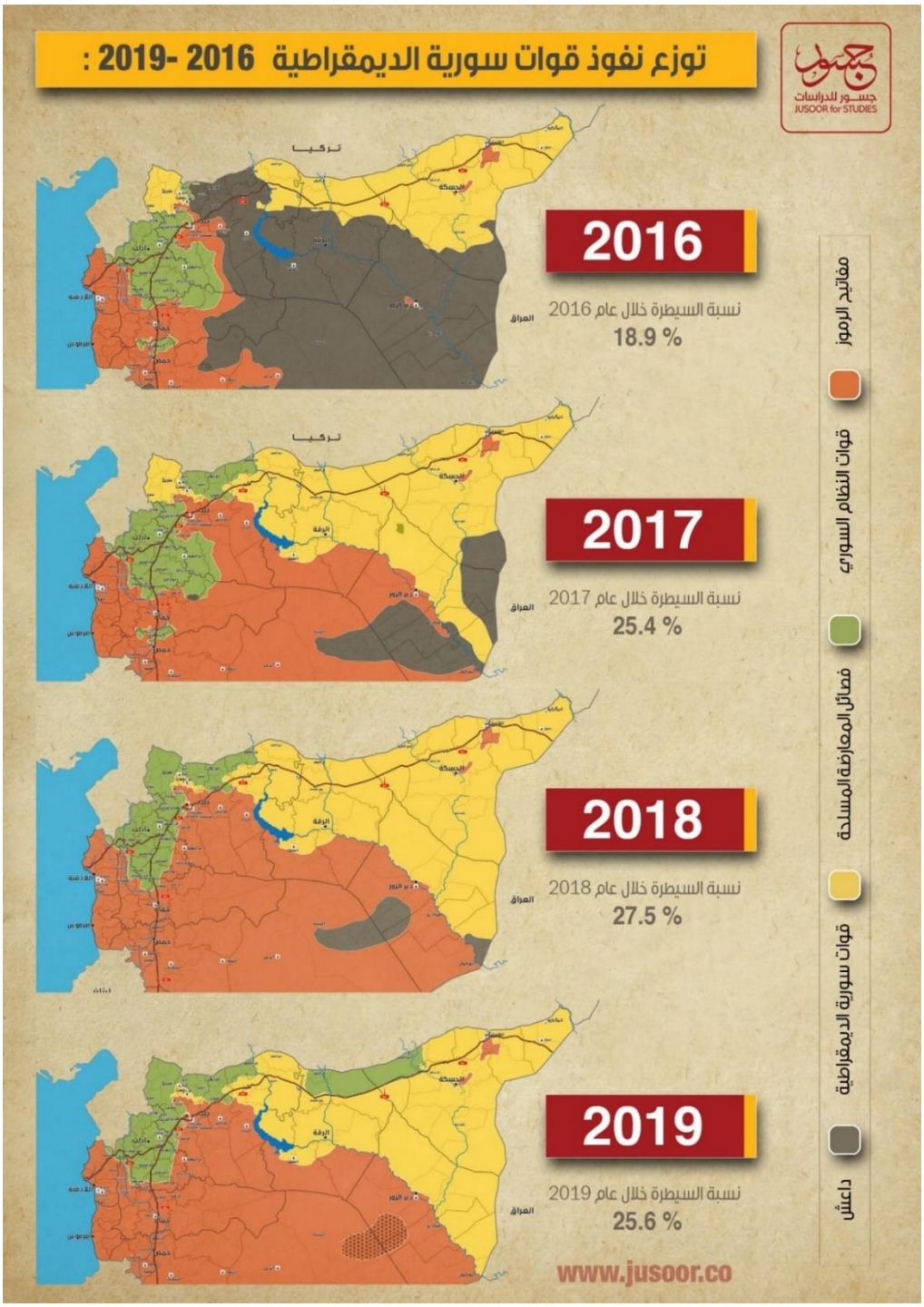
توزع نفوذ قوات سورية الديمقراطية 2016 -2019 :
جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES
2016
نسبة السيطرة خلال عام 2016
18.9 %
2017
نسبة السيطرة خلال عام 2017
25.4 %
2018
نسبة السيطرة خلال عام 2018
27.5 %
2019
نسبة السيطرة خلال عام 2019
25.6 %
www.jusoor.co
مفاتيح الرموز
قوات النظام السوري
فصائل المعارضة المسلحة
قوات سورية الديمقراطية
داعش